الفصل المكاني
في نظام الفصل العنصري الإسرائيلي:
تجزئة فلسطين وتحويلها إلى معازل

ورقة عمل رقم 33

بديل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
BADIL
Resource Center
for Palestinian Residency and Refugee Rights

نيسان 2026

تحرير: نضال العزة

الباحثة: سارة القبج

التدقيق اللغوي للنسخة الإنجليزية: لبنى الشوملي

الرقم المعياري الدولي: ISBN: 978-9950-339-68-2

ورقة عمل رقم 33:

الفصل المكاني في نظام الفصل العنصري الإسرائيلي: تجزئة فلسطين وتحويلها إلى معازل

نيسان 2026

© جميع الحقوق محفوظة
بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2026
الأصل من هذه الورقة صدر باللغة الإنجليزية، آذار 2026

يجوز الاقتباس بما لا يتعدى 500 كلمة دون الحاجة إلى إذن مسبق، شريطة توثيق مصدرها وإسناده بحذافيره. ولا يجوز إعادة إنتاج اقتباسات أطول أو فصول أو مباحث بأكملها من هذه الدراسة أو نقلها في أي صورة أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو التسجيل أو خلافها، أو تخزينها في أي نظام للاسترجاع أيًا كانت طبيعته، دون الحصول على إذن صريح وخطي من مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
بيت لحم، فلسطين
هاتف: 02-2777086
تلفاكس: 02-2747346
موقع مركز بديل على شبكة الانترنت : www.BADIL.org

بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين هو مؤسسة أهلية فلسطينية الهوية في منطلقاتها ومبادئها وغاياتها؛ يؤمن أن دوره يتركز في الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وذلك بالاستناد إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي عامّة، وقانون حقوق الإنسان الدولي خاصة. يؤمن مركز بديل أن ما تتضمنه مواثيق حقوق الإنسان الدولية من قواعد تشكّل أداة نضالية يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف الوطنية من جهة، وإطاراً يحدّد فلسفته، وعلاقاته، ورؤيته في كلّ المراحل وعلى كافّة المستويات من جهة ثانية. ومن خلالها يسعى بديل إلى تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني.

قائمــة المحتويــات

1 المقدمــة

5 الفصل الأول
نظام الفصل العنصري الإسرائيلي: مقدمات فرض نظام المعازل

6 1,1. تجزئة الشعب الفلسطيني في مراحلها الأولى
8 2,1. العزل والتجزئة والفصل
11 3,1. اتفاقيات أوسلو: إرساء الأسس لنظام المعازل
18 4,1. شرعنة المعازل: خطة الحسم

27 الفصل الثاني
نظام البانتوستانات في جنوب أفريقيا إبان حقبة الفصل العنصري: سابقة تاريخية

28 1,2. التهجير القسري والهندسة الديموغرافية
29 2,2. الأقاليم المحرومة من التواصل الجغرافي والسيطرة على المكان
30 3,2. الحكم غير المباشر واحتواء القيادات المحلية
31 4,2. وهم الحكم الذاتي

33 الفصل الثالث
بُنـى المعــازل

33 1,3. البنية السياسية
43 2,3. البنية الاقتصادية
49 3,3. البنية الأمنية
53 4,3. إدارة السكان
53 (أ) تهجير الفلسطينيين قسرًا من ديارهم وأراضيهم وتجريدهم من أملاكهم
57 (ب) القضاء على الوجود الدولي واستئصاله

61 الفصل الرابع
الوظائف السياسية لنظام المعازل

63 1,4. إنكار الحكم الذاتي والسيادة
65 2,4. السعي إلى محو الشعب الفلسطيني من الوجود
67 3,4. وهم تقرير المصير

75 الخلاصــة

الفصل المكاني في نظام الفصل العنصري الإسرائيلي: تجزئة فلسطين وتحويلها إلى معازل

المقدمـــة

تعتمد أنظمة الفصل العنصري، في مختلف سياقات الاستعمار الاستيطاني، على تجزئة الحيز المكاني من أجل تقويض الوجود السياسي لجماعة من الجماعات وتفكيكه، وحصر أفراد السكان وخنقهم داخل وحدات تيسر لها أن تتحكم فيها من الناحية الإدارية وإعادة تأطير الهيمنة كما لو كانت صورة من صور الحكم. وما انفكت إعادة تنظيم المكان – بما يشمله من الأراضي والتنقل والسكان والحياة السياسية – تعمل بوصفها أداة من أدوات الحكم المركزية، إذ تنتج أشكالًا دائمة من السيطرة وتُبقي في الوقت نفسه على مظهر النظام والصفة القانونية والحكم الذاتي المحدود في نطاقه. وقد اتخذ هذا نسق الفصل المكاني في فلسطين شكلًا غدا يشهد قدرًا متزايدًا من رسوخه وثباته من خلال ما تصفه هذه الورقة بإقامة المعازل: العمل المدروس الذي يُعنى بإنشاء أماكن تتسم بتجزئتها وتقطيع أوصال بعضها عن بعض وخضوعها للحكم – على مستويين يشهد أحدهما تشكيل معازل مناطقية والآخر معازل موقعية أصغر منها. وتسعى إسرائيل في عملها إلى إقامة المعازل إلى ضرب وحدة الفلسطينيين كشعب وتقويضها، وتفكيك النسيج الذي يربط أواصر مجتمعهم، وإعادة تنظيم حياتهم داخل المعازل يسهل عليها أن تتحكم فيها من الناحيتين الهيكلية والإدارية وتحويل المسؤولية عن ممارسة هذه الهيمنة وإلقائها على كاهل السكان الذي يقبعون تحت نير استعمارها. ولا تُعَدّ إقامة المعازل – باعتبارها شكلًا من أشكال الفصل العنصري المكاني – حالة مؤقتة، بل تشكل عملية تراكمية تتميز بطول أمدها وتقوم في أصولها على إنفاذ العزل والتجزئة والفصل. وتفضي هذه العملية إلى ترسيخ هيمنة إسرائيل على الفلسطينيين وإرساء دعائمها وتفكيك عرى التواصل بين بقاعهم الجغرافية وهياكلهم السياسية الجماعية واستقلالهم الاقتصادي، كما تعمل في الوقت ذاته على محو وجود الفلسطينيين وطمسه بوصفهم جماعة قومية وعن المشهد السياسي ومن إقليمهم.

ويشير الفصل العنصري، وهو مصطلح مشتق من اللغة الأفريقانية ويعني «الانفصال» في مدلوله، إلى نظام يرتكز في أصوله على الهيمنة العرقية التي تكتسي طابعًا ممأسسًا وتعمل جماعة من الجماعات من خلاله على قمع جماعة أخرى وبسط سيطرتها عليها على نحو ممنهج عن طريق القوانين والسياسات. ويصنف الفصل العنصري باعتباره جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.[1] ويدل الفصل العنصري المكاني في معناه، في هذه الورقة، على الصورة المكانية التي يتجلى بها هذا النظام على الأرض، إذ يُفرض العزل والسيطرة من خلال تنظيم الأراضي والتنقل والبنية التحتية، مما يفضي إلى تشكيل الحياة بجميع مناحيها وفرض القيود عليها، بما يشمل العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويفرز الفصل العنصري المكاني ظروفًا تشهد تكريس التبعية والتخلف في ميادين التنمية وأوجه انعدام المساواة الهيكلية في أوساط من يخضعون لنظام الفصل العنصري.[2]

وقد وضع إنشاء نظام الاستعمار والفصل العنصري الاسرائيلي القاعدة الأولى التي انبنى نظام المعازل عليها، إذ أسفرت النكبة (1947-1949) عن تجزئة فلسطين[3] وقطع عرى التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني. ورسخت الحرب التي اندلعت في سنة 1967 هذه التجزئة من خلال المزيد من التدابير والممارسات التي ارتكزت على إعمال العزل والفصل وإنفاذهما. وبهذا تم فرض التجزئة والتمايز ما بين فلسطين المستعمرة منذ العام 1948[4]، وشرق القدس، والضفة الغربية، وقطاع غزة. فبالإضافة الى مناطق الشتات، صارت

1 الأمم المتحدة، «الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها»، جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، 30 تشرين الثاني 1973، على الموقع الإلكتروني: https://hrlibrary.umn.edu/arab/b011.html.

2 Lungisa Sithenkosi and Ogochukwu Iruoma Nzewi, "A Blueprint to Dismantle Apartheid Spatial Differentiation? A Reflection on 25 Years of the White Paper on Local Government," *Commonwealth Youth and Development* 21 (August 2024): 3–12, https://doi.org/10.25159/2663-6549/16538.

3 تشير فلسطين إلى فلسطين التاريخية بحدودها الانتدابية – جميع أراضي فلسطين قبل النكبة، عندما كانت فلسطين لا تزال ترزح تحت حكم الانتداب البريطاني. ومع ذلك، ترك القرار الذي اتخذته سلطات الانتداب البريطاني بإنهاء انتدابها قضية فلسطين تحت إمرة الأمم المتحدة. وعلى إثر هذا التصرف، صدر «إعلان استقلال إسرائيل» وإقامة النظام الإسرائيلي. وتضم فلسطين ما يسمى اليوم «بإسرائيل» و«الأرض الفلسطينية المحتلة». انظر مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «مسح اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين 2018-2016، الإصدار التاسع، (بيت لحم: مركز بديل، 2019)، 8، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/06/04/survey2016-2018-ara-1622811494.pdf.

4 تشير فلسطين المحتلة في سنة 1948 إلى إقليم فلسطين الذي نفذت القوات الصهيونية-الإسرائيلية جريمة التطهير العرقي فيه واستعمرته في الفترة الواقعة بين سنتي 1947 و1949. ويُطلق على هذا الإقليم مسمى «إسرائيل» في يومنا هذا. ويحمل الفلسطينيون الذين لم يبرحوا هذه المنطقة الجنسية الإسرائيلية في عمومهم. وكان ما يقل بقليل عن نصف مليون فلسطيني من هؤلاء مهجرين حتى سنة 2025. انظر مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «مسح اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين 2018-2016، الإصدار التاسع، (بيت لحم: مركز بديل، 2019)، 6، على الموقع الإلكتروني: https://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/survay/survey2016-2018-eng.pdf.

هـذا الوحـدات الجغرافيـة الناشـئة عـن النكبـة وعـن احتـلال العـام 1967 مناطـق لتكريـس تجزئـة فلسـطين والشـعب الفلسـطيني. ثـم طرحـت اتفاقيـات أوسـلو (1995-1993) ومـا يسـمى بعمليـة السـلام تصنيفـات جديـدة لـلأرض وشـعبها، إذ جـرى مـن خلالهـا إضفـاء سـمة طبيعيـة علـى التجزئـة والعـزل والفصـل. وفـي هـذه الآونـة، تسـبغ «خطـة الحسـم» الـذي ينفذهـا النظـام الاسـرائيلي طابعًـا رسـميًا علـى هـذا المسـار، إذ تعمـل علـى مأسسـة المعـازل ضمـن مناطـق ومواقـع تزيـد مـن تجزئـة المجـزأ مـن خـلال فـرض الوقائـع علـى الأرض وتنفيـذ التدابيـر والتشـريعات، فـي الوقـت الـذي تطـرح فيـه الهيمنـة بوصفهـا شـكلًا مـن أشـكال الحكـم.[5] وبينمـا يركـز هـذا التحليـل علـى الضفـة الغربيـة وشـرقي القـدس وقطـاع غـزة – حيـث تبـرز هـذه السياسـات وتتبـدّى فـي أجلـى صورهـا اليـوم – يعكـس العمـل علـى إقامـة المعـازل نظامًـا مكانيًـا أوسـع فـي مـداه، إذ يجـري فرضـه ووضعـه موضـع التنفيـذ فـي جميـع بقـاع فلسـطين مـن خـلال القـوة العسـكرية والتدابيـر الأمنيـة والقيـود القانونيـة وأنظمـة اسـتصدار التصاريـح والرخـص والعقبـات الماديـة التـي يضعهـا النظـام الإسـرائيلي، فضـلًا عـن الهيـاكل الإداريـة التـي تفرضهـا النظـام الاسـرائيلي والمجتمـع الدولـي.[6] ولذلـك، لا غنـى عـن فهـم الآليـات التـي يعتمدهـا هـذا النظـام فـي إقامـة المعـازل والتداعيـات التـي تترتـب عليهـا لكـي يتسـنى لنـا أن نسـتوعب الطريقـة التـي يسـلكها فـي تقويـض حقـوق أبنـاء الشـعب الفلسـطيني غيـر القابلـة للتصـرف فـي تقريـر مصيرهـم والعـودة إلـى ديارهـم وأراضيهـم، ناهيـك عـن اسـتهداف تطلعاتهـم الوطنيـة الجماعيـة.[7]

وتعـد أنظمـة الفصـل المكانـي التـي تطبقهـا أنظمـة الفصـل العنصـري واحـدة مـن الأدوات الاسـتعمارية التـي يجـرى توظيفهـا واسـتخدامها علـى نطـاق واسـع، وفرضهـا ليـس حكـرًا علـى فلسـطين وحدهـا. ففـي هـذا المضمـار، يشـكل نظـام البانتوسـتانات الـذي كان سـائدًا فـي جنـوب أفريقيـا إبـان حقبـة الفصـل العنصـري حالـة تقـدم مرجعيـة تاريخيـة لهـا أهميتهـا

5 تشكل خطة الحسم التي وضعها النظام الإسرائيلي مخططًا يكتسي طابعًا مؤسسيًا، وقد أُعدت لغايات توسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وتفصح هذه الخطة بلا مواربة عن إجراءات تهجير الفلسطينيين أو إخضاعهم أو إبادتهم، ويجري العمل على تنفيذها من خلال توسيع المستعمرات وسن التشريعات واعتماد هياكل الحكم التي تفضي إلى تفتيت عرى المجتمع الفلسطيني وتجزئته وتقويض حق أبنائه في تقرير مصيرهم. انظر مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «خطة الحسم: المخطط الذي وضعه النظام الإسرائيلي للتوسع الاستعماري وإخضاع الفلسطينيين»، ورقة موقف (مركز بديل، 2025)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2025/11/18/the-decisiveplan-ara-1763468924.pdf.

6 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «الفصل العنصري والتجزئة والعزل»، ورقة العمل رقم 23، التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية، (مركز بديل، 2020)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/19/wp23-sfi-ar-1618824190.pdf.

7 الأمم المتحدة، «القرار 3236 (د-29): قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني وسائر العرب في الأراضي المحتلة»، القرار رقم (1974) ((A/RES/3236(XXIX))، على الموقع الإلكتروني: https://docs.un.org/ar/A/RES/3236(XXIX).

الحاسمة التي تيسر فهم الإجراءات التي تنطوي على إقامة المعازل. فقد أفضت هذه البانتوستانات، التي جرى تقديمها في صورة إجراءات قوامها «التنمية المنفصلة» ومنح «الحكم الذاتي» للأفارقة، إلى تقطيع أوصال السكان السود في جنوب أفريقيا وتشتيتهم في أقاليم عُزل بعضها عن بعض ولم تنل نصيبها من الموارد الواجبة لها، وجردتهم من حقوقهم السياسية وأعادت تصوير نزع الملكية من أيدي أصحابها كما لو كان استقلالًا ذاتيًا لا يتقاطع مع الاستقلال الذاتي إلا في اسمه.[8] وقد جرى التذرع بالسيادة واستحضارها بعد أن فُرِّغت من مضمونها وفحواها على نحو ممنهج، إذ ظل نظام الفصل العنصري يُحكم قبضته على السلطة السياسية الفعلية ولم يتزحزح عنها. وبناءً على ذلك، لم تشكل هذه البانتوستانات مسارات تفضي إلى الاستقلال الذاتي أو تقرير المصير، بل كانت عبارة عن أدوات غايتها الإقصاء وضبط العمالة واحتواء الفعل السياسي.

تتتبّع هذه الورقة، بادئ ذي بدء، المقدمات التي أرساها نظام الفصل العنصري ومهدت الطريق أمام إسرائيل لكي تفرض نظام إقامة المعازل وترسخ أركانه، إذ تدرس السيرورة التاريخية التي مر بها الفصل الجيوسياسي الذي طال فلسطين وعزل تجمعاتها السكانية وتجزئتها وتشتيت شمل أبناء شعبها. ثم تضع الورقة الحالة الفلسطينية في منظور مقارن مع السابقة التاريخية التي جاء بها نظام البانتوستانات في جنوب إفريقيا في عهد نظام الفصل العنصري، قبل أن تحلل البنية الداخلية التي تتألف المعازل منها، بما تشمله من الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية، إلى جانب إدارة السكان والتحكم بهم من خلال التهجير القسري ووأد وجود الجهات الفاعلة الدولية واستئصاله. كما تتناول الورقة الوظائف السياسية التي تؤديها المعازل، وتركز في هذا المقام على رفض الاستقلال الذاتي والسيادة، والسعي إلى محو الفلسطينيين كشعب من الوجود وإنتاج وهم دائم يحيط بتقرير المصير. ويبين تتبُّع هذه المستجدات المتراكمة أن إقامة المعازل لا تعد نتيجة يفترض المرء وقوعها في المستقبل، بل تشكل واقعًا حاضرًا وآخذًا في النشوء ويعمل النظام الإسرائيلي الذي يستند إلى الاستعمار والفصل العنصري في قواعده على هندسته عن عمد وقصد. ولا تزال الإجراءات التي تعنى بإحداث تحول في تكوين الأرض الفلسطينية المحتلة والهياكل السياسية العاملة فيها بطرق توطد تجزئتها وتفتيتها وتسعى إلى إضفاء صفة شرعية على رفض سيادة الفلسطينيين عليها وحقهم في تقرير مصيرهم فيها عملية جارية على قدم وساق ولم يهدأ أوارها.

8 Greene, Jim, MFA, "Bantustan Politics and Government," EBSCO, 2022, https://www.ebsco.com/research-starters/politics-and-government/bantustan.

الفصل الأول

نظام الفصل العنصري الإسرائيلي: مقدمات فرض نظام المعازل

لم يزل أبناء الشعب الفلسطيني يتعرضون، منذ إقامة النظام الإسرائيلي، لتقسيم اتسم بسمة ممنهجة على الأصعدة القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية. وقد صُمم هذا التقسيم ونشأ على نحو يسهم إسهامًا إستراتيجيًا في دوام هيمنة نظام الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي والقضاء على الطابع القومي للشعب الفلسطيني وما يقترن به من حقه في تقرير المصير.[9] وقد جرى تعزيز هذا التقسيم وتثبيته من خلال السياسات الإسرائيلية المتعاقبة وما تلاها من الإجراءات السياسية الدولية.[10] ويعد نظام الفصل المكاني الإسرائيلي مصممًا لكي يستبدل تقرير المصير الواجب لأبناء الشعب الفلسطيني بنظام مشوّه ومسيطر عليه من خارجه من قبل نظام الابرتهايد الإسرائيلي.

وما فتئ أبناء الشعب الفلسطيني يخضعون للسياسات الإسرائيلية التي تقوم على عزلهم بعضهم عن بعض وتجزئتهم وفصلهم وحصرهم في معازل ينفصل الواحد منها عن الآخر، وذلك من خلال استخدام القوة المباشرة والسياسات التي تُعنى بإفراز بيئة قسرية تفضي إلى تهجيرهم من ديارهم وأراضيهم وترحيلهم منها قسرًا على الدوام.[11] وتماشيًا مع هذا المسعى، ما انفكت أراضي فلسطين تتضاءل مساحتها وتتقلص بحكم مصادرتها واستعمارها على يد النظام الاسرائيلي، مما يرسخ تبعية الفلسطينيين ويحد من نطاق استقلالهم الذاتي. ومع مرور الوقت، تحولت هذه التقسيمات الجيوسياسية من تقطيع أوصال أبناء الشعب الفلسطيني وانتقلت إلى حصر تجمعاتهم السكانية المجزأة

9 United Nations, *Right of Self-Determination of the Palestinian People*, ST/SG/SER.F/3, The Question of Palestine (New York, 1979), https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-196558/.

10 يارا هواري، «أبرتهايد من الداخل؟ الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل»، (الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، 2017)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/1F0kq.

11 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «مقدمة»، ورقة العمل رقم 15، التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية (مركز بديل، 2014)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/19/wp15-fpt-intro-ara-1618824512.pdf.

أصلا في جيوب معزولة، بمعنى تطويق الفلسطينيين وحشرهم من الناحيتين المادية والإدارية داخل معازل تخضع لقدر متزايد من القيود وتنفصل عن بعضها بعضًا.

وفضلًا عن ذلك، تمكن النظام الاسرائيلي بفعل عقود من تقاعس المجتمع الدولي والإفلات من العقاب من المضي قدمًا نحو إقامة جيوب صغيرة داخل المعازل القائمة، حيث تمتد الرقابة التي تمارسها اسرائيل لتشمل كل جانب من جوانب الحياة اليومية للفلسطينيين تقريبًا. ومن الناحية المادية، تسعى هذه الإستراتيجية إلى فرض القيود على التنقل، والحد من إمكانية الوصول إلى الأراضي، وفصل التجمعات السكانية بعضها عن بعض، والإمعان في قمع الفلسطينيين وإحكام السيطرة التي يبسطها النظام الإسرائيلي عليهم. وعلى الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تهدف الإستراتيجية المذكورة إلى تكريس الهيمنة الاستعمارية على رقاب أبناء الشعب الفلسطيني وتقويض هويتهم الجماعية والحيلولة بينهم وبين ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم والعودة إلى ديارهم أو حتى نيل استقلالهم الذاتي الحقيقي.

فما استُهل بوصفه عملًا يرمي إلى تفتيت الشعب الفلسطيني وتقطيع أوصاله من خلال تهجير أبنائه وحرمانهم من جنسيتهم وإحداث التباين في أوضاعهم القانونية بات يرقى شيئًا فشيئًا إلى نظام فصل مكاني أوسع في نطاقه، ويتسم بقدر أكبر من التركيز ويقوم على التجزئة والعزل والفصل، بحيث يُفصَل الفلسطينيون عن بعضهم بعضًا من جهة وعن المستعمِرين الإسرائيليين من جهة أخرى. وبهذا المعنى، تؤدي السياسات الإسرائيلية عملها من خلال فرض نظام فصل مكاني عنصري يتعمد إعادة تنظيم الأرض والتركيبة السكانية والتنقل والحكم والحياة اليومية بغية إنتاج الهيمنة وإدامتها.[12]

1,1. تجزئة الشعب الفلسطيني في مراحلها الأولى

تعود تجزئة الشعب الفلسطيني تحت نير النظام الاسرائيلي في أصولها إلى الحكم الاستعماري الذي فرضته السلطات البريطانية على فلسطين (1922-1947)، والذي أضفى طابعاً مؤسسيًا على العزل بشقيه القانوني والجغرافي ومنح الأفضلية للمستعمرات الصهيونية.[13] فقد حولت النكبة (1947-1949) هذا الإطار إلى إجراء شامل عُني بتجريد

12 يارا هواري، «أبرتهايد من الداخل؟ الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل»، (الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، 2017)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/1F0kq.

13 Dalal Iriqat, *Legacy of the British Mandate: Eliminating The Palestinian Right to Self–Determination*, September 17, 2024, 111–23, https://doi.org/10.1111/mepo.12759.

الفلسطينيين كافة من أملاكهم ونزعها منهم وتهجيرهم من ديارهم وأراضيهم وحرمانهم من جنسيتهم وإعادة تشكيل إقليمهم في مستهل الأمر. وبين أواخر سنة 1947 وسنة 1949، هُجر ما يربو على 85 في المائة من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في الإقليم الذي أمسى «اسرائيل» أو طُردوا من ديارهم وأراضيهم فيه، ويشكل هؤلاء ما تقرب نسبته من 65 في المائة من إجمالي السكان، على حين وُضع من تبقى منهم ونسبتهم 15 في المائة تحت إمرة الحكم العسكري.[14] ولجأ معظم اللاجئين إلى ما بات يُعرف بالضفة الغربية وقطاع غزة، اللذين يشكلان نسبة لا تزيد عن 22 في المائة من مساحة فلسطين.[15]

وفي أعقاب النكبة، عمل النظام الاسرائيلي على إحلال المستعمِرين والمستعمرات الإسرائيلية محل الفلسطينيين وقراهم وبلداتهم بعد أن صادر 78 في المائة من مساحة أرض فلسطين.[16] وجرى حصر من تبقى من السكان الفلسطينيين وتجميعهم في مناطق صغيرة تفتقر إلى الامتداد الجغرافي فيما بينها. وقد شكلت هذه المناطق النواة الأولى لبنية المعازل وهيكليتها التي نراها اليوم.

وقد أنهت اتفاقيات الهدنة، التي وُقعت بين النظام الاسرائيلي ومصر ولبنان والأردن وسوريا في سنة 1949، رسميًا الحرب التي اندلعت بين العرب و «إسرائيل» في سنة 1948، ورسّمت حدود الخط الأخضر الذي يفصل بين الأراضي التي خضعت لسيطرة العرب – إذ وُضعت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية.[17] وتركت تلك الاتفاقيات مساحات شاسعة من الأراضي الحرام والمناطق التي لم يتقرر مصيرها، مما رسخ تجزئة الأرض الفلسطينية في مراحلها الأولية وحال دون عودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم.

وعقب حرب الأيام الستة، وسّع النظام الاسرائيلي عمله على تجزئة الأرض الفلسطينية

---

14 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «مسح اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين -2016 2018، الإصدار التاسع، (بيت لحم: مركز بديل، 2019)، 6، على الموقع الإلكتروني: https://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/survay/survey2016-2018-eng.pdf.

15 المصدر السابق.

16 نور مصالحة، «مفهوم 'الترانسفير' (الطرد) في الفكر والممارسة الصهيونية: الجذور التاريخية والتحديات الحاضرة» ورقة سياسات (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023)، على الموقع الإلكتروني: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654742.

17 «اتفاقيات الهدنة العربية-الإسرائيلية، شباط -تموز 1949: نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها»، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، على الموقع الإلكتروني: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1648251.

وأضفى طابعًا عسكريًا عليها من خلال إقامة المزيد من المستعمرات وشق الطرق الاستعمارية (التي تخصَّص لاستخدام المستعمِرين دون غيرهم) ومصادرة الأراضي، مما أسفر عن تقليص الحيز المتاح للفلسطينيين وتضاؤله عبر ما بات يُعرف بمسمى «الأرض الفلسطينية المحتلة». ولو نظرنا إلى التدابير التاريخية، التي لم تفتر على صعيد إقامة المعازل وحصر الفلسطينيين فيها، نرى أنها في مجملها تشكل عملية متواصلة، إذ تعكس كل مرحلة الأخرى وتجسدها بما تنطوي عليه من الإمعان في مصادرة الأراضي وترسيخ التجزئة وتشديد السيطرة الاسرائيلية والإجراءات التي تتعمد شل الامتداد الجغرافي بين بقاع الأرض الفلسطينية.

وقد خضع الشعب الفلسطيني للتقسيم وشُتت شمله بفعل منظومة ممتدة من القوانين وبطاقات الهوية التي تنظم الحقوق والإقامة، مما جعل من الفصل العنصري واحدًا من الركائز المحورية الثلاث التي يقوم النظام الإسرائيلي عليها في أساسه.[18] وتفضي هذه الأوضاع التي يفرضها النظام الإسرائيلي إلى تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني، والفت في عضد المقاومة بين كل جماعة من جماعاته وفي داخلها وتعزيز نظام أوسع يستند إلى إعمال الهيمنة وفرضها عليه. وعلى الرغم من هذا التقسيم بأشكاله وصوره، لم يزل الفلسطينيون يملكون وعيًا سياسيًا مشتركًا رغم اختلاف أوضاع الجنسية والإقامة في فلسطين والشتات، إذ ما فتئوا يتحدون السياسات التي صممها النظام الإسرائيلي لتقويض هويتهم الوطنية الجماعية ومسيرة النضال التي يخوضونها في سبيل تقرير مصيرهم.

2,1. العزل والتجزئة والفصل

فُرض الفصل على أبناء الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة من خلال القوانين وتصنيفات الإقامة وأنظمة الجنسية، وجرى إضفاء طابع مؤسسي عليه عن طريق سجل السكان الذي تُحكم اسرائيل قبضتها عليه ونظام يقوم على التمييز في إصدار بطاقات الهوية لهم.[19] ومضى النظام الإسرائيلي، بعد أن احتل ما تبقى من أرض فلسطين في

18 يارا هواري، «أبرتهايد من الداخل؟ الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل»، (الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، 2017)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/1F0kq.

19 منظمة العفو الدولية، «الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية»، (منظمة العفو الدولية، 2022)، 248-56، على الموقع الإلكتروني: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/.

سنة 1967 ووسّع استعماره فيها، نحو ترسيخ التمييز بين الجماعات التي لم تبرح ديارها وأراضيها في الميادين القانونية والسياسية والاجتماعية.

ففي إطار هذا النظام المكاني القائم على التجزئة، فرض النظام الاسرائيلي أربع فئات رئيسية:

1. **الفلسطينيون في الشتات**، ممن جُردوا من جنسيتهم وحرموا هم وذريتهم من العودة إلى ديارهم وأراضيهم.
2. **الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية**، بمن فيهم المهجرون، ممن يقيمون في الأرض الفلسطينية التي صودرت واستُعمرت في سنة 1948، ويواجهون التمييز المؤسسي الذي يفرض قيودًا كأداء على حقوقهم في المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
3. **الفلسطينيون في القدس**، ممن يتمتعون بالإقامة شبه الدائمة دون الجنسية، ويواجهون قيودًا جمة على صعيد التنقل والسكن والمشاركة السياسية.
4. **الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة**، بمن فيهم اللاجئون والمهجرون، ممن يرزحون تحت نير الحكم العسكري ويخضعون للقيود في تنقلهم وإقامتهم وعودتهم إلى ديارهم وأراضيهم.[20]

من الناحية القانونية، حددت هذه الأنواع من بطاقات الهوية القوانين التي تسري على كل مجموعة والحقوق التي يستطيع أفرادها أن يمارسوها، بما تشمله من القدرة على التنقل أو الوصول إلى الخدمات – حتى قبل طرح الحواجز العسكرية الدائمة وإقامتها. فقد اشتُرط على الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة أن يحملوا بطاقات هوية يصدرها النظام الإسرائيلي، مما جعل وضعهم القانوني وحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية – فضلًا عن قدرتهم على الحركة والتنقل – خاضعة لشروط محددة وتتفاوت بين مجموعة وأخرى مختلفة عنها.[21] وقد عمل النظام

---

20 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، «الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتايد (الفصل العنصري): فلسطين والاحتلال الإسرائيلي» (الإسكوا، 2017)، ترجمة المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (تموز 2018)، على الموقع الإلكتروني: https://euromedmonitor.org/uploads/reports/Escwa_ar.pdf.

21 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «إنفاذ نظام استصدار التصاريح»، ورقة العمل رقم 18، التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية (مركز بديل، 2015)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/19/wp18-fpt-israeli-permit-system-1618823802.pdf.

الإسرائيلي، من خلال هذا النظام الذي اعتمده في إصدار بطاقات الهوية، على مأسسة تراتبية هرمية من الأوضاع التي تفتقر إلى المساواة من أجل تدمير الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين وتقويض أهدافهم وثقافتهم وقيمهم الوطنية التي يتقاسمونها ويشتركون بها.

وشيئًا فشيئًا، مهدت هذه التجزئة القانونية والإدارية على مستوى مناطق صغيرة بعينها الطريق أمام إعمال الفصل المادي الذي ارتبط بإقامة الحواجز العسكرية «المفاجئة» المؤقتة بحلول نهاية حقبة الانتفاضة الأولى[22] في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.[23] ونفذت إسرائيل مخطط الطرق « الاستعمارية في زمن الانتفاضة» من أجل تحويل مسارات الطرق عن المناطق الفلسطينية وإعادة توجيهها لصالح المستعمرين دون غيرهم، مما أسهم في تسريع وتيرة العمل على إعادة هيكلة شبكة الطرق في الضفة الغربية، حيث جرى تعبيد ما يقارب 100 كيلومتر من الطرق الاستعمارية في سنة 1990 وحدها.[24]

ومع ذلك، لم تتجسد الحواجز العسكرية الإسرائيلية ولم تأخذ طابعًا مؤسسًا بصورة كاملة إلا بعد اتفاقيات أوسلو التي أُبرمت في سنة 1993، عندما أقيمَ ما يربو على 40 حاجزًا.[25] ومع مرور الوقت، رسخ النظام الإسرائيلي نظام الحواجز العسكرية وشبكة الطرق الاستعمارية ووسعها ورفدها بنظام استصدار التصاريح، مما شكّل نظامًا جديدًا يقوم على فرض الإغلاق الذي أرسى الفصل بين الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية ومن يحمل منهم الإقامة في شرقي القدس وأولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية

22 كانت الانتفاضة الأولى (1987-1993) انتفاضة شعبية فلسطينية ثارت في وجه الاستعمار الإسرائيلي والنظام الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد شهدت هذه الانتفاضة، التي أطلقت شرارتها عقود من القمع ومصادرة الأراضي والضائقة الاقتصادية، اندلاع الاحتجاجات الجماهيرية وإعلان الإضرابات العامة وتشكيل اللجان على مستوى القاعدة الشعبية وخوض المقاومة المدنية، التي أكدت حق أبناء الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرهم. انظر روجر هيكوك، «الانتفاضة الأولى، 1987-1993: بهجةُ الانتفاض، وأملٌ بالحرية» (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية – إضاءة)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/VhM5D.

23 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «الأرض الفلسطينية المحتلة: أرقام وحقائق إنسانية»، (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 21 كانون الثاني 2017)، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-facts-and-figures.

24 Jad Issac et al., *Assessing the Impacts of Israeli Movement Restrictions on the Mobility of People and Goods in the West Bank 2019*, Special Report (Applied Research Institute–Jerusalem, 2019), 16, https://www.arij.org/publications/papers-reports/2019-papers-reports/assessing-the-impacts-of-israeli-movement-restrictions-on-the-mobility-of-people-and-goods-in-the-west-bank-2019/.

25 OCHA, "OCHA Humanitarian Update Occupied Palestinian Territories 16 - 31 Jul 2003," August 5, 2003, https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/ocha-humanitarian-update-occupied-palestinian-territories-16.

وقطاع غزة. وقد أدى هذا الحال، في نهاية المطاف، إلى تثبيت فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وخاصة في أعقاب الحصار الذي فُرض على القطاع في سنة 2007.[26]

ويكمّل الفصل هذه التجزئة بما ينجزه من حصر التجمعات السكانية الفلسطينية وفصلها بعضها عن بعض من خلال نصب الحواجز العسكرية وإقامة أحزمة من المستعمرات التي تطوق البلدات والمدن الفلسطينية، وشق شبكات النقل التي تعزل الفلسطينيين عنها وتقيد وصولهم إليها وحرمانهم من البنية التحتية الأساسية.[27] وقد شهدت الفترة الممتدة من سنة 1967 حتى إبرام اتفاقيات أوسلو فرض إجراءات الفصل والتجزئة التي تستهدف إقامة جيوب معزولة في مناطق ضيقة بعينها، مما رسخ سيطرة النظام الاسرائيلي القائم على الاستعمار والفصل العنصري عليها وأفرز تبعية الفلسطينيين له وعطل حقهم في تقرير مصيرهم بصورة مباشرة – وهذه إجراءات ثبّتتها اتفاقيات أوسلو وأضّلتها وأضفت عليها طابعًا رسميًا.

3,1. اتفاقيات أوسلو: إرساء الأسس لنظام المعازل

لقد وضعت اتفاقيات أوسلو القاعدة المؤسسية للفصل المكاني التي يرتكز نظام المعازل في صورته المعاصرة عليها، ولا سيما في الضفة الغربية، إذ أفضت إلى تقسيم الأرض الفلسطينية إلى المناطق المسماة (أ) و(ب) و(ج) وجعل تجزئة هذه الأرض وتفتيت عراها إلى مبدأ ناظم لها. تشكل المنطقتان (أ) و(ب) نحو 40 في المائة من مساحة الضفة الغربية، على حين تشكل المنطقة (ج) ما يقرب من 60 في المائة منها. ومن الناحية الرسمية (نظريا)، تخضع المنطقة (أ) (التي تقارب مساحتها 18 في المائة من أراضي الضفة الغربية) للسيطرة الفلسطينية المدنية والأمنية الكاملة، حيث تتولى السلطة الفلسطينية مسؤوليات الحكم وأعمال الشرطة والإدارة الداخلية فيها، غير أن الاجتياحات وعمليات المراقبة والعمليات «الأمنية» التي ينفذها النظام الإسرائيلي تحد من الاستقلال

26 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «قطاع غزة | الأثر الإنساني للحصار المتواصل منذ 15 عامًا - حزيران 2022»، (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022)، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-strip-humanitarian-impact-15-years-blockade-june-2022.

27 منظمة العفو الدولية، «الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية»، (منظمة العفو الدولية، 2022)، على الموقع الإلكتروني: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/.

الذاتي المزعوم حول أن السلطة الفلسطينية تملكه وتكبّله إلى حد لا يستهان به. وتخضع المنطقة (ب) (التي تمثل نسبتها 22 في المائة على وجه التقريب) للإدارة المدنية الفلسطينية رسميًا (نظريا)، وتقع تحت السيطرة الأمنية المشتركة التي تُعهد للإسرائيليين والفلسطينيين معًا. ومرة أخرى، غالبًا ما يتجاوز النظام الاسرائيلي الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية في قطاع الأمن بالنظر إلى أنه يبسط سيطرته على التنقل وإمكانية الوصول إلى الأراضي ويكرس هيمنته على هذه المنطقة. أما المنطقة (ج) (التي تبلغ نسبة مساحتها نحو 60 في المائة) فتخضع للسيطرة الإسرائيلية المدنية والسياسية والأمنية الكاملة، بما تشمله من المستعمرات وإجراءات تخطيط الأراضي وإدارة الموارد وأعمال الشرطة، وتُستبعد السلطة الفلسطينية من أي حضور أو سلطة فعلية يعتد بها في تلك المنطقة.[28]

ولم يتوانَ النظام الاسرائيلي عن استخدام هذا التقسيم كما لو كان سلاحًا، إذ تُعد المنطقة (ج) المنطقة الأساسية التي يتركز فيها توسيع المستعمرات ومصادرة الأراضي والبيئة القسرية والمضايقات والتهجير. وتشكل المنطقة (ب) منطقة عازلة انتقالية تخضع لسيطرة إسرائيل، وتضطلع السلطة الفلسطينية بالإدارة المدنية على نطاق محدود في هذه المنطقة في ظل السيطرة التامة التي يمارسها النظام الإسرائيلي فيها. ومع أن المنطقة (أ) تعد أكثر المناطق كثافة في تعداد سكانها، فهي تعاني من قدر متزايد من العزلة بسبب تطويقها وحصارها من جميع جهاتها. وقد وظف النظام الإسرائيلي تصنيف الأرض الفلسطينية إلى المناطق المسماة (أ) و(ب) و(ج)، والذي فرضته اتفاقيات أوسلو، لغايات تثبيت تبعية الفلسطينيين والتحكم في حياتهم اليومية من خلال نظام استصدار التصاريح وفرض الرقابة العسكرية عليهم، وحرمانهم من القدرة على الوصول إلى أراضيهم ومواردهم على نحو ممنهج، وتجريدهم من أي صورة حقيقية من صور الاستقلال الذاتي. ولم تسفر اتفاقيات أوسلو إلا عن تمهيد الطريق أمام الإمعان في تطويق التجمعات السكانية الفلسطينية وعزل بعضها عن بعض والاقتحامات والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة وترسيخ المعازل في جيوب صغيرة، بدلًا من أن تطلق مسارًا يفضي بالفلسطينيين إلى تقرير مصيرهم.

وواكب العمل على إعادة تنظيم الحيز المكاني إجراءات موازية عُنيت بإعادة هيكلة

28 OCHA, Humanitarian Impact of Israeli Settlements and Other Infrastructure in the West Bank (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2007), 122–23, https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocharpt_update30july2007.pdf.

نظام الحكم في فلسطين، وقد صُممت هذه الإجراءات لإدارة تجزئة الأرض الفلسطينية وتقطيع أوصالها عوضًا عن الأخذ بيد سكانها إلى التحرر. فالسلطة الفلسطينية، التي تغض الطرف عن المقصد الأصيل من إقامتها وتغفله، تعمل بوصفها آلية تكتسي طابعًا محليًا من آليات الحكم والأمن وتعد جزءًا أصيلًا لا يتجزأ من إطار أوسلو وتؤدي عملها كما لو كانت أداة تكمل النظام الاسرائيلي وترفده، بدلًا من أن تجسد وسيلة تفضي إلى نيل الاستقلال الذاتي أو التحرر الوطني.[29] وتسخَّر السلطة الفلسطينية، التي تملك قدرًا محدودًا من الصلاحيات ولا تخرج في نطاق عملها عن المحددات التي يقررها النظام الاسرائيلي وحلفاؤه الاستعماريون، من أجل إدارة حياة الفلسطينيين في المجالات السياسية والإدارية تحت نير الهيمنة الاستعمارية التي يفرضها هذا النظام عليها.

وما عادت إجراءات العزل والتجزئة والفصل تُفرض من خلال الفئات الإدارية وحدها في أعقاب الانتفاضة الثانية[30] (2000-2005)، بل صارت تجد طريقها إلى التنفيذ من خلال التدابير العسكرية والتدابير التي تستهدف البنية التحتية وتتسم بدوامها وثباتها على نحو متزايد.[31] فقد عمل النظام الإسرائيلي شيئًا فشيئًا على فرض الحواجز العسكرية والطرق الاستعمارية والمستعمرات والبؤر الاستعمارية والمناطق العسكرية والمناطق العازلة ومناطق التّماس، والمناطق التي أعلنتها محميات طبيعية وجدار الضم والفصل العنصري، وفرض الحصار والإغلاق في نهاية المطاف، في شتى أرجاء الضفة الغربية وبينها وبين قطاع غزة وشرقي القدس وفلسطين المحتلة في سنة 1948. كما أدى بناء جدار الضم والفصل العنصري بعد سنة 2002 إلى الإمعان في إعادة هندسة الأرض، إذ تغلغل في عمق أراضي الضفة الغربية وصادر المزيد من الأراضي

29 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «تصورات الشباب حول عملية أوسلو للسلام: النجاح، والفشل، والبدائل»، ورقة العمل رقم 27، (مركز بديل، 2021)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/09/15/wp27-pal-youth-vs-oslo-ar-1631700884.pdf.

30 شكلت الانتفاضة الثانية (التي عُرفت باسم انتفاضة الأقصى أيضًا، 2000–2005) انتفاضة جماهيرية خاضها الفلسطينيون في وجه الاستعمار الإسرائيلي والنظام الإسرائيلي، واندلعت في أعقاب الزيارة الاستفزازية التي أجراها أرييل شارون إلى المسجد الأقصى في القدس وعلى إثر عقود من تعثر مساعي السلام التي أخفقت في إنهاء الاحتلال. وقد وحدت هذه الانتفاضة الفلسطينيين في المقاومة الشعبية والمسلحة في مواجهة القمع الإسرائيلي وتوسع المستعمرات والعنف البنيوي الذي كان يمارس بحقهم في سياق سعيهم نحو إعمال حقهم في تقرير مصيرهم والتحرر ووضع حد للاحتلال الجاثم على أرضهم وإنهائه. انظر روجر هيكوك، «الانتفاضة الثانية، 2005-2000: مواجهة متصاعدة، تطلعات محطمة»، (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية – إضاءة)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/FnED_.

31 أحمد عز الدين أسعد، «الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر»، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 26 كانون الأول 2023)، على الموقع الإلكتروني: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654908.

وأفرز مساحات جديدة من المناطق المغلقة التي تُعرف بمسمى «مناطق التماس» بينه وبين الخط الأخضر.[32]

وقد واكب التشدد في فرض نظام الفصل المكاني عدم الاكتفاء بالتمييز على أساس بطاقات الهوية التي يصدرها النظام الإسرائيلي عبر اختلاق نظام استصدار التصاريح الذي يطبقه على نطاق واسع – ويعد هذا النظام أحد السياسات الرئيسية التي تنطوي عليها منظومة الإغلاق التي ينفذها النظام الإسرائيلي – إذ يفرض على الفلسطينيين الحصول على تصاريح منه لكي يتسنى لهم التنقل بين المدن واجتياز الحواجز العسكرية والوصول إلى شرقي القدس وفلسطين المحتلة في سنة 1948 وبلوغ أماكن عملهم والحصول على الخدمات.[33] ويتسم هذا النظام بطابع قسري في مناطق التماس بوجه خاص، إذ يحتاج الفلسطينيون إلى تصاريح خاصة لا تتعدى أن تسمح لهم بالإقامة في منازلهم أو الوصول إلى أراضيهم وفلاحة حقولهم.[34] وقد بات التنقل وإمكانية الوصول وممارسة الحقوق تخضع للشروط التي تقيدها وتكبلها وعرضة لإلغائها وشطبها ويتعذر توقعها. وفضلًا عن ذلك، رسخ نظام التصاريح، الذي يضم ما يزيد عن مائة نوع من التصاريح التي تنظم الإقامة والتنقل والعمل والوصول إلى الرعاية الطبية والخدمات، الهيمنة الإدارية وحالة انعدام اليقين التي تلف الحياة اليومية على نحو أكبر، إذ عمل على تثبت الإغلاق والعزل تحت ستار «عملية السلام» التي أطلقتها اتفاقيات أوسلو.[35] وقد حولت هذه التدابير بمجملها ما كان يقدَّم بوصفه ترتيبات مؤقتة إلى نظام مكاني راسخ يقوم في أساسه على إنفاذ العزل وإحكام السيطرة.

---

32 Jad Issac et al., *The Segregation Wall Impacts on Palestinian Environment* (The Segregation Wall impacts on Palestinian Environment, 2015), 2, https://www.arij.org/wp-content/uploads/2016/06/The_Segregation_Wall_impacts_on_Palestinian_Environment.pdf.

33 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «إنفاذ نظام استصدار التصاريح»، ورقة العمل رقم 18، التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية (مركز بديل، 2015)، على الموقع الإلكتروني: http://www.badil.org/en/publication/press-releases/5184-28-12-2015-pr-en.html.

34 Jad Issac et al., *The Segregation Wall Impacts on Palestinian Environment* (The Segregation Wall impacts on Palestinian Environment, 2015), 2, https://www.arij.org/wp-content/uploads/2016/06/The_Segregation_Wall_impacts_on_Palestinian_Environment.pdf.

35 منظمة العفو الدولية، «الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية»، (منظمة العفو الدولية، 2022)، 75-74، على الموقع الإلكتروني: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/.

المعازل: نموذج الخليل

نص بروتوكول الخليل،[36] الذي وُقع في يوم 17 كانون الثاني 1997 ضمن إطار الاتفاقية الانتقالية (أوسلو الثانية)، على تقسيم المدينة إلى منطقتين، أولاهما المنطقة (H1) التي تغطي نحو 80 في المائة من مساحة المدينة (نحو 18 كيلومترًا مربعًا) وتخضع للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية الكاملة، وثانيهما المنطقة (H2) التي تشكل المساحة المتبقية منها ونسبتها 20 في المائة وتقع تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي. وتضم المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية البلدة القديمة وأربع مستعمرات إسرائيلية.[37] وقد أدى تقسيم هذه المدينة وتجزئتها، في الواقع العملي، إلى إنشاء مناطق داخل الخليل توجد فيها مستعمرات داخل المدينة نفسها، مما منح المستعمرين موطئ قدم يتيح لهم أن يستخدموه كسابقة في توسيع نطاق وجودهم فيها وفي أماكن أخرى من الضفة الغربية.[38]

ويخضع الفلسطينيون الذي يقطنون في المنطقة التي تسيطر إسرائيل عليها لأحكام القانون العسكري الإسرائيلي، على حين يسري القانون المدني الإسرائيلي على المستعمِرين. وتنتشر القيود المفروضة على إمكانية الوصول وتستشري على نطاق واسع، إذ يعيش ما يقرب من 30 في المائة من السكان الفلسطينيين في أحياء متاخمة للمستعمرات ويواجهون حالات صارمة من حظر التجول ومنع مرور المشاة وإغلاق الطرق. ويفصل ما يربو على 100 عقبة مادية، بما تشمله من الحواجز العسكرية التي يتمركز عليها الجنود على الدوام والطرق المخصصة للمستعمرين حصرًا دون غيرهم، بين المستعمرات والمناطق الفلسطينية.[39] ويُضطر الفلسطينيون إلى الخضوع لنظام معقد يفرض عليهم استصدار التصاريح التي تيسر لهم زيارة أقاربهم أو الوصول إلى المحلات التجارية أو التنقل داخل أحيائهم، مما يؤدي إلى فصل الأسر بعضها عن بعض وتقييد التنقل بين الشوارع وتقطيع أوصال البلدة القديمة في الخليل وتجزئتها إلى جيوب معزولة تتسم بصغر مساحاتها وبإحكام السيطرة عليها.[40]

---

36 «البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل، 1997»، الاتفاقية، اتفاقية أوسلو الثانية الانتقالية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، على الموقع الإلكتروني: https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/5878.pdf.

37 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «قيود إضافية على حركة الفلسطينيين في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (H2)»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 11 أكتوبر 2017، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/h2.

38 إدوارد سعيد، «المعنى الحقيقي لاتفاق الخليل»، ذاكرة فلسطين، على الموقع الإلكتروني: https://palestine-memory.org/sites/PalestineMemory/Pages/documentdetails.aspx?DocumentName=32481.

39 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «قيود إضافية على حركة الفلسطينيين في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (H2)»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 11 أكتوبر 2017، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/h2.

40 للاطلاع على مزيد من التفاصيل التي تتناول السياسات الإسرائيلية في البلدة القديمة في الخليل، بما تشمله من نظام استصدار التصاريح وإجراءات التنظيم والعزل، انظر دراسة الحالة التي نشرها مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «التهجير القسري للسكان – دراسة حالة: البلدة القديمة في مدينة الخليل»، التهجير القسري للسكان (مركز بديل، 2016)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/phocadownload/badil-new/publications/research/working-papers/CaseStudyFPT-Hebron-Brief-Ara(Oct2016).pdf?utm_source=chatgpt.com.

وتجسد القدس صورة حادة من صور التجزئة والهندسة الديموغرافية اللتين يتحكم النظام الإسرائيلي بهما، إذ تشكل هذه المدينة معملًا يجرب فيها هذا النظام ممارساته ويجعلها كسوابق يستنسخ منها تجاربه. وتؤدي الطرق والبنية التحتية للنقل والمواصلات، من قبيل مشروع القطار الخفيف، عملها كما لو كانت عقبات فعلية على أرض الواقع، إذ تتسبب هي وجدار الفصل العنصري والمستعمرات في تجزئة الأحياء الفلسطينية وتفتيت عراها وتحد من تواصلها المكاني وامتداداتها.[41] وتواجه المناطق الفلسطينية سياسات التخطيط والتنظيم التي تقصي سكانها وتستبعدهم وتفرض قيودًا كأداء على توسيع المساكن وتطوير التجمعات السكانية، مما يجبر عددًا ليس بالقليل من أبنائها على تشييد بيوتهم ومبانيهم دون أن يحصلوا على الرخص المطلوبة، ويقعون من ثم تحت رحمة التهديد الدائم بهدمها.

وتخضع حقوق الإقامة في القدس لقيود عسيرة وتعد عرضة لإلغائها وشطبها بناءً على السلطة التقديرية التي يمارسها النظام الإسرائيلي، وهذه آلية من جملة الآليات التي يوظفها هذا النظام بغية ممارسة الضغط على الأسر الفلسطينية وتقويض وجودها الديموغرافي بصفتها من سكان المدينة.[42] وتُسهم السياسات التي ينفذها النظام الإسرائيلي على صعيد هدم البيوت ورفض إصدار رخص البناء وإهمال البنية التحتية وتوسيع المستعمرات ومصادرة الأراضي إسهامًا منهجيًا في إعادة تشكيل الوضع القانوني الذي يسم المدينة وامتدادها الجغرافي وتركيبتها السكانية.[43] وتعكس هذه السياسات القسرية نموذجًا ثقيلًا ومتقدمًا من الإستراتيجيات التي يعتمدها النظام الإسرائيلي في إقامة المعازل وحصر الفلسطينيين فيها وتجزئتهم وتفتيت عرى التواصل بينهم، وهذه إجراءات جرت مأسستها للمرة الأولى بموجب اتفاقيات أوسلو ووجدت ما يعززها ويؤصلها فيما أعقبها من أعمال التخطيط والوقائع التي فُرضت على الأرض في القدس والتي تبسط «السيادة» الإسرائيلية عليها.

ومع إرساء الأساس الذي كان مطلوبًا لإقامة المعازل عن طريق اتفاقيات أوسلو في الضفة الغربية وشرقي القدس، جرى تحويل قطاع غزة رويدًا رويدًا إلى جيب معزول كبير أُطبق الإغلاق عليه. فزيادةً على القيود التي كانت مفروضة منذ مطلع حقبة التسعينيات من

41 ميشيل كامبوس، «القطار الخفيف في القدس من منظور تاريخيّ: النقل المدنيّ والمواطنة المدنيّة بين العثمانيّة والأبارتهايد»، فصلية القدس، العدد 92، شتاء 2022، على الموقع الإلكتروني: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1653469.

42 تمارا تميمي، «إلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس: آفاق المساءلة»، فصلية القدس، العدد 72، شتاء 2017، 41-37، على الموقع الإلكتروني: https://www.palestine-studies.org/ar/node/226899.

43 المصدر السابق.

القرن الماضي، فُرضت قيود مشددة على التنقل داخل قطاع غزة ومنه إلى خارجه، حيث بات الوصول إلى الرعاية الطبية والتجارة والسفر يخضع لنظام استصدار التصاريح.[44] وترسخ هذا الإغلاق وتعمق في أثناء الانتفاضة الثانية من خلال إنشاء «منطقة عازلة» أضفي عليها طابع عسكري، أو ما يُعرف بمسمى «المنطقة المقيد الوصول إليها»، والتي كانت في أول عهدها عبارة عن شريط يتراوح عرضه من 100 متر إلى 300 متر وفُرضت عن طريق تدمير الأراضي وهدم البيوت وإطلاق الذخيرة الحية.[45] ولم تُزل هذه المنطقة عقب «الانسحاب» من قطاع غزة في سنة 2005، بل جرى تقنينها وتوسيعها على أرض الواقع حتى تغلغلت مسافة وصلت إلى 1,500 متر داخل القطاع.[46] وفي سنة 2007، أفضى الحصار إلى إغلاق حدود قطاع غزة ومجاله الجوي ومنع أبناؤه من الوصول إلى البحر بفعل السيطرة الشاملة التي أحكمتها إسرائيل عليه، مما أدى إلى إحكام الإغلاق الذي ضربته على هذا الجيب المعزول.[47]

وعلى مدى العقود الثلاثة التي مضت على ما يسمى عملية السلام التي انطلقت بموجب اتفاقيات أوسلو، ازدادت حدة نظام الفصل المكاني الذي يطبقه نظام الفصل العنصري الاسرائيلي وتنامى بفعل طائفة متباينة ومتعددة من السياسات والآليات. وكانت النتيجة النهائية أن التجزئة ما عادت تعمل عملها بين المناطق فحسب، بل وفي داخلها وعلى مستويات متعددة:

- **المعازل المناطقية:** وهي المعازل التي تتسم بكبر نطاقها ومساحتها، من قبيل المناطق التي تضم عددا من المدن والقرى والمخيمات المصنفة باعتبارها تقع ضمن المنطقة (أ) و (ب) بموجب الإطار الذي أرسته اتفاقيات أوسلو في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة التي جرت تجزئتها وتفتيت عراها.

- **المعازل المغلقة:** وهي المساحات التي فُرض الإغلاق عليها بفعل جدار الضم والفصل العنصري ومناطق التماس و«المنطقة العازلة» في غزة.

---

44 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «قطاع غزة: الأثر الإنساني للقيود المفروضة على تنقل الأفراد وحركة البضائع | تموز 2013»، ورقة حقائق صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/2013-15.

45 مركز الميزان لحقوق الإنسان، «ورقة حقائق: المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة: المنطقة العازلة البرية»، (2012)، على الموقع الإلكتروني: https://www.mezan.org/uploads/files/14229.pdf.

46 المصدر السابق.

47 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «قطاع غزة: الأثر الإنساني للقيود المفروضة على تنقل الأفراد وحركة البضائع | تموز 2013»، ورقة حقائق صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/2013-15.

- **المعـازل الموقعيـة**: وهـي االمعـازل الصغيـرة فـي نطاقهـا ومسـاحتها التـي تفرزهـا البوابـات الحديديـة وإغـلاق الطـرق والطـرق الاسـتعمارية الالتفافيـة والحواجـز العسـكرية التـي تفصـل القـرى والمخيمـات والتجمعـات المحليـة بعضهـا عـن بعـض وعـن المـدن والمناطـق المحيطـة بهـا.

4,1. شرعنة المعازل: خطة الحسم

تسـعى خطـة الحسـم التـي وضعهـا النظـام الإسـرائيلي، واسـتند فيهـا إلـى عقـود مـن إجـراءات التجزئـة والعـزل وإقامـة المعـازل التـي تمتـد علـى مسـاحات كبيـرة، إلـى إضفـاء صفـة رسـمية علـى المعـازل المناطقيـة الكبيـرة القائمـة وتحويلهـا إلـى معـازل موقعيـة (جيـوب) أصغـر منهـا فـي حجمهـا. وتشـكل هـذه الخطـة، التـي تعـرض إجـراءات التهجيـر القسـري الـذي يمـس الفلسـطينيين أو إخضاعهـم أو إبادتهـم عرضًـا صريحًـا لا موار بـة فيـه، مخططًـا يرمـي إلى توسـيع نطـاق «السـيادة» الاسـرائيلية وفرضهـا علـى الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة.[48] وترمـي الخطـة الـى إنشـاء سـت مديريـات حكـم بلديـة لوائيـة فـي الضفـة الغربيـة، وإدراج هـذه التقسـيمات ضمـن الاتفـاق الـذي يقـوم عليـه ائتـلاف الحكومـة الإسـرائيلية الحاليـة وتأميـن دعـم أغلبيـة أعضـاء الكنيسـت لهـا.[49] ولا يـزال العمـل جاريًـا علـى قـدم وسـاق علـى تنفيـذ هـذه الخطـة مـن خـلال تسـريع وتيـرة توسـيع المسـتعمرات ومصـادرة الأراضـي وتجزئـة الأرض الفلسـطينية المحتلـة وتحويلهـا إلـى مناطـق صغيـرة فـي حجمهـا ومسـاحتها وعـزل التجمعـات السـكانية الفلسـطينية عـن بعضهـا بعضًـا عـن طريـق إقامـة المعـازل وحشـر الفلسـطينيين فيهـا وقمـع المقاومـة الفلسـطينية واسـتئصال الفلسـطينيين والجهـات الدوليـة منهـا بـأي وجـه كان والقضـاء عليـه. وتعمـل هـذه الآليـات بالتـوازي مـع العمـل الـدؤوب علـى ترسـيخ التدابيـر التشـريعية وترتيبـات الحكـم التـي تمعـن فـي تقطيـع أوصـال المجتمـع الفلسـطيني وتتعمـد القضـاء علـى مـا تبقـى لـه مـن مسـارات تفضـي بـه إلـى إنجـاز وحدتـه وتقريـر مصيـره.[50]

ويعمـل التوسـع الاسـتعماري الـذي يمضـي النظـام الإسـرائيلي فيـه فـي ربـوع الضفـة الغربيـة

48 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «خطة الحسم: مخطط النظام الإسرائيلي للتوسع الاستعماري وإخضاع الفلسطينيين»، ورقة موقف، (مركز بديل، 2025)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2025/11/18/the-decisiveplan-ara-1763468924.pdf.

49 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

50 المصدر السابق.

باعتباره المحرك المادي الذي ييسر إقامة المعازل التي باتت تكتسي طابعًا رسميًا، وذلك من خلال مصادرة أراضي الفلسطينيين على أساس ممنهج. وقد طرح النظام الاسرائيلي خططًا ترمي إلى إقامة ما يزيد عن 26,000 وحدة استعمارية جديدة في سنة 2025 وحدها، وتمتد هذه الوحدات على مساحة تربو على 30,000 دونم وتتركز في القدس والمناطق المحيطة بها أساسًا.[51] وقد صُممت أعمال التوسع في المستعمرات، من قبيل مستعمرات «معاليه أدوميم» و«جفعات زئيف» وكتلة (E1) الاستيطانية من ناحية إستراتيجية بهدف قطع الامتداد بين بقاع الأرض الفلسطينية المحتلة وفصله على نحو لا رجعة عنه وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية فيها بعضها عن بعض.[52]

ويجري ترسيخ الانقسام السياسي وتثبيته عمدًا وعن قصد بموازاة العمل على تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة وتفتيت عرى التواصل بين ربوعها. فبينما تدير السلطة الفلسطينية قطاعات مدنية محدودة، يحث النظام الاسرائيلي الخطى نحو تفكيكها وتعطيل أي من مؤسسات الحكم الموحدة في فلسطين حتى لو كانت تؤدي عملا مجتزأً. وتدعو خطة الحسم إلى اعتماد ترتيبات بديلة «للحكم الذاتي،» بحيث تصمم لغايات وأد التطلعات السياسية نحو التحرر وتفكيك السلطة الفلسطينية شيئًا فشيئًا واستبدالها بالنخب التي يجري تطويعها في المعازل وإحلالهم محلها.[53]

وتفرض هذه الإجراءات التي تعنى بإعادة هندسة المشهد السياسي والإقليم الفلسطينيين وتنفَّذ على أرض الواقع من خلال منظومة متنامية ترمي إلى إحكام السيطرة على القدرة على الحركة. ففي الضفة الغربية، يجري تحويل القرى والبلدات إلى معازل موقعية/جيوب صغيرة الواحد منها معزول عن الآخر من خلال نظام شامل يتألف من الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية. وتصنَّف هذه البوابات الحديدية، التي يمكن إغلاقها في أي لحظة وتتسبب في تعطيل إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش والروابط الاجتماعية، حسب نظام لوني يعكس الوظيفة التي تؤديها والمستوى المتاح للوصول إليها واجتيازها. فالبوابات الصفراء تركَّب على مداخل العديد من المدن والبلدات والقرى وتُفتح أو تُغلق بناءً

51 «إسرائيل توسّع مشاريعها الاستيطانية في الأغوار والقدس وتسرّع وتيرة المصادرة»، المركز الفلسطيني للإعلام، 25 أكتوبر 2025، على الموقع الإلكتروني: https://palinfo.com/news/2025/10/25/979495/.

52 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، «ملخص لأبرز انتهاكات جيش الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية وإجراءات التوسع الاستعماري خلال العام 2025»، التقرير السنوي 2025 (هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2026)، 37-38، على الموقع الإلكتروني: https://www.cwrc.ps/file/attachs/5324.pdf.

53 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «خطة الحسم: مخطط النظام الإسرائيلي للتوسع الاستعماري وإخضاع الفلسطينيين»، ورقة موقف، (مركز بديل، 2025)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2025/11/18/the-decisiveplan-ara-1763468924.pdf.

على احتياجات إسرائيل وما تضعه من تقييمات تخضعها. ويُسمح للفلسطينيين بالتنقل عندما تكون البوابات الصفراء مفتوحة وبعد أن يخضعوا لعمليات التفتيش ويطالهم التأخير في حالات تتكرر باستمرار. ويُشترط لاجتياز البوابات الخضراء الحصول على تصاريح خاصة من أجل المرور منها. أما البوابات البرتقالية فعادةً ما تكون مغلقة تمامًا في وجه الفلسطينيين. وتشير البوابات الزرقاء أو السوداء إلى المناطق العسكرية حصرًا.[54] ومع ذلك، تظل هذه التصنيفات القائمة على الألوان غير رسمية في طابعها وتثير الالتباس وتشكل جانبًا من سياسة أوسع يلفها الإبهام والغموض المتعمدين اللذين ينتهجهما النظام الاسرائيلي، إذ يجري التحكم في إمكانية الوصول على أساس ممارسات تتسم بالتغير عوضًا عن اعتماد أنظمة واضحة المعالم ومحددة ومعروفة على الملأ.

وتشير التوثيقات الرسمية إلى وجود ما لا يقل عن 849 عقبة/حاجز تعترض سبيل التنقل في شتى أرجاء الضفة الغربية حتى شهر أيار 2025.[55] ففي ذلك الوقت، بلغ عدد بوابات الطرق المفتوحة أو المغلقة ما مجموعه 288 بوابة، وهو ما يشكل نحو ثلث الحواجز التي تعوق التنقل كلها. ومنذ ذلك الحين، تواصل العمل على تركيب البوابات والحواجز الجديدة على الطرق على أساس يكاد يكون يوميًا. وتتجلى الوتيرة السريعة التي تسم هذا العمل في تسجيل 27 عقبة أخرى تعترض سبيل التنقل، بما فيها 18 بوابة حديدية نُصبت خلال الفترة الممتدة بين شهري أيار وأيلول 2025 وحدها.[56] ولا يشمل هذا العدد الحواجز العسكرية المقامة على طول الخط الأخضر، ولا يشمل قيودًا من قبيل الإعلان عن مناطق بعينها باعتبارها «مناطق عسكرية مغلقة»، أو الإغلاق المؤقت الذي فرض على مخيمي جنين وطولكرم في وجه سكانهما الذين أرادوا العودة إليهما ولا العقبات المادية التي وضعتها القوات الإسرائيلية منذ شهر آذار 2025.[57] وبذلك، يحكم نظام الإغلاق والتصاريح والقيود التعسفية المفروضة على التنقل الحياة اليومية، على حين تؤدي القيود التي تُفرض على البنية التحتية، وتوسيع المستعمرات المتواصل إلى تفاقم الركود الاقتصادي، مما يسفر عن حالة من التبعية المزمنة وانعدام اليقين.

54 Khalil Assali, "Perspective: Color-Coded Gates and Frightening Uncertainty in Bethany," Jerusalem Story, September 18, 2025, https://www.jerusalemstory.com/en/blog/perspective-color-coded-gates-and-frightening-uncertainty-bethany.

55 OCHA, "West Bank Movement and Access Update," May 28, 2025, https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/west-bank-movement-and-access-update-may-2025.

56 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 324 | الضفة الغربية»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 18 سبتمبر 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-324-west-bank.

57 المصدر السابق.

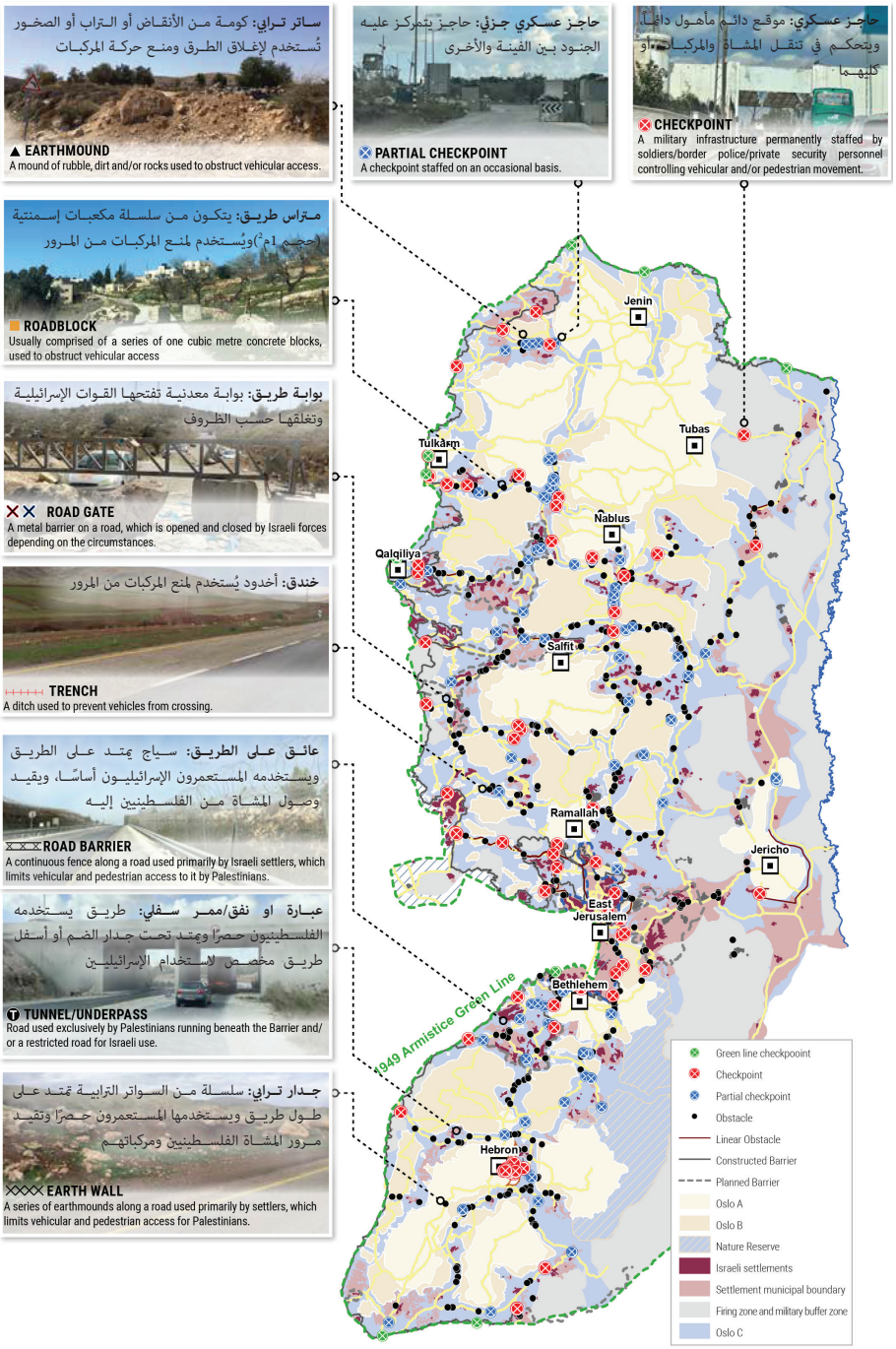

الخارطة 1: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، التنقل والوصول في الضفة الغربية، حتى يوم 28 شباط 2025

المعازل المناطقية والموقعية والمغلقة في الضفة الغربية

تحدد خطة الحسم رسميًا ست مناطق بلدية في الضفة الغربية تضم الخليل وبيت لحم ورام الله وأريحا ونابلس وجنين.[58] ومع ذلك، تشير خريطة مصادرة الأراضي التي عرضها سموتريتش في شهر أيلول 2025 إلى ما تقرب نسبته من 82 في المائة من مساحة الضفة الغربية وتُظهر صورة مغايرة.[59] فعلى سبيل المثال، تتضمن الخريطة أدناه طولكرم، ولكنها تستبعد بيت لحم في الوقت نفسه، مما يفصح عن وجود أوجه من التعارض والتناقض بين نص خطة الحسم ورسم الخريطة ذاتها. ولا تغير هذه التباينات من الغاية الشاملة التي تتوخاها الخطة، والتي تتلخص في ترسيخ الهيمنة الإسرائيلية من خلال تجزئة المكان وتفتيت عراه.

وعلى أرض الواقع، تظهر الضفة الغربية فعليًا كما لو كانت شبكة تتألف من 11 معزلًا كبيرًا كل واحد منها معزول عن الآخر، وهي نابلس والخليل ورام الله وجنين وطولكرم وبيت لحم وأريحا وسلفيت وطوباس وقلقيلية و«شرقي القدس». ويتكون كل جيب من هذه المعازل من قرى تحولت إلى جيوب صغيرة معزولة عن بعضها بعضًا ويجري التحكم بها والسيطرة عليها من خلال الحواجز العسكرية والبوابات والمكعبات الإسمنتية والسواتر الترابية وحظر التجول الذي تفرضه قوات الجيش الإسرائيلي عليها.[60] ويقع في داخل هذه المعازل المناطقية معازل/جيوب أصغر منها تضم المخيمات التي يُفرض الإغلاق عليها، ولا تتوانى إسرائيل عن فرض القيود على هذه المخيمات أو هدمها أو محوها من الوجود، مما يزيد من حدة القيود التي تكبل الاستقلال الذاتي الذي يحظى الفلسطينيون به ويفضي إلى طمس وجودهم على أرضيهم منذ فجر التاريخ.

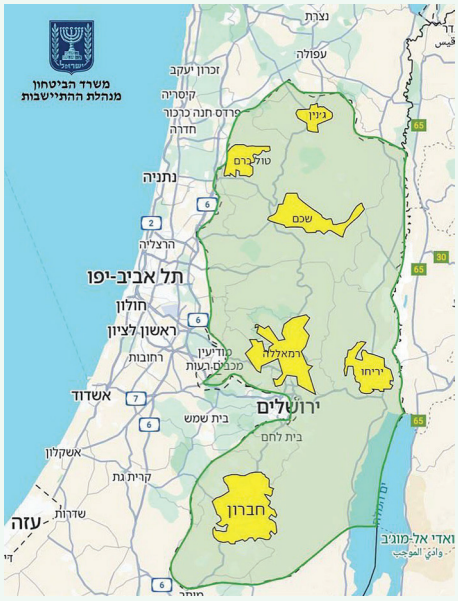

الخارطة 2: جريدة «تايمز أوف إسرائيل»، خريطة عرضها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش تبين على وجه التفصيل مقترحًا إسرائيليًا يرمي إلى ضم 82 في المائة من أراضي الضفة الغربية.

58 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

59 Sam Sokol, "Smotrich Proposes Annexing 82% of West Bank in Bid to Prevent Palestinian State," *The Times of Israel*, September 3, 2025, https://www.timesofisrael.com/smotrich-proposes-annexing-82-of-west-bank-in-bid-to-prevent-palestinian-state/.

60 Mohammed Ali and Marium Haddad, "Ten Maps to Understand the Occupied West Bank," *Al Jazeera*, September 16, 2024, https://www.aljazeera.com/news/2024/9/16/ten-maps-to-understand-the-occupied-west-bank.

ويثبت هذا النظام الذي يتسم بتعدد مستوياته أن تجزئة الإقليم الفلسطيني وتفتيت عراه السياسية والاجتماعية لا تعد تهديدًا يطال الفلسطينيين في قابل الأيام، بل تشكل واقعًا راهنًا ما زال يتشكل ويتبلور ويقوم على أسس راسخة ويجد ما يعززه ويكرسه على نحو متواصل لا يفتر. فالنظام الاسرائيلي لا يعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها بعضًا ويقيد التنقل بينها من خلال إحكام قبضته على هذه المعازل بمستوياتها المناطقية والموقعية والمغلقة فحسب، بل إنه يسلك سلوكًا ممنهجًا يفضي به إلى تقويض اللُحمة الاجتماعية بين أبناء الشعب الفلسطيني وسد الآفاق المتاحة أمام العمل السياسي الجماعي وتوطيد بنية قوامها الهيمنة التي تجعل من حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم أمرًا أقرب ما يكون إلى الوهم.

وفي قطاع غزة، يتجلى نظام المعازل ويتجسد من خلال ما تفرضه أطراف خارجية من أعمال التخطيط والإدارة في حقبة «ما بعد الإبادة الجماعية» بموجب خطة ترامب التي تتألف من عشرين بندًا واعتمدها من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القرار (2803).[61] وتقسم خطة ترامب قطاع غزة على طول ما يُشار إليه «بالخط الأصفر،» وهو عبارة عن حد تفرضه إسرائيل ويُستخدم كما لو كان يشكل حدودًا داخلية جديدة فُرضت بحكم الأمر الواقع. ويضع هذا الخط ما يزيد عن نصف مساحة القطاع تحت سيطرة إسرائيل، ويستولي على معظم الأراضي الزراعية ويحصر السكان الفلسطينيين في منطقة ساحلية ضيقة ويحشرهم فيها.[62] كما يقسم هذا الحد أرض القطاع ويشطرها إلى «منطقة خضراء» تكتسي طابعًا عسكريًا وتخضع في إدارتها لسيطرة إسرائيل وأطراف دولية وقد يُسمح بمباشرة العمل على إعادة الإعمار فيها، إلى جانب «منطقة حمراء» تُترك في حالة من الدمار ودون أن يكون لها نصيب من الخطط المقررة لإعادة الإعمار. وعلى غرار الضفة الغربية، من المقرر الإبقاء على هذه المناطق المصنفة على هذه الشاكلة بالقوة في جميع أنحاء قطاع غزة بغية هندسة الفصل الداخلي والتحكم في التنقل بين أرجائه، مما يفرض القيود على حركة الأفراد وتوزيع المساعدات الإنسانية وإيصال الخدمات الطبية وتسيير الحركة التجارية.[63] وبهذه الطريقة، لا يعمل الحصار المطبق، والمنطقة العازلة التي يجري توسيعها ويوظَّف العنف في فرضها و«الخط الأصفر» باعتبارها آليات تعنى بإنفاذ السيطرة على المكان فحسب، بل إنها تشكل أدوات غايتها اقتراف

61 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، «القرار 2803 (2025)»، (S/RES/2803) (الأمم المتحدة، 2025)، على الموقع الإلكتروني: https://docs.un.org/ar/S/RES/2803(2025).

62 Emma Graham-Harrison, "'Yellow Line' That Divides Gaza under Trump Plan Is 'New Border' for Israel, Says Military Chief," World News, *The Guardian*, December 8, 2025, https://www.theguardian.com/world/2025/dec/08/yellow-line-that-divides-gaza-under-trump-plan-is-new-border-for-israel-says-military-chief.

63 مركز الميزان لحقوق الإنسان، «بانتوستان غزة: نظام الفصل العنصري الإسرائيلي في قطاع غزة»، (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2021)، على الموقع الإلكتروني: https://mezan.org/uploads/files/1638179374997.pdf.

الإبـادة الجماعيـة. ونتيجـة لذلـك، مـا زال الفلسـطينيون مـن أبنـاء قطـاع غـزة يقبعـون تحـت نيـر الحصـار الفعلـي ويطالهـم التهجيـر مـن ديارهـم وأراضيهـم داخـل القطـاع ويواجهـون الإجـراءات التـي تخنـق اقتصادهـم ويعانـون مـن التجويـع ويتعرضـون للإبـادة التـي تشـهد اتسـاعًا فـي نطاقهـا.

تقـدم الشـهادة التاليـة، التـي وثقهـا مركـز بديـل – المركـز الفلسـطيني لمصـادر حقـوق المواطنـة واللاجئيـن فـي يـوم 3 آذار 2026، روايـة مباشـرة تتنـاول نظـام الجيـوب الصغيـرة التي غـدت يتشـكل فـي قطـاع غـزّة وتقـف علـى العمـل المتواصـل الـذي يسـعى إلـى تجزئـة القطـاع وتفتيـت عـراه علـى أرض الواقـع وتعـرج علـى الطريقـة التـي يعتمدهـا النظـام الإسـرائيلي فـي «إخطـار» الفلسـطينيين بالمناطـق الصفـراء والحمـراء التـي يفرضهـا علـى أرضهـم.

ح. أ.، فلسطيني يبلغ من العمر 33 عامًا، غزة: المكعبات الصفراء في غزة

أنا بشوف إنه طبيعة تقسيم غزة مختلفة عن أي منطقة تانية، مختلفة عن الضفة ومختلفة عن باقي فلسطين. هناك ممكن يكون في حواجز، وممكن المواطن يوصل أو ممكن يتم منعه، لكن في غزة الوضع مختلف تماماً. لما بينحط المكعب الأصفر في منطقة معينة، ما في أي مواطن بيقدر يضل. إحنا ما بنعرف شو بصير بعد هيك.

مثلاً أنا كنت ساكن في مخيم، وانحط مكعب أصفر على باب بيتي، خلال نص ساعة كنت مضطر أطلع من المنطقة. بعد هيك مستحيل الرجوع. المنطقة بتضلها تصغر وتصغر، وما في مجال للرجوع، وحتى الحركة حوالينها بتكون ممنوعة.

الشوارع هاي خطيرة جداً، وكل المنطقة بتصير منطقة غير آمنة، وما في إشي اسمه مناطق آمنة أصلاً. أي حدا بيقرب على المكعب الأصفر حتى بمسافة 100 لـ200 متر، بيتم إطلاق النار عليه مباشرة. يومياً بنسمع عن 3 أو 4 شهداء، وأحياناً 7 أو 8، بس لأنهم قربوا من هاي المناطق.

المكعب الأصفر نفسه ما بيوضح إيش المنطقة، ولا حدودها، ولا الطريق، ولا وين المفروض تروح. كل اللي بنعرفه إنه ممنوع نعدي، بدون ما نكون فاهمين حدود المكان أصلاً.

هذا الإشي مش موجود برا غزة، عشان هيك صعب تخيله. بالضفة ممكن نشوف الحواجز أو وجود الجيش، بس في غزة إحنا محاصرين بالكامل، يا إما جيش أو مناطق تمركز عسكري. في رشاشات، مدافع، وقصف شغال على مدار الساعة. أي حدا بيقرب من 200 لـ500 متر من المناطق اللي مصنفة صفراء أو حمراء، بينطلق عليه النار مباشرة. وحتى إحنا ما بنقدر نشوف هاي المناطق من بعيد.

بالفترة الأخيرة كان في 3 مصورين عم بيغطوا في المخيمات والمناطق القريبة من الحدود الشرقية، وكان في نشاط للأطفال، واستهدفوهم بس لأنهم كانوا موجودين هناك. حتى التصوير ممنوع، والتواجد نفسه ممنوع. وما حدا فعلياً بعرف إيش موجود جوّا هاي المناطق أو حدودها الدقيقة. وأحياناً حتى ما بحطوا مكعبات، وبعتبروا المنطقة خطرة بناءً على الهجمات السابقة.

المكعبات الصفراء هاي إجراء جديد نسبياً، صارلها شهر أو شهرين أو ثلاثة. قبل هيك كانوا يوزعوا منشورات اوامر اخلاء تحذر إنه هاي مناطق عسكرية خطرة. وبكثير حالات، كان الجيش يدخل بعدها ويرتكب مجازر، وبعدين يعلن المنطقة منطقة قتال، مع إنه اللي صار فعلياً كان قتل جماعي، مش قتال. وكان الهدف إنه يبينوا قدام المجتمع الدولي إنه تم التحذير وتوزيع منشورات.

وتحرم الخطة التي تتألف من 20 بندًا في واقع الحال الفلسطينيين من حقهم في جبر الضرر الذي حلّ بهم ورد ممتلكاتهم إليهم وإحراز تقدم ملموس وله معناه فيما يستحقونه من إعادة الإعمار نتيجة للإبادة الجماعية التي ما فتئت إسرائيل تقترفها بحقهم.[64] كما تكشف هذه الخطة النقاب عن الدور الفاعل الذي اضطلعت به الولايات المتحدة، إلى جانب الدول التي صوتت على تمرير القرار المذكور، وتواطئها في إعادة تشكيل جغرافيا قطاع غزة وتركيبة سكانه من أجل ترسيخ الهيمنة الاستعمارية التي تمارسها إسرائيل فيه وتفرضها عليه. ولا تقتصر الخطة على كونها تصورًا بشأن إدارة الفلسطينيين القابعين تحت نير الاستعمار فحسب، بل تسعى كذلك إلى محو المسؤولية عن الإبادة الجماعية وشطبها من ذاكرة العالم على امتداده، والعمل في الوقت نفسه على تثبيت النظام الإسرائيلي الذي يرتكز على الاستعمار والفصل العنصري وإرساء أركانه ضمن إطار دولي. وفي هذا المقام، تعمل الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي على هندسة نظام يرسي الدعائم اللازمة لتجزئة الأرض الفلسطينية وتفتيتها.[65]

ولا تعد هذه التجزئة التي تجري هندستها وتصميمها عرضية ولا مؤقتة، بل تتماشى من الناحية الإستراتيجية مع الأهداف التي تتوخاها سياسات أعم ترمي إلى إضعاف الهوية الجماعية للفلسطينيين والحيلولة بينهم وبين التعبئة السياسية. فمن خلال

64 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «إعادة الإعمار على أساس الحقوق: إنهاء الاستعمار والحق في جبر الضرر»، ورقة موقف، (مركز بديل، 2025)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2025/08/22/pp-reconstruction-vs-reparations-ara-1755850074.pdf.

65 Al-Shabaka, hosts, Munir Nuseibah and Inès Abdel Razek, *Legitimizing Genocide: The Israel-Trump Plan and Gaza's Future*, Al-Shabaka, December 9, 2025, 16:0 - 33:54, https://al-shabaka.org/policy-labs/legitimizing-genocide-the-israel-trump-plan-and-gazas-future/.

تقسيم الفلسطينيين وتشتيتهم في معازل يتزايد صغر مساحتها وينفصل بعضها عن بعض وتتحكم فيها أنظمة عسيرة، يسعى النظام الاسرائيلي إلى تقويض لُحمة المجتمع الفلسطيني وتماسكه، وسد آفاق العمل الجماعي في وجهه وإضفاء سمة طبيعية على الفصل العنصري المكاني المضروب عليهم باعتبارها شرطًا من شروط الحياة. وتعمل سياسة المعازل التي تفرضها اسرائيل على وأد أي إمكانية واقعية تيسر للفلسطينيين أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم.

وعلى وجه العموم، عمد النظام الإسرائيلي إلى تسريع وتيرة عمله على إنفاذ إستراتيجية التقسيم والفصل بإمعانه في تجزئة الشعب الفلسطيني وفلسطين اللذين قطعت أوصالهما في أصل الأمر. وغدا هذا النظام يفرض الآن منظومة موحدة من المعازل في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس من خلال نظام متعدد المستويات يشمل الإغلاق والأطر القانونية التي تكبل الفلسطينيين وتفرض القيود عليهم وتضع العقبات أمام قدرتهم على ممارسة الحكم بحيث يتحكم في تنقلهم وإقامتهم وتشييد مبانيهم وقدرتهم على الوصول إلى مواردهم. ويرسخ هذا النظام هيمنة إسرائيل من خلال السيطرة على الأرض الفلسطينية وتقويض دعائم الحياة الاجتماعية والسياسية التي يحياها الفلسطينيون، في الوقت الذي يعمل فيه طمس ما يقرب من ثمانية عقود من إهمال المساءلة القانونية وإغفالها وتقويض الإمكانية التي تيسر للفلسطينيين أن يحققوا تطلعاتهم الوطنية التي توحدهم وحقهم في تقرير مصيرهم. وبما يتواءم مع هذا الاتجاه، لا تخفي خطة الحسم رفض «التطلعات الوطنية/القومية» التي يحملها الفلسطينيون وتمثيلهم السياسي، وتطرح تصورًا بشأن نظام قوامه المعازل ويحشر الفلسطينيين داخل تقسيمات إدارية محلية تخضع لسيادة النظام الإسرائيلي وينكر أي دور سياسي مستقل تضطلع المؤسسات الفلسطينية به في الواقع العملي.[66] فحتى السلطة الفلسطينية، التي كان يلجأ إليها في السابق لإدارة إجراءات التجزئة بمستوياتها، ما عاد لها ضرورة وليس ثمة رغبة في وجودها، وذلك لأنها ما زالت تمثل كيانًا سياسيًا موحدًا، وتسعى المرحلة الراهنة من العمل على إقامة المعازل إلى القضاء على هذا الكيان واستئصاله. ويكمن الأثر التراكمي الذي يفرزه هذا العمل في تقويض وجود الفلسطينيين على أرضهم وتحييد قدرتهم على الفعل السياسي من خلال العمل الحثيث على تجزئتهم وتقطيع أوصالهم وخنقهم.

66 «من شأن استمرار وجود تطلعين قوميين يعارض الواحد منهما الآخر في رقعتنا الصغيرة من الأرض أن يكفل المزيد من السنوات التي تشهد سفك الدماء والنزاع المسلح. ولن يتحقق السلام المنشود وتصبح إمكانية التعايش المدني ممكنة إلا عندما يتنازل أحد الطرفين، طوعًا أو بالقوة، ويتخلى عن تطلعاته القومية في أرض اسرائيل»، انظر بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

الفصل الثاني

نظام البانتوستانات في جنوب أفريقيا إبان حقبة الفصل العنصري: سابقة تاريخية

في شتى السياقات التي تشهد قيام الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري، تؤدي تجزئة الحيز المكاني عملها باعتبارها أداة تعنى بتقويض الحضور السياسي للجماعة المستهدفة، وحصر السكان وحبسهم داخل وحدات إدارية تسهل إدارتها والتحكم بها وتكريس الهيمنة عليها بوصفها نمطًا من أنماط الحكم. وقد وجدت هذه الإجراءات طريقها إلى التنفيذ من خلال الأطر القانونية والتدابير الإدارية وإجراءات التخطيط التي وضعها الاستعمار، الذي تعمد إقامة حدود مكانية تقوم في أساسها على التصنيف العرقي بهدف عزل السكان الأصليين وفرض القيود عليهم وإعادة هيكلة الأنظمة الاجتماعية والقانونية من أجل تثبيت الهيمنة السياسية عليهم.[67]

ويعد نظام البانتوستانات في جنوب أفريقيا في عهد نظام الفصل العنصري سابقة تاريخية لها دلالتها الخاصة في هذا المقام، إذ عمد هذا النظام إلى في عزل السكان السود في جنوب أفريقيا وتفتيت عرى التواصل بينهم وتقطيع أوصالهم من الناحيتين المادية والإدارية. فقد عزلت البانتوستانات، التي جرى تحديدها على أساس إثني، هؤلاء السكان بعضهم عن بعض وعن المناطق التي كانت تخضع لسيطرة البيض، في الوقت الذي قُدمت فيه هذه التقسيمات كما لو كانت شكلًا من أشكال الحكم الذاتي الذي يتسم بسمة مشروعة. **ولم تكن هذه البانتوستانات تدل على استقلال حقيقي، بل شكّلت أدوات للسيطرة والاحتواء وتحييد الفعل السياسي.**[68]

---

67 Sarah Hunt, "Settler Colonialism," Routledge Handbook of Law and Society, https://ebrary.net/172003/law/settler_colonialism.

68 United Nations Department of Special Political Questions, Regional Co-operation, Decolonization and Trusteeship, *Decolonization Issues Before the General Assembly at Its Forty-Second Session (1987)*, ST/SG/SER.F/88–10625 (United Nations, 1987), https://www.un.org/dppa/decolonization/sites/www.un.org.dppa.decolonization/files/decon_num_35.pdf.

وتميط قراءة نظام المعازل في فلسطين من خلال هذا المنظور اللثام عن أوجه استمرار أساليب الفصل العنصري في شتى سياقات الاستعمار الاستيطاني والتعديلات المحددة التي طرأت عليها، إذ تسلط الضوء على الطريقة التي ينتهجها نظام الاستعمار الاحلالي والفصل العنصري الإسرائيلي في تنقيح هيمنته وطرحها وترسيخها من خلال إحكام السيطرة على المكان وتجزئته وتفتيته.

1،2. التهجير القسري والهندسة الديموغرافية

كان نظام البانتوستانات يعد أحد الركائز الأساسية التي قام عليها نظام الفصل العنصري في حكم جنوب أفريقيا، حيث صُمم لغايات تكريس حكم الأقلية البيضاء وتوطيد أركانه من خلال تجزئة هذا الإقليم وتقويض الحضور السياسي لسكانه الأصلانيين. وقد أنشا هذا النظام، الذي أضفي طابع قانوني عليه بموجب قانون سلطات البانتو لسنة 1951 والتشريعات المتصلة به،[69] عشرة «أوطان» جرى تحديدها على أساس إثني وجرد السكان السود في جنوب أفريقيا من جنسيتهم الوطنية وحرمهم منها وحصرهم في أقاليم الواحد منها منفصل عن الآخر ولا تنعم بالامتداد الإقليمي الجغرافي فيما بينها.[70] وقد عملت البانتوستانات في الواقع العملي بوصفها آليات اعتمدها نظام الفصل العنصري في إقصاء السكان والتحكم فيهم واستغلالهم اقتصاديًا وتحييد فعلهم السياسي، وذلك على الرغم من تأطيرها في إطار تقرير المصير.

وكان التهجير القسري من الأدوات المركزية التي أسهمت في إقامة نظام البانتوستانات والإبقاء عليه. فمن خلال الهندسة الديموغرافية، جرى اقتلاع الملايين من السكان السود في جنوب أفريقيا وإعادة توطينهم في هذه المعازل (البانتوستانات) التي كانت تفتقر إلى الموارد، بهدف تأمين سيطرة البيض على المراكز الحضرية والأراضي الزراعية وأسواق العمل.[71] وبحلول العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، كان تقليص وجود السكان

---

69 Bantu Authorities Act, 68 of 1951, The Union of South Africa (1951), https://media.lawlibrary.org.za/media/legislation/295328/source_file/9c6fb807b31afbf6/bantu-authorities-act-1951.pdf.

70 Greene, Jim, MFA, "Bantustan | Politics and Government," EBSCO, 2022, https://www.ebsco.com/research-starters/politics-and-government/bantustan.

71 David Marshall Smith, *The Apartheid City and Beyond: Urbanization and Social Change in South Africa* (Witwatersrand University Press, 1992), https://www.stellenboschheritage.co.za/wp-content/uploads/David_M._Smith_The_Apartheid_City_and_Beyond_UrBookFi-2.pdf.

الأفارقة في المناطق الحضرية قد تحول إلى أولوية إستراتيجية[72] وطدتها تشريعات من قبيل قانون مناطق الجماعات لسنة 1950.[73] وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1960 و1982، هُجر ما يقرب من 3.5 مليون إنسان قسرًا من ديارهم وبات معظمهم مهجرين في أرض وطنهم، على حين فر عشرات الآلاف غيرهم إلى الدول المجاورة.[74] وبعد ذلك، أُرغم من تبقى في جنوب أفريقيا إبان حقبة الفصل العنصري على أن يكتسب «الجنسية» في بانتوستانات لم تربطهم بها أي علاقة على مدى تاريخهم. وقد أخفى هذا الإجراء في طياته تجريد هؤلاء الأفارقة من أملاكهم ونزعها منهم وموّه هذا الإجراء تحت ستار قوامه إعادة التصنيف الإداري.[75]

2،2. الأقاليم المحرومة من التواصل الجغرافي والسيطرة على المكان

أُدرجت تجزئة الحيز المكاني إدراجًا مباشرًا ضمن جغرافيا البانتوستانات وصارت من صلبها. فقد تألفت بعض هذه الكيانات من مناطق منفصلة لا رابط بين إحداها والأخرى وتحيط بها مناطق تخضع لسيطرة البيض، مما حال دون تواصل الإقليم ووحدته ودون نيل الاستقلال الاقتصادي.[76] فعلى سبيل المثال، كانت منطقة بوفوثاتسوانا تتألف من سبعة أجزاء كل واحد منفصل عن الآخر، مما أسبغ عليها مسمى «أرض الأحجية».[77] وقد رسخ هذا المشهد المفتت التسلسل الهرمي العرقي الذي أرساه نظام الفصل العنصري في هذا المكان نفسه.

---

72 المصدر السابق.

73 Solène Baffi et al., "The South African Urban System," in *International and Transnational Perspectives on Urban Systems*, ed. Rozenblat C et al. (Springer, 2018), https://shs.hal.science/halshs-01774707.

74 Martin Abel, "Long-Run Effects of Forced Resettlement: Evidence from Apartheid South Africa," *The Journal of Economic History* 79, no. 4 (2019): 915–53, https://www.jstor.org/stable/26832117.

75 المصدر السابق.

76 Sakiel A. Monama et al., "South African Spatial Planning Fragmentation: Repealing the Apartheid Planning Imprint," *International Journal of Entrepreneurship* 26, no. 1S (2021): 1–11. https://www.abacademies.org/articles/south-african-spatial-planning-fragmentation-repealing-the-apartheid-planning-imprint-13336.html.

77 The Associated Press, "RR7801A Independence for Bophuthatswana," AP Newsroom, July 21, 2015, https://newsroom.ap.org/editorial-photos-videos/detail?itemid=44e06c039b3233ae62edef7d05124534&mediatype=video&source=youtube.

وتوضح الخريطة أدناه انعدام التواصل بين أرجاء الحيز المكاني في البانتوستانات.

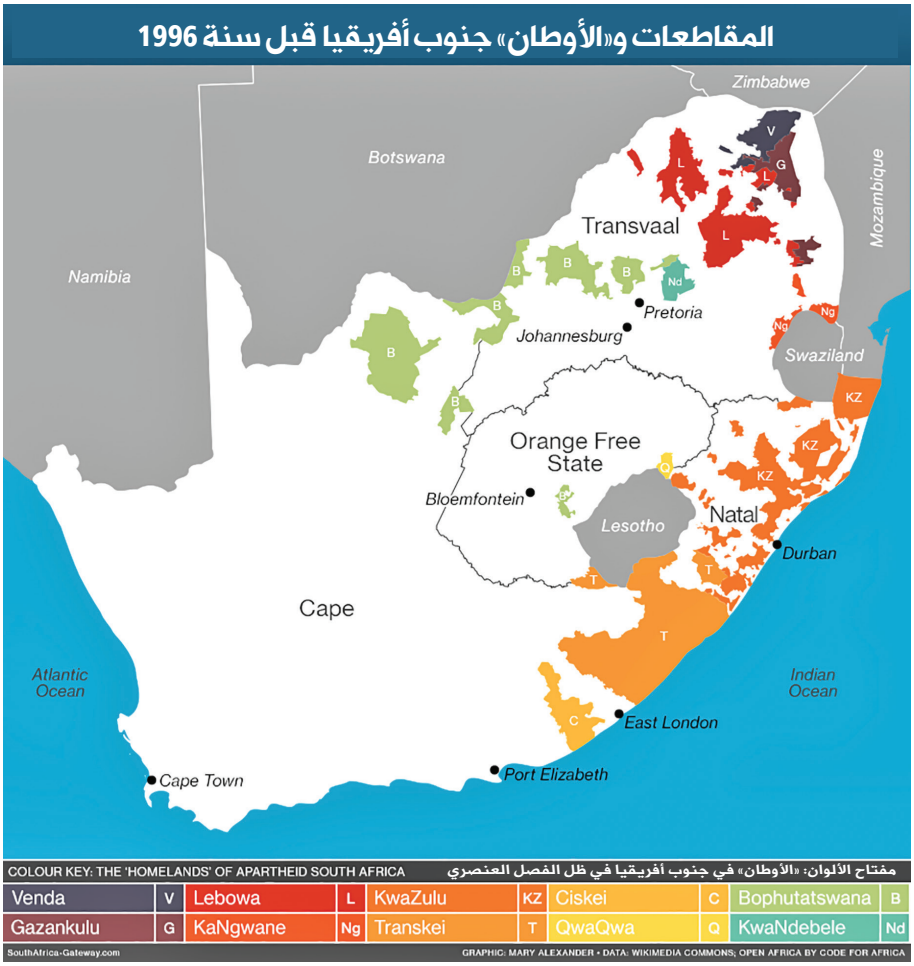

الخارطة 3: «ساوث أفريكا غيتواي»، خريطة الأقاليم والبانتوستانات في جنوب أفريقيا في عهد نظام الفصل العنصري قبل سنة 1996، 22 كانون الأول 2025.

3،2. الحكم غير المباشر واحتواء القيادات المحلية

كما اعتمد هذا النظام على التلاعب في القيادة «التقليدية».[78] فبالاستناد إلى العقائد الاستعمارية التي تسيطر على الحكم بطريقة غير مباشر، أصر واضعو سياسات الفصل

78 S. F. Khunou, "Traditional Leadership and Independent Bantustans of South Africa: Some Milestones of Transformative Constitutionalism beyond Apartheid," Potchefstroom Electronic Law Journal (PELJ) 12, no. 4 (2009): 81–122.

العنصري على أن المجتمعات الأفريقية كانت قبلية في طابعها وأنه كان لكل مجتمع منها هويته الإثنية اللصيقة به.[79] وقد جرى استغلال إسباغ الوصف القبلي على هذه المجتمعات والتلاعب فيه من أجل تقطيع أواصل مجتمعات السود وتفتيت عراها والحيلولة دون نشأة وعي سياسي موحد في أوساطها والإبقاء على سكانها كما لو كانوا يشكلون وحدات تتيسر إدارتها وإحكام القبضة عليها.[80]

ومُنحت النخب المحلية التي جرى تطويعها صلاحيات محدودة ضمن الهياكل التي صممتها الدولة. وبينما اكتسبت هذه النخب قدرًا محدودًا من النفوذ داخل مجتمعاتها، كانت سلطتها تشكل في نهاية المطاف امتدادًا لنظام الفصل العنصري، مما أضفى واجهة من الشرعية عليها على الرغم من أنها لم تزل تخضع عن بكرة أبيها لسلطة نظام الفصل العنصري.[81]

4.2. وهم الحكم الذاتي

استند مشروع البانتوستانات، من الناحية الأيديولوجية، إلى المفاهيم التي كان الاستعمار يراها بشأن «الحكم الذاتي الذي يُمنح للسكان الأصلانيين» من أجل تبرير فرض هيمنته السياسية والاقتصادية والأمنية عليهم عن طريق نزع الصفة الشرعية عن المطالب التي رفعها السود بشأن انتمائهم القومي.[82] ومن الناحية السياسية، عمل هذا المشروع على تشتيت السكان وتفريقهم إلى «أمم» إثنية يتولى قادة اختارهم القائمون عليه وعينوهم لحكمها. وعلى الصعيد الاقتصادي، حُصر السكان في بانتوستانات كانت تفتقر إلى الموارد وتشهد التحكم في المعروض من الأيدي العاملة وتفرض قيودًا جمة تحد من نيل الاستقلال الاقتصادي. وفيما يتصل بالأمن، ظلت السيطرة القائمة على القسر والإكراه

79 Leroy Vail, ed., "Introduction: Ethnicity in Southern African History," in *The Creation of Tribalism in Southern Africa* (University of California Press, 1989), https://sahistory.org.za/sites/default/files/archive-files/leroy_vail_the_creation_of_tribalism_in_southernbook4you-1.pdf.

80 المصدر السابق.

81 Chitja Twala and Ayanda Sphelele Ndlovu, "'Dangling the Land as a Carrot': The Bantustans and the Territorial Extension Under the Apartheid Regime in South Africa," *Histories* 5, no. 1 (2025): 12, https://doi.org/10.3390/histories5010012.

82 Laura Evans, "Contextualising Apartheid at the End of Empire: Repression, 'Development' and the Bantustans," *The Journal of Imperial and Commonwealth History* 47, no. 2 (2019): 372–411, https://doi.org/10.1080/03086534.2019.1605705.

متركزة في يد الشرطة وقوة الدفاع في جنوب أفريقيا، وتلقى أفراد شرطة البانتوستانات التدريب على فرض الامتثال وخضعوا للإشراف على إنجاز هذه المهمة، على حين بقيت القوة العسكرية الحقيقية راسخة وثابتة في يد نظام الفصل العنصري.[83]

وفي ضوء ما تقدم، شكّل «الحكم الذاتي» تلاعباً قانونيًا عمل على إعادة تصنيف نزع الملكية وتجريد أصحابها منها كما لو كان شكلًا من أشكال الاستقلال الذاتي. فبموجب مبدأ «التنمية المنفصلة» الذي طرحه هندريك فيرورد، أعيدَ تقديم نظام الفصل العنصري باعتباره بديلًا حديثًا يحل محل إنهاء الاستعمار، مما أسهم في تقطيع أواصل السكان السود وتجزئتهم إلى «أمم» إثنية يحكمها قادة مذعنون لا يلوون على شيء وبث الوهم الذي يوحي بصورة التقدم الذي يجري إحرازه.[84]

ويبين نظام البانتوستانات الطريقة التي اعتمدها نظام الفصل العنصري في تحويل تجزئة الحيز المكاني وتقطيعه والتهجير القسري ووهم «الحكم الذاتي» إلى آلية محكمة غايتها إنفاذ الهيمنة وإعمالها، مما أفضى إلى توطيد أركان التراتبية الهرمية العرقية وإخفاء نزع الأملاك من أصحابها وتجريدهم منها تحت ستار الاستقلال الذاتي. ولم تزل آثار نظام البانتوستانات تشكل أوجه انعدام المساواة على المستويات المكانية والاجتماعية والاقتصادية في جنوب أفريقيا حتى هذا اليوم، إذ لا تزال مناطق البانتوستانات السابقة تحمل الندوب البنيوية التي تركها ما جرت هندسته وتصميمه من التهجير والتخلف في ميدان التنمية فيها.[85]

---

83 Truth and Reconciliation Commission (South Africa), *Truth and Reconciliation Commission of South Africa Report: Volume Two (1998),* https://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/volume%202.pdf.

84 T. Dunbar Moodie, "Separate Development as a Failed Project of Social Engineering: The Flawed Logic of Hendrik Verwoerd," *South African Historical Journal* 69, no. 2 (2017): 153–61, https://doi.org/10.1080/02582473.2017.1293720.

85 Martin Abel, "Long-Run Effects of Forced Resettlement: Evidence from Apartheid South Africa," *The Journal of Economic History* 79, no. 4 (2019): 915–53, https://www.jstor.org/stable/26832117.

الفصل الثالث

بُنى المعـــازل

تشكل إقامة المعازل في فلسطين اليوم آلية محورية من آليات الحكم التي يعتمدها نظام الاستعمار الاحلالي والفصل العنصري الإسرائيلي، إذ تقوم في أساسها على الإستراتيجيات المدروسة التي يتعمد فيها تجزئة الأرض الفلسطينية وعزل بقاعها وفصل بعضها عن بعض، بحيث يجري تصميمها لغايات التحكم في أبناء الشعب الفلسطيني وفرض السيطرة على رقابهم. فالنظام الإسرائيلي يعيد تنظيم الحياة السياسية التي يمارسها الفلسطينيون ونشاطهم الاقتصادي ووجودهم اليومي على أرضهم في معازل لا يتصل الواحد منها بالآخر وتخضع لتنظيم في غاية الصرامة، وذلك من خلال ما تنفذه من تشريعات وتدابير عليهم وتقسيمات جغرافية تطال أرضهم، وعبر قيود تفرضها على قدرتهم على الحركة.

1،3. البنية السياسية

على الرغم من أن السلطة الفلسطينية عُرفت رسميًا باسم «سلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطينية، أو المجلس المنتخب» في اتفاقيات أوسلو الثانية،[86] تضع خطة الحسم التي يعتمدها النظام الاسرائيلي إطارًا يصرح فيه بتوصيف التنظيم السياسي الفلسطيني بلغة الحكم «القبلي» و«المحلي». وتفترض هذه الخطة أن الفلسطينيين لا يشكلون جماعة قومية متماسكة، وإنما هم لفيف من مجموعات مناطقية وعائلية تتمايز الواحدة منها عن الأخرى.

ومما له أهميته الحاسمة في هذا المقام أن خطة الحسم ترفض رفضًا صريحًا لا لبس فيه حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم على أرض وطنهم، إذ تنص على أنه «ثمة

86 «الاتفاقية الفلسطينية-الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة» (المعروفة أيضًا باسم «اتفاقية أوسلو الثانية»)، الاتفاقية، (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 1995)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/xbUp8.

مـكان غربـي نهـر الأردن لحـق تقريـر مصيـر قومـي واحـد: الحـق اليهـودي» وأنـه «لـن تقـوم دولـة عربيـة فـي قلـب أرض إسـرائيل تُجسـد تحقيـق المطامـح القوميـة العربيـة فيهـا»[87]. وبنـاءً علـى ذلـك، تقصـر الخطـة ممارسـة تقريـر المصيـر ببعـده القومـي علـى الجماعـة المسـتعمِرة حصـرًا، فـي حيـن تنفـي حـق الفلسـطينيين فـي تقريـر مصيرهـم علـى أرض وطنهـم والحقـوق السياسـية الجماعيـة الواجبـة لهـم وتسـتأصلها فـي الواقـع العملـي.

وعلـى هـذا الأسـاس، تقتـرح خطـة الحسـم تقسـيم «الحكـم الذاتـي» الـذي يتمتـع الفلسـطينيون بـه إلـى سـت مناطـق بلديـة، هـي الخليـل وبيـت لحـم ورام اللـه وأريحـا ونابلـس وجنيـن، علـى أن يتولـى ممثلـون «يجـري انتخابهـم» فـي انتخابـات شـكلية إدارة كل منطقـة مـن هـذه المناطـق.[88] ومـن المقـرر أن تـزاول هـذه الجيـوب البلديـة المقترحـة (المعـازل المناطقيـة) عملهـا فـي ظـل هيمنـة «إسـرائيل» وسـيطرتها وإشـرافها الصـارم، فـي حيـن تبقـى الصلاحيـات الحقيقيـة المتصلـة بمجـالات التمثيـل السياسـي والدبلوماسـي الخارجـي والأمـن والدفـاع والبنيـة التحتيـة والحـدود والخدمـات الأساسـية ثابتـة وراسـخة فـي يـد «إسـرائيل» لا تنتقـل منهـا. ويجسـد نموذج الحكـم هـذا إسـتراتيجية اسـتعمارية أوسـع تنطـوي علـى إضفـاء مظهـر مـن مظاهـر الاسـتقلال الذاتـي للفلسـطينيون فـي الوقـت الـذي يكـرس فيـه «السـيادة» الإسـرائيلية ويرسـي دعائمهـا.

وتعكـس الشـهادة التاليـة، التـي وثقهـا مركـز بديـل فـي يـوم 27 شـباط 2026، وجهـة نظـر أحـد الناشـطين السياسـيين فـي المجتمـع وتقـدم فكـرة حـول المعـازل المناطقيـة التـي باتـت تبـرز إلـى العيـان وتسـلط الضـوء علـى القوانيـن والأطـر الإداريـة والأنمـاط البنيويـة التـي تعمـل علـى تشـكيل صـورة الحكـم الـذي يقيمـه الفلسـطينيون علـى أرض الواقـع.

خ. أ.، فلسطيني يبلغ من العمر 60 عامًا، مخيم عايدة للاجئين (بيت لحم)
تشكيل المعازل البلدية [المناطقية]

اليوم المطروح واضح. فكرة "الست معازل" أو حتى سبع معازل، انطرحت من سياسيين إسرائيليين بنموذج شبيه بالإمارات، يعني إمارات منفصلة على أساس عشائري، لكل منطقة قيادة محلية، والربط الاقتصادي يكون بالكامل مع الاحتلال. الهدف إنه ما يكون في كيان سياسي موحد، ولا قيادة مركزية، ولا حتى فكرة شعب واحد، حتى لو بشكل جزئي[...].

87 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

88 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «خطة الحسم: المخطط الذي وضعه النظام الإسرائيلي للتوسع الاستعماري وإخضاع الفلسطينيين»، ورقة موقف (مركز بديل، 2025)، 19، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2025/11/18/the-decisiveplan-ara-1763468924.pdf.

اليوم فرض هاي المعازل صار أسهل بسبب الحالة اللي إحنا فيها: انقسام، ثقافة بعيدة عن الحالة الوطنية الجامعة، وصراع داخلي واضح، وهاي الأمور شفناها بشكل كبير خلال حرب الإبادة على غزة. حتى رد الفعل الرسمي الفلسطيني، خاصة ضمن نهج أوسلو، في كثير من الأحيان كان يا إما محايد أو عملياً متماهي مع الطرح الأمريكي والإسرائيلي، سواء بموضوع السلاح أو شكل الحكم في غزة وغيرها.

[...] كمان في بروز واضح لدور العشائر، خصوصاً في الخليل وبيت لحم، والاحتلال بلعب على هذا الموضوع. صار في لقاءات مباشرة مع قيادات عشائرية، وتدخلات في قضايا داخلية، لدرجة إنه أحياناً بيتدخلوا في نزاعات بين فلسطينيين أنفسهم. وممكن يبدأ تطبيق النموذج من هاي المناطق. حتى في محاولات للعب على الوتر الطائفي، زي الادعاءات حول اضطهاد المسيحيين في بيت لحم، مع إنه هذا الكلام غير صحيح.

مع هيك، صعب إنه هاي الفكرة تنجح بشكل كامل. رغم ضعف التنظيمات، لسه إلها وجود. وممكن حدث أو حدثين يعرقلوا المشروع. صحيح إنه بعد ثلاثين سنة من تعزيز الفردية والمصلحة الخاصة صار أصعب نرجع لحالة جماعية زي الثمانينات، لكن التجربة بتقول إنه مش كل إشي محسوم.

[...] الواضح كمان إنه في توجه لتدمير أي جسم فلسطيني، حتى لو كان ضعيف أو متعاون. لا منظمة التحرير، ولا سلطة وطنية، ولا أي تنظيم مستثنى من هذا.

في جنوب أفريقيا إبان عهد نظام الفصل العنصري، جرى تصميم البنية السياسية والإدارية لنظام البانتوستانات – الذي أُضفي طابع رسمي عليه من خلال لجنة أودندال في حقبة الستينيات من القرن الماضي – بغية تحقيق هدف محدد يتمثل في مأسسة هياكل «الحكم الذاتي» فيها دون منحها أي صورة من صور السيادة.[89] فقد أُنشئ في كل بانتوستان مجلس تشريعي كان يضم في عضويته ممثلي «سلطات تقليدية» معينة وعددًا محدودًا من الممثلين المنتخبين الذين لم تتخط نسبتهم 40 في المائة في بادئ الأمر.[90] وعلى الرغم هذه المظاهر الشكلية التي أُسبغت على إجراءات التمثيل، لم تبرح السلطات المحورية – بما فيها الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والحدود والبنية التحتية وإدارة الموارد - محصورة في يد نظام الفصل العنصري بتمامها وكمالها.[91] كما

89 United Nations Department of Political Affairs, Trusteeship and Decolonization, ed., *Decolonization. No. 9, Dec. 1977: Issue on Namibia* (United Nations, 1977), 73, https://digitallibrary.un.org/record/151193.

90 International Court of Justice, *South West Africa Cases (Ethiopia v. South Africa; Liberia v. South Africa), Pleadings, Oral Arguments, Documents, Volume VI*, Legal Case Document 9281 (Parts III–VI) (The Hague, Netherlands, 1966), https://www.icj-cij.org/index.php/node/141849.

91 المصدر السابق.

أسهم الإعلان عما عُرف باسم «الأوطان المستقلة»، مثل ترانسكي وفيندا وبوفوثاتسوانا، في وقت لاحق في تكريس هذا الادعاء الذي عمل على تسويق قيام الاستقلال الذاتي، إذ لم يحظَ أي منها بالاعتراف الدولي وبقيت كلها تابعة لدولة جنوب أفريقيا القائمة على نظام الفصل العنصري على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.[92]

وكما كان عليه الحال في نظام البانتوستانات، لا تعمل هياكل الحكم التي تؤطَّر في إطار يصورها على أنها «أصيلة» أو أنها تمثل السكان المحليين ضمن «خطة الحسم» بوصفها أدوات حقيقية تفضي إلى الاستقلال، بل تعمل كما لو كانت أداة إدارية تضفي طابعًا شرعيًا على تجزئة الأرض الفلسطينية وتقطيع أوصالها وتخفي وراءها استمرار الهيمنة عليهم وتحجبه. وتفصح الخطة عن هذا المسعى بلا مواربة، إذ تؤكد أن «تقسيم المديريات البلدية سيفكك الجماعة القومية الفلسطينية وطموحات تحقيق استقلالها.»[93] كما تستشرف هذه الخطة آليات قسرية لوضعها موضع التنفيذ، إذ تشير إلى أن من يرفض هذا النظام الجديد ويواصل «ممارسة العنف ضد الجيش الإسرائيلي ودولة إسرائيل والسكان اليهود... هؤلاء ... سيلقون 'العناية' اللازمة من قوات الأمن، وبوطأة أكبر.»[94]

وتعمل الأطر القانونية والإدارية على تحديد نطاق الحياة السياسية الفلسطينية سلفًا، مما يضمن أن لا قرار يمكن اتخاذه دون أن يحظى بموافقة خارجية. وقد جرى تحقيق هذا الأمر إبان حقبة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من خلال سن تشريعات كقانون الجنسية في الولايات القومية وقانون دستور الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي،[95] التي نصت على إنشاء مؤسسات البانتوستانات في الوقت الذي أبقت فيه الصلاحيات التي تتبوأ أهمية حاسمة في يد نظام الفصل العنصري.[96]

---

92 Chitja Twala and Ayanda Sphelele Ndlovu, "'Dangling the Land as a Carrot': The Bantustans and the Territorial Extension Under the Apartheid Regime in South Africa," *Histories* 5, no. 1 (2025): 12, https://doi.org/10.3390/histories5010012.

93 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

94 المصدر السابق.

95 Self-Governing Territories Constitution Amendment Act, 1993, Pub. L. No. Government Gazette, State President's Office, No. 1849, G 1515, No. 152 of 1993 (1993), https://www.saflii.org/za/legis/num_act/stcaa1993553/.

96 John Dugard, "South Africa's Independent Homelands: An Exercise in Denationalization," *Denver Journal of International Law & Policy* 10, no. 1 (1980), https://digitalcommons.du.edu/djilp/vol10/iss1/4.

ولا يتأتى إلغاء المؤسسات السياسية الفلسطينية الرسمية بمعزل عن سياقه الأشمل، وإنما يعكس مسارًا أعم من السياسات التي أدت شيئًا فشيئًا إلى تفكيك الإطار السياسي الذي جرى تشكيله بموجب اتفاقيات أوسلو. فعلى مدى العقد المنصرم، دأب النظام الإسرائيلي على رفض إجراء المفاوضات بشأن «الوضع النهائي»، واعتمد نهجًا قصير الأمد يقوم في جوهره على «إدارة الصراع» بغية الإبقاء على السيطرة التي يملك زمامها والعمل في الوقت نفسه على تكبيل السيادة التي يملكها الفلسطينيون وتحجيمها.[97] وقد أسفر هذا الحال في الواقع العملي عن وأد «عملية السلام» التي كانت محدودة في أصولها واتسمت بطابع رمزي في شق كبير منها بإشراف الولايات المتحدة، التي كانت تؤدي عملها كما لو كانت غطاء يسّر للمجتمع الدولي أن يقدم السلطة الفلسطينية بوصفها شريكًا في المفاوضات ضمن إطار أوسلو، بدلًا من أن تشكل مسارًا حقيقيًا يفضي إلى إنجاز السيادة الفلسطينية وإخراجها إلى النور. وقد جُمد ما تبقى من النزر اليسير من المفاوضات والأعمال الإدارية التي كانت قائمة منذ بداية عهد إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، مما أفضى إلى الإمعان في تهميش السلطة الفلسطينية وتمكين النظام الإسرائيلي من المضي قدمًا في تثبيت سيطرته وترسيمها دون أن يتصدى له أحد.[98]

وفي الوقت نفسه، ما فتئت السلطة الفلسطينية تشهد تقلصًا مضطردًا في نطاق عملها، ولا سيما في طابعها السياسي، إذ باتت مهامها تقتصر في أحيان متزايدة على ممارسة قدر محدود من الإدارة المدنية، وغالبًا ما تخضع لشروط صريحة لا لبس فيها تقتضي منها التزام مسار التنسيق الأمني. وفي المقابل، يفرض النظام الإسرائيلي سيطرته على نحو يكاد يكون تامًا على حياة الفلسطينيين، بحيث لا يدع لهم سوى هامش ضئيل ييسر أي مستوى أصيل من ممارسة الحكم أو الاستقلال الذاتي.[99] وقد واكبت هذا الوضع تحولات إدارية فعلت فعلها بموازاته، وشملت استرداد الصلاحيات التي كانت معهودة إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية (وهي في الحقيقية الادارة العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة في سنة 1967) وتوسيع نطاقها في الضفة الغربية، ناهيك عن

---

97 As'ad Ghanem, *Palestinian Politics after Arafat: A Failed National Movement* (Indiana University Press, 2010), 26, https://yplus.ps/wp-content/uploads/2021/01/Ghanem-Asad-Palestinian-Politics-after-Arafat-A-Failed-National-Movement.pdf.

98 Josh Ruebner, "Obama's Legacy on Israel/Palestine," sec. 1, *Institute for Palestine Studies* 46, no. Autumn (2016), https://www.palestine-studies.org/en/node/207365.

99 عصمت قزمار، «إيرادات المقاصة الفلسطينية: أداة إسرائيل لإسقاط السلطة الفلسطينية»، الشبكة: شبكة الدراسات الفلسطينية، 1 ديسمبر 2024، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/FdC9H.

تصاعد وتيرة تدخل إسرائيل المباشر حتى في داخل المنطقتين (أ) و(ب).[100] وفضلاً عن ذلك، أسفرت التدابير التشريعية والإدارية التي اتُّخذت في الآونة الأخيرة بشأن تسجيل الأراضي والملكية وأنظمة أملاك الغائبين عن توطيد عرى السيطرة التي تفرضها إسرائيل وقبضتها على الأراضي والموارد.[101] وتترافق هذه المستجدات مع المساعي التي ترمي إلى تهميش أطر الوجود الدولي التي كانت قائمةً منذ زمن في سياق فلسطين، بما يشمل الحملة الإسرائيلية- الاميركية الممنهجة التي تسعى الى تفكيك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا).[102]

ولا تشير هذه المستجدات بمجموعها إلى إعادة هيكلة نظام الحكم الذي يمارسه الفلسطينيون، بل تدل على العمل الممنهج لتدمير البعد السياسي لإطار أوسلو نفسه. وفي هذا السياق، تبدو المقترحات التي تطرحها خطة الحسم أقرب ما تكون إلى تكريس مسار يؤدي الى إحداث قطيعة مع ذلك الإطار، عبر الغاء المؤسسات السياسية الفلسطينية الرسمية عن بكرة أبيها وإعادة توزيع السلطة على قيادات المعازل الستة الكبرى، بحيث يصير استمرار دور هذه القيادات مشروطًا بإحجامها عن تحدي السيطرة الإسرائيلية أو عوقها، وإنما بالتسليم بخضوعها وإذعانها والتماهي مع السيطرة الاستعمارية.

وسوف يكون الفلسطينيون الذين يُدفعون إلى المعازل ويُحشرون فيها هم أولئك الذين يجري انتقاؤهم وفرزهم من خلال نظام قائم على الفحص والتدقيق يستبعد اللاجئين ويستثنيهم ويقمع المقاومة ويؤدي إلى تهجير تجمعات سكانية قسرًا عن بكرة أبيها. ومن المتوقع أن يكون من يُسمح لهم بالبقاء في أماكنهم أولئك الذين يفوقون غيرهم في قابليتهم للحكم وإذعانهم له، إذ يُنظر إليهم على أنهم «متعاونون» بما فيه الكفاية، عن طريق إظهار «الولاء» للنظام الإسرائيلي، الذي يأخذ بيدهم ويعينهم على أن يتأقلموا مع الحياة داخل هذه الجيوب التي تقبع تحت نير السيطرة.[103]

---

100 Balasan Initiative For Human Rights, *Institutionalizing Annexation: Israel's Registration of West Bank Land as "State Land,"* February 17, 2026, https://balasan.org/institutionalizing-annexation-israels-registration-of-west-bank-land-as-state-land/.

101 المصدر السابق.

102 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «هندسة انهيار الأونروا: مراجعة التقييم الإستراتيجي الذي أعدّته الأمم المتحدة بشأن الأونروا وحقوق اللاجئين الفلسطينيين»، ورقة موقف (مركز بديل، 2025)، 26، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2025/09/12/pp-engineeredcollapsofunrwa-ara-1757683003.pdf.

103 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «خطة الحسم: المخطط الذي وضعه النظام الإسرائيلي للتوسع الاستعماري وإخضاع الفلسطينيين»، ورقة موقف (مركز بديل، 2025)، 19، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2025/11/18/the-decisiveplan-ara-1763468924.pdf.

المعازل: نموذج قرية بيت أُمَّر ومخيم العروب

تشكل قرية بيت أُمَّر ومخيم العروب المتاخم لها (واللذان يقعان في وادي الساقي على الطريق الرئيسي الواصل بين بيت لحم والخليل) نموذجين جليّين على التجمعات السكانية الفلسطينية التي يفرض نظام الفصل المكاني العنصري الإسرائيلي إغلاقًا تامًا عليها ويحاصرها ويطوقها. فقد أقيم مخيم العروب في سنة 1949 باعتباره جيبًا معزولًا صغيرًا في مساحته من أجل إيواء الفلسطينيين الذين هُجروا قسرًا من ديارهم وأراضيهم في أثناء النكبة التي حلت بهم، ولا سيما من هُجر منهم من محافظات الرملة والخليل وغزة، حيث حُصروا في مساحة محدودة في سياق المرحلة الأولى من مراحل إجراءات تجزئة الأرض الفلسطينية وتقطيع أوصالها.

وبيت أمر بلدة فلسطينية ما فتئت أراضيها تصادَر شيئًا فشيئًا وغدت المستعمرات الإسرائيلية تحيط بها وتطوقها. فمنذ سنة 1967، أقيمت خمس مستعمرات اسرائيلية على

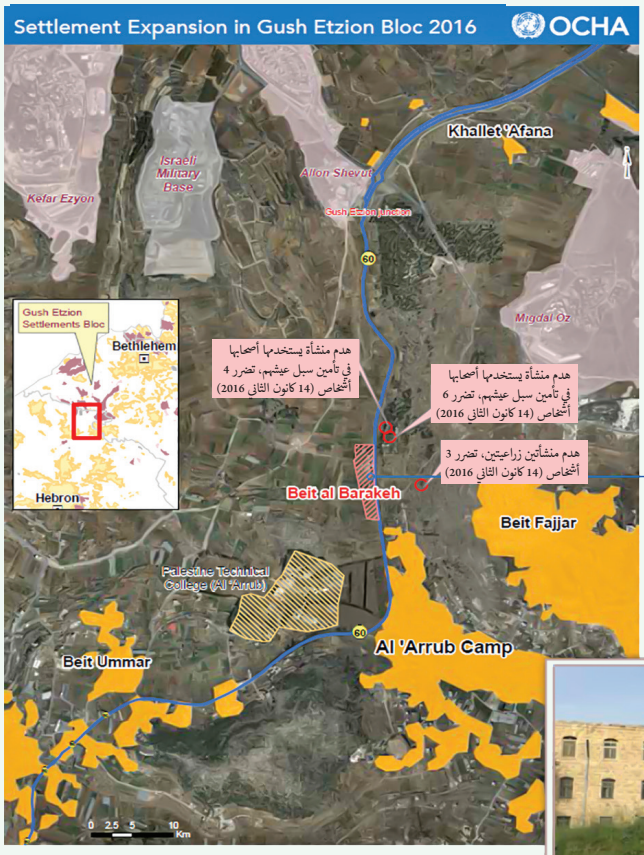

الخارطة 4: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، **توسيع المستعمرات في غوش عتصيون** (2016).

أراضي هذه البلدة، مما أفضى إلى مصادرة ما يقرب من 4,000 دونم منها، ناهيك عن هدم عدد ليس بالقليل من بيوت الفلسطينيين.[104] وتشكل بيت أمر مع مخيم العروب، اللذين تحدهما سعير والشيوخ من الشرق وحلحول من الجنوب، جيبان معزولان صغيران يقعان في منطقة الخليل التي تعد المعزل الكبير الذي يضمهما.

وقد أقيمت المستعمرات الاسرائيلية على مراحل. فعلى سبيل المثال، أنشئت مستعمرة كفار عتصيون في سنة 1967 ومستعمرة ألون شفوت في سنة 1970، مما أسفر عن الاستيلاء على الأراضي وعزل الأراضي الزراعية التي تحيط ببلدة بيت أمر ومخيم العروب. وعلى مدار العقود اللاحقة، وجدت الجيوب المعزولة ما يرسخها ويثبتها من خلال نصب الحواجز العسكرية وإقامة العوائق المتنقلة على الطرق وتركيب البوابات الحديدية، مما أدى إلى فرض القيود على التنقل وحصر سكان هذين التجمعين وحشرهم داخل جيبين صغيرين الواحد منهما معزول عن الآخر. وعقب إبرام اتفاقيات أوسلو، صُنف مخيم العروب على أنه يقع ضمن المنطقة (ب) أساسًا، على حين يقع الجزء الممتد بمحاذاة الطريق رقم (60) (الذي يظهر بالخط الأزرق في الخريطة) داخل المنطقة (ج) التي تخضع لإجراءات التخطيط التي تطبقها إسرائيل وسيطرتها التامة عليها، كما تقيم القوات الإسرائيلية برج مراقبة أمام المخيم مباشرة.[105] ويعمل هذا التقسيم على تكريس القيود المفروضة على التنقل ومشاريع التنمية والقدرة على الوصول إلى الخدمات، مما يفضي إلى ترسيخ بنية هذين الجيبين المعزولين الصغيرين. وفضلًا عن ذلك، يتسبب حاجز عسكري دائم ينصبه جيش الاحتلال الإسرائيلي في العروب في عزل نحو 31,000 شخص عن الطريق رقم (60) وعن مدينة الخليل، التي تعد المركز الاقتصادي ومركز الخدمات الرئيس في هذه المنطقة.[106]

وقد أمعنت مشاريع البنية التحتية الاستعمارية التي ينفّذها النظام الإسرائيلي في تفتيت عرى الأرض الفلسطينية وتجزئتها. فقد وُضعت الخطط اللازمة لتوسيع الطريق الالتفافي «ليف يهودا-ليفينغر»، الذي يُعرف باسم «طريق الخليل الالتفافي» كذلك، في سنة 2018، وافتُتح هذا الطريق رسميًا في شهر تموز 2023، مما أتاح طريقًا سريعًا مخصّصًا للمستعمرين الإسرائيليين لكي يتجاوزوا القرى الفلسطينية ويلتفوا حولها.[107] وينطوي هذا المشروع، الذي يتركز في أراضي بيت أمر ومخيم العروب، على مصادرة نحو 1,309 دونمات من أراضي

104 "Beit Ummar – The Occupation in a Nutshell," *Green Olive Tours*, n.d., accessed February 19, 2026, https://greenolivetours.com/beit-ummar-the-occupation-in-a-nutshell/.

105 «مخيم العروب للاجئين»، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2023، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/1JQa4.

106 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «مستوطنة إسرائيلية جديدة في محافظة الخليل تثير مخاوف إنسانية»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأرض الفلسطينية المحتلة، 26 أبريل 2016، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/new-israeli-settlement-hebron-governorate-raises-humanitarian-concerns-1.

107 "New Hebron Bypass Road Inaugurated in Gush Etzion," Israel National News, July 10, 2023, https://www.israelnationalnews.com/news/373945.

الفلسطينيين لصالح شق هذا الطريق وتشييد ما يسمى «المنطقة الأمنية» المرتبطة به، بما شمله ذلك من الأمر العسكري الذي صدر في سنة 2019 وقضى بمصادرة ما يقرب من 401 دونم من تلك الأراضي. ويخصص المخطط المذكور نحو 461 دونمًا من الأراضي لغايات إنشاء الطريق الجديد نفسه، فضلًا عن 105 دونمات من الطرق التي كانت موجودة من قبل، على حين يفرض القيود على قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مساحة أخرى تصل إلى 707 دونمات.[108] ومن شأن عزل بيت أمر ومخيم العروب وقطع إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية المحيطة بهما أن يقوضا سبل عيش سكانهما وأن يكرس إغلاقهما وعزل أراضيهما عنهما.

ودأبت القوات الإسرائيلية في روتينها المعتاد على إغلاق البوابات الحديدية ونصب الحواجز على الطرق واقتحام بيوت الفلسطينيين وفحص بطاقات هويتهم واعتقالهم على أساس تعسفي، في إطار العقاب الجماعي الذي توقعه بهم، وبما يشمله ذلك من أعمال القتل والاعتقالات الجماعية التي تطالهم وفرض حظر التجول على تجمعاتهم ومصادرة ممتلكاتهم. كما عمدت القوات الإسرائيلية على استهداف منشآت وكالة الأونروا داخل المخيم مرارًا وتكرارًا، بما فيها المدارس والمراكز الصحية التابعة لها، واستخدامها كما لو كانت مواقع لاعتقال الفلسطينيين واستجوابهم وتنفيذ عملياتها العسكرية انطلاقًا منها. وتعمل هذه الآليات على فرز السكان بما يتماشى مع المنطق الذي تورده «خطة الحسم»: القضاء على من يُنظر إليهم باعتبارهم مقاومين، والعمل في الوقت نفسه على تجميع من يُصنَّفون «متعاونين» ضمن معازل تخضع للمراقبة المشددة. وتسهم القيود المفروضة على التنقل في تعطيل المسيرة التعليمية وتقويض إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية وعوق النشاط الاقتصادي، مما يجعل المشاركة السياسية وتحقيق قدر من الاستقلال الفعلي أمرين من ضرب المستحيل.

وبات الحكم يُفرض في قطاع غزة وفقًا لتراتبية هرمية تخضع للسيطرة الخارجية بعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم (2803)، الذي صادق على خطة ترامب التي تتألف من 20 بندًا.[109] وتقع السلطة النهائية في يد الولايات المتحدة، إذ يتولى دونالد ترامب رئاسة مجلس السلام، وهو عبارة عن هيئة عينتها جهات أجنبية وتضطلع بحكم الأمر الواقع بدور الحاكم الاستعماري الذي يفرض قبضته على قطاع غزة.[110] ويتولى مجلس السلام، الذي يضم إسرائيل في عضويته، إدارة الموازنات والأمن والمعونات وإعادة الإعمار، على حين يخول الممثل السامي الذي رشّحه ترامب، وهو نيكولاي ملادينوف، بتولي الصلاحيات

108 مركز أبحاث الأراضي، «الاحتلال يشرع بشق الطريق الاستعماري البديل في أراضي المواطنين شمال الخليل»، مشروع مراقبة الاستعمار الاسرائيلي (POICA)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/CbkW3.

109 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، «القرار 2803 (2025)»، (S/RES/2803) (الأمم المتحدة، 2025)، على الموقع الإلكتروني: https://docs.un.org/ar/S/RES/2803(2025) .

110 المصدر السابق.

العملياتية.[111] ويضطلع هذا الممثل بإدارة تنفيذ خطة ترامب التي تتكون من 20 بندًا، بما تشمله من تشكيل اللجنة الوطنية لإدارة غزّة والإشراف على جميع أنشطتها وعملياتها اليومية.

وتقتصر مشاركة الفلسطينيين على اللجنة الوطنية لإدارة غزة، التي تعد هيئة تكنوقراطية يخضع أعضاؤها للفحص والتدقيق وليس لها طابع سياسي وتفتقر إلى أي صلاحيات مستقلة تختص بها. ويتولى الممثل السامي ومجلس السلام تعيين أعضاء هذه اللجنة والإشراف عليهم وإنهاء مهامهم، وينحصر دورها في تنفيذ المهام المدنية والإدارية التي تُفرض عليها من خارجها.[112] وتعمل الولايات المتحدة، ضمن إطار هذه الهيكلية، على تعزيز الأهداف الاستعمارية التي تتوخاها إسرائيل، مما يضمن لها أن تبقي مجالات الحكم والأمن وإعادة الإعمار في قطاع غزّة موجهة لخدمة مصالح النظام الإسرائيلي. وتتركز السلطة السياسية بكاملها في يد أطراف أجنبية، ولا سيما الولايات المتحدة والنظام الاسرائيلي، مما يقوض أي إمكانية قد تتاح أمام الفلسطينيين لممارسة الفعل السياسي والانخراط فيه.[113]

وتعكس هياكل إدارات الحكم الذاتي المناطقية التي يجري اقتراحها في الضفة الغربية، إلى جانب الإدارة المفروضة من الخارج في قطاع غزّة، مبدأ سياسيًا يُنظر فيه إلى الوجود القومي للفلسطينيين أو وجودهم كشعب كتهديد لاستمرارية النظام الاسرائيلي، وهذه نظرة تقف وراء السياسات التي توجه النكبة المستمرة وتغذيها.[114] ولا يقتصر نظام المعازل، الذي يبعد كل البعد عن تيسير الاستقلال الذاتي وإنجازه، على إدارة الحياة السياسية في أوساط الفلسطينيين، بل إنه مصمم لترسيم حدود وجودهم وفرض القيود على مستقبلهم وتقويض أي شكل من أشكال تقرير المصير الذي يتاح لهم في قابل الأيام.

---

111 المجلة، «'المجلة' تنشر النص الحرفي لأول قرار لرئيس 'مجلس السلام' دونالد ترمب»، المجلة، 2 فبراير 2026، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/zhQfH.

112 المصدر السابق.

113 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «خطة ترمب المعدَّلة لإنهاء الحرب في غزة: تكريس الهيمنة الإسرائيلية تحت غطاء السلام»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2 أكتوبر، 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/enshrining-israeli-hegemony-under-the-veil-of-peace-trumps-revised-plan-for-gaza.aspx.

114 فقد غدت العقيدة التي يحملها النظام الاسرائيلي أوضح من أي وقت مضى عقب خطة الحسم التي أعلنها والإبادة الجماعية التي اقترفها في غزة، إذ تميط ورقة التوت التي تغطي الصراع السياسي («نحن في مواجهتهم هم») عما كان يشكل ثنائية وجودية («إما نحن وإما هم») منذ أمد بعيد، والتي تفسَّر وجود السكان الفلسطينيين ومطالبهم السياسية واستمراريتهم القومية على أنها لا تتواءم مع بقاء السيادة الاسرائيلية. انظر:
Bouka, *Israel's Political Discourse Justifying Its Actions towards Palestinians from October 7th*, 2023, July 31, 2025, 13–17, https://hdl.handle.net/1887/4259960.

وتفصح خطة الحسم عن هذه التراتبية الهرمية بجلاء لا لبس فيه، إذ تنص على أن «منح حق التصويت الكامل والفوري للعرب ... سيؤدي إلى نقص كبير في المركب اليهودي لدولة إسرائيل،» كما تسلم بأن النموذج إذا كان «يشمل نقصًا معينًا على المستوى الديمقراطي فإن هذا الثمن معقول بكل تأكيد».[115] وبذلك، لا تخفي هذه الخطة إخضاع مبدأ المساواة الديموقراطية لاعتبارات المحافظة على القومية الإثنية وتجعله يدور في فلكها، وتؤطر المشاركة السياسية التي يمارسها الفلسطينيون في إطار التهديد الديموغرافي والأيديولوجي الذي يعتري النظام الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، تعمل الخطة في واقع حالها على تقويض الفعل السياسي الجماعي الذي يأتيه الفلسطينيون وتختزل وجودهم في جماعة سكانية يجرى التحكم فيها ضمن إطار نظام يرسم حدود وجودهم ومعالمه. ولا يقتصر هذا الأمر على وجود «نقص على المستوى الديمقراطي»، بل يمتد إلى إضفاء طابع مؤسسي على المعازل التي تخضع للسيطرة بما يؤدي الى القضاء على وجود الفلسطينيين وحقوقهم ووأدها في نهاية المطاف.

2.3. البنية الاقتصادية

من المقرر أن تخضع الحياة الاقتصادية في المعازل المناطقية الستة الكبرى في الضفة الغربية لتنظيم صارم يعنى بخدمة المصالح الإستراتيجية التي يتوخاها النظام الاسرائيلي. وفي الواقع، يتبع الفلسطينيون تبعية راسخة لاقتصاد النظام الاسرائيلي في ميادين التجارة والحركة والعمل والوصول إلى الموارد في أصل الأمر، وقد صمم هذا النظام الإسرائيلي هذه التبعية ووضع ركائزها على حين جرت مأسستها في إطار اتفاقيات أوسلو، وخاصة من خلال بروتوكول باريس لسنة 1994، الذي وضع هيكلية العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والنظام الإسرائيلي ونظمها.[116]

فقد أرسى بروتوكول باريس الإطار الاقتصادي الذي يحكم الاقتصاد الفلسطيني تحت سيطرة إسرائيل وحال في الواقع العملي دون إقامة نظام فلسطيني مستقل للإنتاج أو

115 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

116 «بروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني»، الملحق رقم 4، الاتفاقية الفلسطينية-الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاقية أوسلو الثانية)، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 29 نيسان/ أبريل 1994، على الموقع الإلكتروني: https://tinyurl.com/3ta5szy2.

اقتصاد وطني يتسم بتماسكه وتكامله. وبموجب هذا الاتفاق، يسيطر النظام الإسرائيلي على الجمارك والتجارة والتعرفة الخارجية وتمر الواردات والصادرات عبر الموانئ والحواجز الإسرائيلية. وبذلك، يجد المنتجون الفلسطينيون أنفسهم مكبلين بعلاقات اقتصادية تفتقر إلى التكافؤ ويرزحون تحت وطأة القيود الشديدة التي تحول بينهم وبين قدرتهم على الوصول إلى الأسواق الخارجية على أساس تنافسي مع غيرهم. ويعمل هذا النظام على تكريس التبعية الاقتصادية، بل يقترن بتدابير ترمي إلى ترسيخ الهيمنة الاستعمارية النيوليبرالية التي يمارسها النظام الإسرائيلي الذي يزيد على ذلك سعيه إلى تفكيك السلطة الفلسطينية، وهو ما لا يترك سوى هامش ضئيل أمام الفلسطينيين لحكم أنفسهم بأنفسهم أو نيل استقلالهم الذاتي.[117]

وبالاستناد إلى الإطار الذي أرساه بروتوكول باريس والنتائج التي ترتبت عليه وبموازاة العمل المتواصل على إقامة الجيوب المعزولة، ما انفك الإطار الاقتصادي الراهن يحول دون نشأة نظام يتيح للفلسطينيين إطلاق الإنتاج الوطني. ويتجلى تآكل القاعدة الإنتاجية بوجه خاص في القطاع الزراعي، الذي كان يتبوأ مكانة محورية في تأمين سبل عيش الفلسطينيين وضمان أمنهم الغذائي على مدى ردح طويل من الزمن. ويواجه المنتجون الفلسطينيون قيودًا صارمة على صعيد استخدام الأراضي والتنقل والوصول إلى الأراضي، فضلًا عن تصاعد اعتداءات المستعمرين ومصادرة الأراضي، وكل ذلك يفضي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقييد إمكانية الوصول إلى الأسواق.[118] وقد أسهمت هذه الاعتداءات، التي اقترنت مع زيادة تكاليف المعاملات وانعدام القدرة على منافسة الأسعار الاسرائيلية، إلى تراجع لم يفتر في الإنتاجية الزراعية ودفع عدد كبير من المزارعين إلى هجر عملهم في قطاع الزراعة والتخلي عنه.[119]

وفي الوقت ذاته، عمل تنظيم الواردات عبر الموانئ الخاضعة لسيطرة النظام الإسرائيلي على تكريس فئة من الفاعلين الاقتصاديين الفلسطينيين الذين يتركز عملهم في قطاعات التجارة والخدمات والتمويل والعقارات ويعتمدون توجهًا يغلب عليه الطابع

117 عصمت قزمار، «إيرادات المقاصة الفلسطينية: أداة إسرائيل لإسقاط السلطة الفلسطينية»، الشبكة: شبكة الدراسات الفلسطينية، 1 ديسمبر 2024، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/FdC9H.

118 Samia Al Botmeh and Iman Saadeh, *Palestinian Agriculture, Food Security and Incomes in the Context of Genocide*, Priorities for Palestine's Economy in the Midst of War, Second Paper (Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), 2024), 6 https://mas.ps/cached_uploads/download/2024/12/02/paper-2-1733151676.pdf.

119 Abdo Hassoun et al., "The Implications of the Ongoing War on Gaza for Food Sustainability," Sustainable Futures 9 (June 2025): 100473, https://doi.org/10.1016/j.sftr.2025.100473.

الاستهلاكي عوضًا عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.[120] وتعزز هذه الديناميـة بنية اقتصاد ريعي يرتبط بالأسواق التي تقبع تحت سيطرة النظام الإسرائيلي، حيث يتحقق النمو الاقتصادي المحدود دون أن يستند في أساسه إلى مقومات التنمية الاقتصادية السيادية أو بناء الاقتصاد الوطني الذي يتسم باكتفائه ويبلغ الاستدامة بذاته.[121] وفي المقابل، يجري جذب العمال الفلسطينيين واستقطابهم للعمل في السوق الاسرائيلي بفعل الأجور المرتفعة التي لا يسع الأسواق المحلية أن تدفع ما يضاهيها.[122] وتتسبب هجرة هؤلاء العمال في تقليص الإنتاجية المحلية وفت عضد الاقتصاد الفلسطيني وقدرته على المنافسة في السوق الحر وتكريس تبعيته البنيوية.

وقد ازدادت هذه الديناميات حدة وتفاقمت بعد أن علق النظام الاسرائيلي إيرادات المقاصة وعمد إلى الاقتطاع منها. فقد وصلت هذه الإيرادات إلى مبلغ قدره 4.1 مليار دولار تقريبًا في سنة 2025. وأسفر هذا الأمر عن فرض قيود كأداء على السيولة المتاحة لدى الحكومة الفلسطينية وحد من قدرتها على دفع رواتب موظفي القطاع العام وقوض قدرة السلطة الفلسطينية على تمويل الخدمات الأساسية.[123] وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى ترسيخ هياكل اقتصادية مفتتة في المعازل على نحو يخدم المصالح الإستراتيجية التي يبتغيها النظام الإسرائيلي وتعوق العمل على إعداد الخطط الوطنية المتكاملة وتحول دون قيام اقتصاد فلسطيني يتسم بتماسكه وبقدرته على البقاء والحياة.

وتكرس خطة الحسم تجزئة المكان والاقتصاد وتمزق أوصالهما، إذ يؤدي كل معزل من المعازل المناطقية عمله على نحو انتقائي ومستقل وبمنأى عن غيره، مما يفضي إلى تحجيم الحكم الجماعي والتكامل الاقتصادي على مستوى الأرض الفلسطينية المحتلة والتنمية الوطنية فيها. وقد تضطلع المعازل المناطقية بإدارة الشؤون اليومية والمحافظة على التنسيق الداخلي في حده الأدنى، ولكن النظام الإسرائيلي هو من

---

120 Raja Khalidi and Sobhi Samour, "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement," *Journal of Palestine Studies* 40, no. 2 (2011): 6–25, https://doi.org/10.1525/jps.2011.xl.2.6.

121 المصدر السابق.

122 Samia Al Botmeh and Iman Saadeh, Palestinian Agriculture, Food Security and Incomes in the Context of Genocide, Priorities for Palestine's Economy in the Midst of War, Second Paper (Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), 2024), 8, https://mas.ps/cached_uploads/download/2024/12/02/paper-2-1733151676.pdf.

123 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، «نشرة الاقتصاد الفلسطيني - شباط 2026»، (ماس، 2026)، 6، على الموقع الإلكتروني: https://mas.ps/cached_uploads/download/2026/03/02/update-february-arb-2026-1772488371.pdf.

يبسط سيطرته وهيمنته على مجالات التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية التي تشمل الفلسطينيين قاطبة. ويجري العمل على إنتاج الهياكل الاقتصادية المحلية على نحو يبقي على التراتبية الهرمية القبلية والعائلية القائمة بصورها وأشكالها، بدلًا من تأمين الدعم لنشأة اقتصاد وطني فلسطيني موحد. كما توجَّه أعمال التطوير التي تنفَّذ في قطاعات العمل والاستهلاك والبنية التحتية بطريقة تتواءم مع أولويات النظام الإسرائيلي، مما يفضي إلى إنشاء نظام تكون الفرص الاقتصادية فيه مرهونة بالامتثال للرقابة الاسرائيلية وبتطويع نخب مختارة من الفلسطينيين.

وتبين الشهادة التالية، التي وثقها مركز بديل في يوم 24 شباط 2026، كيف تؤثر القيود الهيكلية والحواجز وتجزئة والمعازل وقطع أواصر التواصل بينها في الواقع الاقتصادي اليومي الذي يجابهه المنتجون الفلسطينيون في الضفة الغربية.

أ. أ. ن.، فلسطيني يبلغ من العمر 61 عامًا، أريحا
التجارة في ظل الإغلاق

منذ عام 1995 اعمل وسيط بين المزارعين في الأغوار والتي تعتبر المركز الرئيس لتزويد الضفة الغربية بالخضار وانواع من الفواكه. شغلي يتركز مع تجار الخضار في أسواق بيت لحم والخليل. وعملي يتطلب تأمين إيصال المنتجات الزراعية إلى التجار بحسب ما يتوفر في المواسم. وهذا عمل غير بسيط لأنه يحتاج إلى تنسيق وترتيب مسبق والتزام بمواعيد الانتاج والتسليم. المشكلة الان انه كل التنسيق والترتيب لا يساوي شيء امام العوائق التي تضعها اسرائيل. صار صعب علي اقنع التجار يشتروا المحاصيل في ارضها لأنهم مش عارفين شو بدوه يصير بعد يوم. وإذا اشتروها في ارضها صار صعب انه اضمن انقل الهم المحاصيل في المواعيد عشان تسكير الطرق والحواجز على الطريق. إذا تأخرت الشاحنة على الحاجز ٤-٥ ساعات وهذا صار ويصير كثير أنا اخسر كل مربحي هذا إذا لم ترجع السيارة ولم تخرب البضاعة.

أنا كنت يوميا اطلع ما بين ١٢-١٥ شاحنة على بيت لحم والخليل، في فترة الحرب على غزة بس بطلع ٤-٥ شاحنات هذا في اليوم الحلو... وطبعا هذا كله يؤثر على الأسعار.. حتى انه بعض التجار قالوا لي انه أسعارنا صارت اغلى من أسعار البضاعة الاسرائيلية اللي بتدخل على البلد بسهولة.. وتجار قالوا لي انه الافضل كل بلد تصير تزرع لحالها.. او خلص نجيب من اسرائيل اريح وأضمن ويمكن ارخص ..!! إنسى بيت لحم والخليل أنا بطلت قادر اضمن اجيب بضاعة من حدي من الأغوار الشمالية وطوباس .. الشغلة صارت نكد في نكد والواحد بطل قادر يعمل شيء ولا عارف شو يسوي في حاله ..

أما شرقي القدس، فهي لا تزال ترزح تحت نير السيطرة الكاملة التي يفرضها النظام الإسرائيلي عليها، إذ تُفرض قيود ممنهجة على إجراءات التخطيط الحضري والإقامة وأعمال البناء والوصول إلى الخدمات، وتتحكم الحواجز العسكرية والبوابات ونظام استصدار التصاريح بحركة سكانها الفلسطينيين وتنقلهم من أجل عزل المدينة عن محيطها من التجمعات السكانية الفلسطينية عزلًا فعليًا وتضييق الخناق على هذا المعزل/الجيب المعزول وإنشاء جيوب أصغر منه في داخله.[124] كما تخضع الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية في المدينة لقيود صارمة ترسخ عزل هذا المكان وإحكام السيطرة على تركيبته الديموغرافية.

ولم يزل قطاع غزة يرزح تحت حصار شامل يفرضه النظام الإسرائيلي عليه منذ ما يربو على 16 سنة. ويفرض هذا الحصار قيودًا مشددة على حركة الأشخاص والبضائع ويرفع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وتوضع عقبات عسيرة على إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والتجارة والأنشطة الزراعية وصيد الأسماك، ولا تفي إمدادات الكهرباء إلا بنصف الطلب عليها.[125] وقد عملت هذه الإجراءات المقصودة التي لم يزل النظام الإسرائيلي ينفذها منذ أمد بعيد في سبيل نكوص التنمية وتراجعها على زيادة خطورة الإبادة الجماعية التي يقترفها وأسفرت عن أسوأ أزمة اقتصادية سُجلت على مدى العقود الأخيرة، مع ما اقترن بها من خسارة غير مسبوقة بلغت نسبتها 87 في المائة من القيمة الاقتصادية التي يزخر قطاع غزة منها منذ سنة 2022.[126]

وقد مهد الحصار المتواصل الطريق أمام تشديد وطأة السيطرة واستفحالها، إذ غدت الصلاحيات المتعلقة بالاقتصاد تتركز بحذافيرها في يد مجلس السلام، الذي يتولى الرقابة على الموازنات وتمويل الجهات المانحة والآليات المالية والموارد المرصودة لإعادة الإعمار، على حين يضطلع ذراعه التنفيذي، وهو الممثل السامي، بالموافقة على العقود

---

124 إ. ر. «محافظة القدس: تكثيف الاحتلال للحواجز العسكرية والبوابات الحديدية يهدف إلى عزل المدينة عن محيطها»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 17 أيلول 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.wafa.ps/Pages/Details/130104.

125 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «قطاع غزة | الأثر الإنساني للحصار المتواصل منذ 15 عامًا - حزيران/يونيو 2022»، (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022)، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-strip-humanitarian-impact-15-years-blockade-june-2022.

126 «غزة تواجه أسوأ انهيار اقتصادي على الإطلاق»، أخبار الأمم المتحدة، 25 تشرين الثاني 2025، على الموقع الإلكتروني: https://news.un.org/ar/story/2025/11/1143799.

وإدارة العمليات الاقتصادية كافة.[127] ويعد الانتساب لعضوية المجلس مفتوحًا من الناحية الشكلية، ولكن يتعين على الأطراف التي تسعى إلى ممارسة تأثير دائم فيه أن تقدم مساهمات مالية، وهو ما يفضي إلى تشكيل ما يشبه «نادي الدفع مقابل النفوذ».[128] كما تتولى أطراف خارجية إدارة عمليات «إعادة التنمية» الاقتصادية، بما تشمله من المقترحات المرتبطة بإنشاء منطقة اقتصادية خاصة، ويُشترط لإنجازها الامتثال للخطة التي تتألف من 20 بندًا. وبذلك، تتحول الإبادة الجماعية والدمار الناجمان عن سياسات النظام الاسرائيلي، والتي وجدت الدعم والإسناد من الدول التي تواطأت معها فيها، إلى أدوات تعنى بتحقيق مكاسب اقتصادية وممارسة النفوذ الإستراتيجي.[129]

وتعمل الصلاحيات المحدودة التي مُنحت للجنة الوطنية لإدارة غزة في إدارة الشؤون اليومية، إلى جانب آليات إعادة الإعمار التي توجهها الجهات المانحة والتمويل القائم على المبادرات الطوعية، على تحويل قطاع غزة إلى سوق مفتوح للمصالح الدولية المتنافسة فيما بينها كذلك. ويجري إضفاء طابع مالي على إعادة الإعمار وربطها بالشروط المحددة. ففي هذا المقام، يُستبدل جبر الضرر وإنهاء الاستعمار ورفع الحصار بمنظومة تخدم أجندات الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي، مما يفضي إلى ترسيخ التبعية وانعدام المساواة وإحكام السيطرة الخارجية على اقتصاد قطاع غزة، في الوقت الذي تُغيَّب فيه المساءلة والمحاسبة. كما يفضي هذا الحال إلى حرمان الفلسطينيين من رد ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم وجبر الضرر الذي وقع بهم، وهي حقوق تجب لهم من الناحيتين القانونية والأخلاقية مقابل الخسائر المادية والبشرية التي أنزلها النظام الاسرائيلي بهم في أثناء الإبادة الجماعية.[130]

إن ما يطرحه مجلس السلام على أنه إدارة اقتصادية يحمل أوجهًا مهمة من التشابه والتقاطع مع نموذج البانتوستانات القائم على التبعية التي تخضع للتحكم فيها وإدارتها،

127 المجلة، «'المجلة' تنشر النص الحرفي لأول قرار لرئيس 'مجلس السلام' دونالد ترمب»، المجلة، 2 فبراير 2026، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/zhQfH.

128 Julian Borger, "Trump's Board of Peace Is an Imperial Court Completely Unlike What Was Proposed," US News, *The Guardian*, January 20, 2026, https://www.theguardian.com/us-news/2026/jan/20/trumps-board-of-peace-is-an-imperial-court-completely-unlike-what-was-proposed.

129 Al-Haq, "Al-Haq Trump Trilogy Part III: The 'Comprehensive Plan to End the Gaza Conflict' ('20-Point Plan')," Al-Haq, December 10, 2025, https://www.alhaq.org/publications/27079.html.

130 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «إعادة الإعمار على أساس الحقوق: إنهاء الاستعمار والحق في جبر الضرر»، ورقة موقف، (مركز بديل، 2025)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2025/08/22/pp-reconstruction-vs-reparations-ara-1755850074.pdf.

والـذي جـرى تطبيقـه إبـان حقبـة الفصـل العنصـري فـي جنـوب أفريقيـا. ففـي هـذا النمـوذج، كان التخلـف الاقتصـادي نتيجـة تمخضـت عـن الإهمـال الـذي اقتـرن مـع إسـتراتيجية مدروسـة. فقـد حُرمـت البانتوسـتانات عـن قصـد مـن قواعـد الإنتـاج الصناعـي ومما يكفيهـا مـن الأراضـي الزراعيـة والمـوارد التـي تسـتقل بهـا، وهـذا أمـر ضمِـن لنظـام الفصـل العنصـري أنـه لـن يكـون فـي وسـعها أن تقيـم اقتصـادات تملـك القـدرة علـى البقـاء والحيـاة. ودفع هـذا الحرمـان البنيوي السـكان نحـو «العمالـة المهاجـرة». وجـرى تصنيـف السـكان السـود مـن أبنـاء جنـوب أفريقيـا ممـن انتقلـوا للعمـل فـي المناطـق الحضريـة أو المناجـم التـي كانـت تخضـع لسـيطرة البيـض باعتبارهـم عمـالًا مؤقتيـن بموجـب القانـون، علـى الرغـم مـن أنهـم لـم يبرحـوا أرض بلدهـم وبقـوا موجوديـن فيـه. وقـد اسـتتبع هـذا التصنيـف فـرض شـروط صارمـة تقتضـي مـن السـود اسـتصدار التصاريـح وتكبيـل حقوقهـم وتحجيمهـا ومنحهـم وضعًـا يشـبه وضـع الأجانـب فـي بلدهـم.[131] وفـي هـذه الأثنـاء، كانـت أنظمـة الصحـة والتعليـم فـي تلـك البانتوسـتانات تعانـي مـن نقـص ممنهـج فـي تمويلهـا، كمـا جـرى تصميمهـا لكـي تنتـج عمـالًا غيـر مهـرة مـن أجـل تكريـس تبعيتهـا الاقتصاديـة وتقييـد إمكانـات التنميـة المحليـة فيهـا وتكبيلهـا.[132]

وفـي كلا هذيـن السـياقين، لا تمثـل التبعيـة الاقتصاديـة مجـرد نتـاج للهيمنـة السياسـية، بـل تشـكل أداة أساسـية تيسـر ممارسـة السـيطرة مـن خلالهـا.

3.3. البنية الأمنية

فـي الضفـة الغربيـة، تعمـل المسـتعمرات والمناطـق والقواعـد العسـكرية والحواجـز وغيرهـا مـن العقبـات، كالطـرق الاسـتعمارية، علـى فصـل المعـازل المناطقيـة السـتة الكبـرى وعـدد لا يسـتهان مـن المعـازل الموقعيـة الجيـوب الصغيـرة عـن بعضهـا بعضًـا، بحيـث تشـكل منظومـة تقـوم علـى فـرض الإغـلاق وإنفـاذه، ناهيـك عـن التدابيـر الأمنيـة المشـددة وإجـراءات المراقبـة المسـتمرة التـي تفرضهـا القـوات الاسـتعمارية والمسـتعمرون الإسـرائيليون. وتراقـب القـوات الإسـرائيلية التجمعـات السـكانية الفلسـطينية وتقتحمهـا متـى شـاءت وتغلقهـا علـى أسـاس تعسـفي، وتتحكـم فـي حركـة الأشـخاص والبضائـع والخدمـات منهـا وإليهـا. وتكفـل

131 Holly E. Reed, "Moving Across Boundaries: Migration in South Africa, 1950–2000," *Demography* 50, no. 1 (2013): 71–95, https://doi.org/10.1007/s13524-012-0140-x.

132 Matthew Gallo, "Bantu Education, and Its Living Educational and Socioeconomic Legacy in Apartheid and Post-Apartheid South Africa," *Senior Theses*, May 16, 2020, https://research.library.fordham.edu/international_senior/43.

المراقبة الدائمة التي يمارسها النظام الإسرائيلي والقيود التي يفرضها على التنقل، من خلال البنية التحتية الأمنية التي يخصصها لنظام المعازل، وبما تشمله الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية وأنظمة التفتيش، بقاء المعازل المناطقية في حالة من التجزئة والتفتت، إذ يصير تنقل الفلسطينيين بين المناطق يتسم بقدر أكبر من الصعوبة، مما يفضي إلى تقييد قدرتهم على الوصول إلى المؤسسات التعليمية وأماكن عملهم وممارسة حياتهم الاجتماعية والحد من مشاركتهم الجماعية في الحياة السياسية وتقويض تماسك مجتمعهم ولُحمته.

وتميط الشهادة التالية، التي وثقها مركز بديل في يوم 24 شباط 2026، اللثام عن الطريقة التي يسهم فيها فرض إجراءات إقامة الحواجز ونصب البوابات وغيرها من تدابير المراقبة في تقييد تنقل الطلبة الفلسطينيين وفي تشكيل تجاربهم في ميدان التعليم عبر حدود المعازل.

ر. ج.، فلسطينية تبلغ من العمر 19 عامًا – بيت جالا (محافظة بيت لحم)
تقييد الحركة وتأثيرها على وصول الطلاب

أنا طالبة حقوق انسان وعلوم سياسية في جامعة ابو ديس- بارد. أنا تقريبا خلصت سنة وبعد باقي لي ثلاث سنين في الجامعة. لازم انزل على الدراسة في الجامعة اربع ايام في الاسبوع على حسب البرنامج. المسافة مش بعيدة بس البوابات وحاجز واد النار بعطلونا وكثير مرات ما بقدر اطلع من بيت لحم وأوصل الجامعة او مرات كثير أوصل متأخرة عن المحاضرات. وفي مرات اضطر انام عند صاحباتي هناك، ومرات ابوي يأتي ليأخذني خصوصا لما نكون عالقين على الحواجز في الليل... الصراحة الحواجز والبوابات صارت بتسرق عمري وحياتي .. أنا اقضي وقت طويل ساعات مهدورة رايحة هيك بلا معنى ..

الشهر الماضي كنت لابسة بلوزة عليها خارطة فلسطين تحت الجاكيت.. في التفتيش انتبهت المجندة الاسرائيلية للبلوزة واصرت اني اشلحها وصارت تنادي على الجنود وسكروا الحاجز على الجميع .. أنا ارتعبت .. وصاروا بدهم اياني اشلح البلوزة .. وكانوا مرة يتمسخروا ومرة يصيحوا علي.. ما رضيت اشلحها لاني كنت مش لابسة غيرها فوق الشلحة... وفي الاخر بعد ما راح الجنود أجبرتني اشلحها .. وبقيت في الجاكيت ورجعت على البيت .. ورجعن معي صاحبتي كمان لاني كنت محطمة ومنهارة... اهلي انجنوا لما عرفوا .. امي وابوي عم يقنعوا في انه اترك جامعة ابو ديس وأغير التخصص واجي ادرس في جامعة بيت لحم .. أنا مش حابة اغير التخصص ومش حابة اظل محصورة في بيت لحم .. أصلا أنا كنت بدي جامعة بير زيت بس امي وابوي ما قبلوا عشان المخاطر والطريق وهيك أشياء .. ابوي بتوقع يسكروا علينا البوابات والحواجز في ليلة ما فيها قمر ويصير كل واحد في بلد..

فـي شـرقي القـدس، تفـرز التدابيـر الماديـة والقانونيـة والتكنولوجيـة نظامًـا ينطـوي علـى إعمـال المراقبـة التـي لا تفتـر وإنفـاذ بيئـة قسـرية تجعـل وجـود السـلطة السياسـية أو المدنيـة التـي يمارسـها الفلسـطينيون فيهـا معدومـة فـي الواقـع العملـي.[133] وفـي هـذا المقـام، لا تتمحـور المقارنـة حـول الصلاحيـات التـي تخـوَّل للفلسـطينيين بقـدر مـا تتمحـور حـول الحكـم المباشـر، الذيـن يشـبه المناطـق التـي كانـت تقتصـر علـى «السـكان البيـض فـي جنـوب أفريقيـا،» حيـث كانـت الشـرطة تبسـط سـيطرتها المباشـرة وتُحكمهـا دون وسـاطة وتجـد مـا يدعمهـا ويسـاندها مـن القـوة العسـكرية فـي الحـالات التـي كانـت الضـرورة تقتضيهـا.[134]

وتعطـل القيـود التـي يفرضهـا النظـام الإسـرائيلي علـى السـكن والوصـول إلـى الأراضـي وأعمـال البنـاء فـي شـرقي القـدس والمنطقـة (ج) – مـن خـلال هـدم البيـوت وأنظمـة اسـتصدار الرخـص التـي يعـد الحصـول عليهـا أمـرًا مـن ضـرب المسـتحيل– اسـتمرارية التجمعـات السـكانية الفلسـطينية وتهـدد بقاءهـا وتفتـت الحيـز المكانـي فـي هاتيـن المنطقتيـن.[135] فعلـى منـوال أنظمـة الترخيـص والأراضـي التـي كانـت سـائدة فـي «مناطـق البيـض» فـي جنـوب أفريقيـا إبـان حقبـة الفصـل العنصـري، تسـتند هـذه الأطـر القانونيـة والإداريـة فـي أساسـها إلـى الاعتبـارات الأمنيـة التـي يقررهـا النظـام الإسـرائيلي وتخضـع لسـيطرته. وقـد صُممـت هـذه الأنظمـة لغايـات إنجـاز ثلاثـة أهـداف رئيسـية: قمـع الفلسـطينيين وتيسـير قمعهـم، ولا سـيما أولئـك الذيـن يشـاركون فـي حركـة المقاومـة أو سـبق لهـم أن شـاركوا فيهـا، وضمـان إخضـاع الفلسـطينيين لهـذا النظـام والتزامهـم بلوائحـه، وإنفـاذ العـزل والإبقـاء علـى الفلسـطينيين محاصريـن مـن النواحـي السياسـية والاقتصاديـة والمكانيـة داخـل جيـوب معزولـة مـا فتئـت تتقلـص وتتضـاءل فـي مسـاحاتها.[136]

وبحسـب خطـة ترامـب سـتُفرض إجـراءات المراقبـة فـي قطـاع غـزة مـن خـلال «قـوة الاسـتقرار

---

133 أنس إبراهيم، «سياسات المراقبة والقمع الإسرائيلية في القدس: من العزل إلى الإغراق الأمني»، ورقة سياسات (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2025)، على الموقع الإلكتروني: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657541.

134 Truth and Reconciliation Commission (South Africa), *Truth and Reconciliation Commission of South Africa Report: Volume Two* (1998), https://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/volume%202.pdf.

135 Defense for Children International-Palestine, "Demolishing Lives: Israeli Authorities' 'Permit Regime' Targets Palestinian Families in the Occupied West Bank," Defense for Children International-Palestine, March 23, 2024, https://www.dci-palestine.org/demolishing_lives_israeli_authorities_permit_regime_targets_palestinian_families_in_the_occupied_west_bank

136 Nic Olivier, *Property Rights in Urban Areas*, 3, no. 1 (1988): 23–33, https://journals.co.za/doi/pdf/10.10520/AJA02586568_844#page=5.

الدولية»، وهي قوة عسكرية وشرطية تقودها أطرف أجنبية وجرى تشكيلها بموجب خطة ترامب التي تتألف من 20 بندًا.[137] وهذه القوة مكلفة بمهام من جملتها نزع السلاح وإنفاذ الرقابة على الشرطة المحلية والإشراف على المناطق الإنسانية وتنفيذ التوجيهات التي تنص تلك الخطة عليها. ويجري تنسيق الصلاحيات العملياتية الموكلة إلى هذه اللجنة مع الممثل السامي، الذي يتولى الإشراف على الإدارة المدنية ومهام قوات الشرطة وحفظ النظام العام، على حين تبقى السيطرة النهائية في يد مجلس السلام.[138] ويخضع التنقل والحصول على المعونات وإعادة الإعمار ومجريات الحياة بجميع مناحيها اليومية في قطاع غزة للمراقبة والمتابعة وتبقى مشروطة بمدى الامتثال للأنظمة التي يفرضها المجلس.

وبالمثل، لم تكن الإجراءات اللامركزية السياسية في نظام البانتوستانات تنفصم عن السيطرة المركزية القسرية التي كان جهاز الشرطة وقوة الدفاع في جنوب أفريقيا يمارسانها.[139] فقد كانت هاتان المؤسستان تتوليان تدريب شرطة البانتوستانات وتشرفان عليها لفرض الامتثال للنظام وضمان طاعته، على حين بقيت السلطة العسكرية الحقيقية تكتسي طابعًا مركزيًا.[140] وكانت التشريعات الأمنية وأجهزة الشرطة والقوات العسكرية في البانتوستانات تضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ إجراءات تنفَّذ باسم القانون والنظام، مما أفضى إلى استشراء الأعمال الوحشية والقمع السياسي على نطاق واسع. وعملت الصكوك القانونية على ترسيخ حالة التبعية وتقييد الاستقلال الذاتي.[141] فعلى سبيل المثال، كانت «قوانين المرور» تجرم التنقل من خلال ما كانت تشترطه على السود في جنوب أفريقيا من حمل التصاريح التي تحدد الأماكن التي كان في وسعهم أن يقيموا أو يعملوا فيها، مما أخضعهم للرقابة الدائمة وعرّضهم لاقتحام محال إقامتهم وأماكن عملهم واعتقالهم.[142]

---

137 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، «القرار 2803 (2025)»، (S/RES/2803) (الأمم المتحدة، 2025)، على الموقع الإلكتروني: https://docs.un.org/ar/S/RES/2803(2025) .

138 المجلة، «'المجلة' تنشر النص الحرفي لأول قرار لرئيس 'مجلس السلام' دونالد ترمب»، المجلة، 2 فبراير 2026، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/zhQfH.

139 Truth and Reconciliation Commission (South Africa), Truth and Reconciliation Commission of South Africa Report: Volume Two (1998), https://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/volume%202.pdf.

140 Truth and Reconciliation Commission (South Africa), *Truth and Reconciliation Commission of South Africa Report: Volume Two* (1998), https://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/volume%202.pdf.

141 "The Homelands - The O'Malley Archives," accessed January 19, 2026, https://omalley.nelsonmandela.org/index.php/site/q/03lv02424/04lv03370/05lv03413.htm.

142 Philip Frankel, "The Politics of Passes: Control and Change in South Africa," *The Journal of Modern African Studies* 17, no. 2 (1979): 199–217, http://www.jstor.org/stable/160715.

وعلى هذا المنوال، يتعامل الإطار الأمني الذي فرضته الأطراف الدولية في قطاع غزة مع القوات الاستعمارية الإسرائيلية كما لو كانت أدوات لا بد منها لإنفاذ الترتيبات السياسية الخارجية. كما يُفرض المزيد من القيود على مشاركة الفلسطينيين في المسائل السياسية، التي باتت مشروطة بالامتثال الكامل لبرامج الرقابة والإصلاح الدولية. وما انفكت حركة الأشخاص والبضائع تخضع للرقابة الصارمة التي يمارسها مجلس السلام، مما يعزز واقع القطاع بوصفه معزلا جيبًا معزولًا تتولى أطراف خارجية إدارته ولا يزيد الاستقلال الذاتي الذي يملكه عن ضرب من الوهم.

وتضمن هذه التوليفة التي تتألف من «الحكم الذاتي» البلدي في الضفة الغربية والسيطرة الإدارية الصارمة التي تفرضها إسرائيل في شرقي القدس والرقابة التي يمارسها مجلس السلام في قطاع غزة تجزئة التجمعات السكانية الفلسطينية وشرذمتها من الناحية السياسية وتبعيتها على الصعيد الاقتصادي وحصارها في واقعها الجغرافي. ويعمل هذا النظام المتكامل الذي يرتكز على إعمال المراقبة وفرض السيطرة الإدارية، وييسره تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ الإجراءات المطلوبة منه، على تكريس حالة التبعية وتثبيتها باعتبارها الحالة الغالبة، بحيث تخفي وراءها المظالم البنيوية وتحجبها وتبقي على الهيمنة التي يفرضها النظام الإسرائيلي. كما يعمل نظام المعازل الذي صممته بوصفه واجهة سياسية واقتصادية تبث الوهم الذي يحمل على الظن بقيام الحكم المحلي، في الوقت الذي يضمن فيه بقاء الفلسطينيين في حالة من التشرذم وعزلهم وإخضاعهم ووضعهم تحت الرقابة والسيطرة الأمنيتين وتكبيل اقتصادهم والتضييق عليه، مما يؤدي إلى دوام هيمنة النظام الإسرائيلي على أرض الواقع.

4.3. إدارة السكان

(أ) تهجير الفلسطينيين قسرا من ديارهم وأراضيهم وتجريدهم من أملاكهم

تعمل الإجراءات التي تستهدف تجريد الفلسطينيين من أملاكهم ونزع ملكيتها منهم في نظام المعازل على مستويات متعددة تتضمن الجوانب القانونية والمكانية والديموغرافية والسياسية. وتشمل هذه الإجراءات طرد الفلسطينيين من أراضيهم

وحصارهم داخل معازل منفصلة وحشرهم فيها وإحلال المستعمرين الإسرائيليين محلهم. وتكمن النتيجة التي يتوخاها النظام الإسرائيلي في محو الفلسطينيين وطمس وجودهم من الناحية السياسية، إذ يجري إقصاء مفهوم الحقوق الجماعية وغير القابلة للتصرف التي يملكها أبناء الشعب الفلسطيني من الحيزين القانوني والجغرافي.[143] ومن خلال اختزال الحكم وحصره في المعازل المناطقية التي يعزل الواحد فيها عن الآخر وفرض أجهزة أجنبية تمارس الرقابة عليها والإبقاء على السيطرة الكاملة التي يفرضها النظام الإسرائيلي على الحدود والأراضي والتنقل، لا يبقى أمام المؤسسات الوطنية الفلسطينية ما ييسر لها أن تجد موطئ قدم لها أو تزاول عملها أو تمارس استقلالها الذاتي في أي صورة من صوره. كما يسلك النظام الإسرائيلي مسلكًا ممنهجًا يفضي به إلى تقويض الهياكل القائمة وتفتيت عراها وإبقائها في حالة من التبعية له والاعتماد عليه. ويتحقق إقصاء هذه المعازل في بقاعها الجغرافية من خلال توسيع المستعمرات ومصادرة الأراضي وفرض القيود على أعمال التخطيط وفرض الإغلاق على الحيز المكاني، بحيث يؤدي إلى تحجيم وجود الفلسطينيين وتقليصه في الوقت الذي تتوسع فيه السيطرة التي يملك النظام الإسرائيلي زمامها وتتمدد مستعمراته. وتختفي السمات السياسية التي تسم الفلسطينيين كشعب بفعل تضييق الخناق على المعازل التي يقبعون فيها، ويزداد تقييد إمكانية الوصول إلى الأراضي والسكن والحيز العام، مما يسهل معه إدارة التجمعات الفلسطينية وقمع سكانها وتهجيرهم.

ولا يعتمد نظام المعازل على التهجير الفوري أو استخدام القوة المميتة فيما يراه النظام الإسرائيلي من حالات تشهد الإحجام عن الامتثال له فحسب، بل يشمل أيضًا تقويض الحقوق وقضم الأراضي وتقييد حرية التنقل والحد من القدرة على ممارسة الفعل السياسي شيئًا فشيئًا، وذلك من خلال الآليات البيروقراطية والمكانية والعسكرية التي يفرضها هذا النظام، مما يفرز بيئة تنطوي على قدر شديد من القسر والإكراه.[144] ولا يظهر التهجير القسري – سواء كان جماعيًا مباشرا أم تدريجيًا – بوصفه نتيجة صريحة تترتب على السياسات التي يعتمدها النظام الإسرائيلي، بل باعتبارها نتيجة متراكمة

---

143 Fatma Sarıaslan, "Apartheid in South Africa and Israel: Striking Parallels, Crucial Differences," TRT Afrika, October 8, 2025, https://www.trtafrika.com/english/article/9805a1fefa29.

144 Simon Reynolds, *Coercive Environments: Israel's Forcible Transfer of Palestinians in the Occupied Territory* (BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2017), https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/20/ft-coercive-environments-1618907680.pdf.

بالنظر إلى أن بنية المعازل نفسها تفرز بيئة قسرية ومتصلة من الهيمنة بحيث تتيح استمرار تجريد الفلسطينيين من أملاكهم ونزعها منهم ومحو وجودهم وطمسه دون أن تستدعي الضرورة إنفاذ الإجراءات التي تستهدف إبعادهم وطردهم على نطاق واسع وعلى نحو متواصل.

وينقذ النظام الإسرائيلي تهجير الفلسطينيين قسرًا من ديارهم وأراضيهم على نطاق واسع في شتى أرجاء فلسطين، ويحرص في الوقت نفسه ومن خلال إجراءات ممنهجة على الحيلولة دون عودتهم إليها. وقد طال هذا التهجير الغالبية العظمى من الفلسطينيين المرة تلو المرة في قطاع غزة منذ شن النظام الإسرائيلي حرب الإبادة الجماعية عليه في شهر تشرين الأول 2023. فمنذ يوم 5 أيلول 2025، هُجر ما لا يقل عن 1.9 مليون شخص، أو ما تقارب نسبته 90 في المائة من سكان القطاع وتعرض عدد ليس بالقليل منهم للتهجير القسري مرات متعددة.[145] وترسخ السياسات الإسرائيلية وتنفيذ خطة ترامب التي تتألف من 20 بندًا أنماط التهجير وترفض جبر الضرر بجميع عناصره ومحاوره، بما فيها العودة ورد الممتلكات إلى أصحابها والتعويض والضمانات بعدم التكرار.

وفي شمال الضفة الغربية، أسفرت العمليات التي أطلقتها القوات الإسرائيلية واستهدفت المخيمات، وخاصة مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، عن إلحاق دمار واسع النطاق بها وهدم البيوت فيها وإصابة بنيتها التحتية بأضرار فادحة، مما تسبب في تهجير نحو 32,000 فلسطيني، ولا يزال الإغلاق مفروضًا على هذه المخيمات ويُمنع الفلسطينيون من العودة إليها حتى هذا اليوم.[146] كما تعرض سكان تجمعات بأكملها في المنطقة (ج)، بما فيها التجمعات الواقعة في مسافر يطا وعين سامية والأغوار، للتهجير القسري من منازلهم، على حين تحول المستعمرات واعتداءات المستعمرين وإغلاق الطرق دون وصول هؤلاء الفلسطينيين إلى الخدمات الأساسية.[147] وقد أشار خبراء الأمم المتحدة إلى هذه الممارسات بوصفها تدابير منسقة تعنى بمصادرة الأراضي وإعمال التطهير العرقي، وأكدوا أن القوات والمستعمرين الإسرائيليين يعملون يدًا بيد على تهجير العائلات

145 الأونروا، «تقرير الأونروا رقم 187 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية»، الأونروا، 5 أيلول 2025، على الموقع الإلكتروني: https://tinyurl.com/tmtdapnr.

146 الأونروا، «تقرير الأونروا رقم 191 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية»، الأونروا، 7 تشرين الأول 2025، على الموقع الإلكتروني: https://tinyurl.com/3eujks9v.

147 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، «ملخص لأبرز انتهاكات جيش الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية وإجراءات التوسع الاستعماري خلال العام 2025»، التقرير السنوي 2025 (هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2026)، على الموقع الإلكتروني: https://www.cwrc.ps/file/attachs/5324.pdf.

الفلسطينية والاستيلاء على أراضيها وتحويل المناطق التي تقطن فيها إلى مناطق لا تصلح للسكن.[148]

وعلاوة على ما تقدم، ما انفكت القوات الإسرائيلية تضطلع بدور مباشر في التحكم بحركة العمال وتنقل السكان الفلسطينيين، في الوقت الذي تعمل فيه على قمع المقاومة بأشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا سياق يشبه في جانب كبير منه إدارات البانتوستانات التي كانت تقوم في أسسها على شبكات المحسوبية التي حظيت بحماية الأجهزة التي كانت قوات الشرطة في جنوب أفريقيا تؤمّن الدعم والإسناد لها.[149] فقد هُجر السود في جنوب أفريقيا قسرًا من ديارهم وأراضيهم إلى أوطان مجزأة ومفتتة وكانت تعاني من نقص في الموارد من أجل تأمين سيطرة البيض على المراكز الحضرية والأراضي الزراعية وأسواق العمل، في ذات الوقت الذي فرضت فيه القيود على الاستقلال الذاتي في أوساط المجتمعات المحلية.[150] ويتوازى هذا النهج المتعمد الذي ينطوي على هندسة التبعية من خلال التهجير القسري وتجزئة الحيز المكاني والموارد المحدودة في شق كبير منه مع الأساليب التي ما زال نظام المعازل الإسرائيلي يعتمدها في فرض السيطرة السياسية والجغرافية وإنفاذها على الفلسطينيين.

وتغدو قدرة الفلسطينيين على التأقلم داخل وطنهم آلية للبقاء، في الوقت الذي تلقى فيه المقاومة قمعًا يتسم بطابع ممنهج. فالنظام الإسرائيلي يجرم المحاولات التي يبذلها الفلسطينيون في سبيل ممارسة الفعل السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، سواء مارسوه عن طريق الاحتجاجات أو المظاهرات أو التنظيم المجتمعي، أو يفرض الرقابة عليها أو يقمعها بعنف.[151] وتطال إجراءات الترويع والاعتقالات والاعتقال الإداري والاقتحامات

148 United Nations Human Rights Council, *Human Rights Situation in the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, and the Obligation to Ensure Accountability and Justice* (A/HRC/61/26), A/HRC/61/26 (United Nations, 2026), https://www.un.org/unispal/document/human-rights-situation-in-the-occupied-palestinian-territory-including-east-jerusalem-and-the-obligation-to-ensure-accountability-and-justice-a-hrc-61-26-advance-unedited-version/.

149 Truth and Reconciliation Commission (South Africa), *Truth and Reconciliation Commission of South Africa Report: Volume Two* (1998), https://www.justice.gov.za/trc/report/finalreport/volume%202.pdf.

150 South African History Online, "Forced Removals in South Africa," South African History Online, May 31, 2024, https://sahistory.org.za/article/forced-removals-south-africa.

151 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «قمع المقاومة»، ورقة العمل رقم 19، التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية (مركز بديل، 2016)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/19/wp19-suppression-of-resistance-ara-1618824362.pdf.

والقيود المفروضة على عمل المجتمع المدني مختلف فئات المجتمع وشرائحه، بما يشمل النشطاء والشباب والعائلات وقادة المجتمع، لضمان عجز المقاومة المنظمة عن الوقوف في وجه نظام المعازل التي يقيمها النظام الإسرائيلي أو الهيمنة التي يفرضها عليه والتصدي له.

(ب) القضاء على الوجود الدولي واستئصاله

لا ينحصر الوجود الدولي في فلسطين في الاضطلاع بدور إنساني أو فني، بل يعد صورة من صور الحضور السياسي الذي يعطل المساعي التي يبذلها النظام الاسرائيلي في سبيل فرض سيطرته الحصرية على الأرض الفلسطينية المحتلة. فالجهات الفاعلة الدولية، تتيح من خلال ما تنفذه من أنشطة المتابعة وإعداد التقارير وتقديم الخدمات والمشاركة القانونية مصادر بديلة للسلطة والحضور والمساءلة والمحاسبة التي تتصدى للعمل الذي يرمي إلى تكريس قوة استعمارية واحدة لا تجد ما يلجمها ولا يكبحها. وفي الوقت نفسه، يشكل هذا الحضور أساسًا تقوم عليه أطر الحماية الدولية، مما ييسر إنفاذ إجراءات التدخل والمناصرة والمساءلة القانونية بموجب أحكام القانون الدولي وقواعده. وبالنسبة للنظام الاسرائيلي، لا تقف الاعتبارات الإدارية أو الأمنية وحدها وراء إقصاء الجهات الفاعلة الدولية واستئصالها، بل يعد هذا الأمر إجراءً إستراتيجيًا يرمي إلى القضاء على الحضور السياسي الذي يقف موقف التنافس مع هذا النظام وإضعاف الآليات التي تملك القدرة على الطعن في شرعيته وهيمنته أو لجمها.

ولهذه الأسباب تحديدًا، يعمل النظام الإسرائيلي على توكيد محو الفلسطينيين وطمس وجودهم من خلال استهداف الوجود الدولي استهدافًا ممنهجًا. وبينما دأب هذا النظام على عرقلة عمل هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية منذ أمد بعيد من خلال إحجامه عن الاعتراف بالآليات المكلفة بولايات معهودة إليها وامتناعه عن التعاون معها ورفض منح التأشيرات لممثليها وموظفيها وفرض القيود البيروقراطية عليها، شهدت هذه الاعتداءات زيادة في حدتها بهدف إنهاء الوجود الدولي بجميع صوره وأشكاله.[152] وفي هذا المضمار، يسعى النظام الاسرائيلي، وبمشاركة الولايات

152 Al-Haq, "Israel's Refusal to Grant/Renew Visas to the UN OHCHR Highlights the Urgent Need to End Israel's Impunity," Al-Haq, October 19, 2020, https://www.alhaq.org/advocacy/17456.html.

المتحدة، إلى تفكيك وكالة الأونروا وعوق عملها وطرد العاملين فيها. كما استُهدفت منظمات دولية ومؤسسات تعمل في مجال الرصد والمتابعة، مما أدى إلى إبعادها عن المعازل المناطقية والموقعية على السواء وإقصائها عنها فعليًا.[153]

وقد اتخذ وجود المؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا طابعًا خارجيًا وسياسيًا في جانب كبير منه، إذ كانت هذه المنظمات تؤدي عملها من خلال حركات التضامن والمنظمات غير الحكومية والكنائس والنقابات العمالية خارج البانتوستانات، دون أن تقدم الخدمات أو تنفذ عمليات الرصد والمتابعة على أرض الواقع.[154] وتعمد نظام الفصل العنصري عزل البانتوستانات عن الجهات الفاعلة الدولية، مما أدى إلى إنشاء أحياز مغلقة من داخلها وعمل على قطع أواصر الحياة السياسية فيها وتعطيل مشاركة أبنائها في أي نشاط له مغزاه وجدواه. وتؤدي الاعتداءات التي ما فتئ النظام الاسرائيلي يشنها على الوجود الدولي وظيفة مشابهة، إذ تفضي إلى تفسيخ عرى الحياة السياسية وعزل المعازل عن الرقابة الخارجية وتكريس الهيمنة من خلال عمله الممنهج الذي يرمي طرد الجهات الفاعلة الدولية من أجل إحكام قبضته وسيطرته على الأرض الفلسطينية المحتلة والفعل السياسي الذي تزخر به.

ويعمل تفكيك وكالة الأونروا، وهي المؤسسة الدولية الرئيسية التي تعهد الأمم المتحدة إليها بالولاية على تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين،[155] في تسريع وتيرة محو الفلسطينيين وطمسهم من الوجود.[156] ففي سنة 2024، سن الكنيست الإسرائيلي قوانين نصت على حظر عمليات الأونروا ومنع أي شكل من أشكال التعاون معها. وقد دخلت هذه القوانين حيز النفاذ والسريان في شهر كانون الثاني 2025، مما عطل قدرة الوكالة على أداء عملها إلى حد لا يستهان به.[157] وفي شهر كانون الأول 2025، وسّع تعديل سُن عقب صدور القوانين المذكورة من نطاق الحظر المفروض على الوكالة من

153 هيومن رايتس ووتش، «إسرائيل: حظر منظمات إغاثية في غزة والضفة الغربية»، 24 شباط/فبراير 2026، على الموقع الإلكتروني: https://www.hrw.org/ar/news/2026/02/24/israel-aid-groups-barred-from-gaza-west-bank.

154 E. S. Reddy, "Apartheid and the International Community," *Issue: A Journal of Opinion 4*, no. 3 (1974): 19–24, https://doi.org/10.2307/1166689.

155 الأونروا، «قرار الجمعية العامة رقم 302 الدورة (4) بتاريخ 8 كانون الأول 1949»، الأونروا، على الموقع الإلكتروني: https://www.unrwa.org/ar/who-we-are/advisory-commission/general-assembly-ares302-iv.

156 "Israel's New Laws Banning UNRWA Already Taking Effect," UN News, January 29, 2025, https://news.un.org/en/story/2025/01/1159586.

157 الأمم المتحدة – فلسطين، «بسبب قرار إسرائيلي موظفو الأونروا الدوليون يغادرون القدس: مستقبل الخدمات الإنسانية في خطر»، 30 كانون الثاني/يناير 2025، على الموقع الإلكتروني: https://tinyurl.com/wdahdpn4.

خلال تجريدها من الحماية القانونية الواجبة لها والسماح بفصل الخدمات عن منشآتها، مما أدى إلى إضفاء طابع مؤسسي على إقصائها.[158] وترافقت هذه التدابير القانونية مع الاعتداءات المادية والسياسية الممنهجة التي استهدفت الأونروا، والتي أسفرت عن تقويض قدرتها على الاضطلاع بولايتها. وشملت الاعتداءات المادية هدم مقر الوكالة في القدس والاعتداء على منشآتها وموظفيها.[159]، وكان من جملة التدابير السياسية إطلاق الحملات التي دأبت على شيطنة الوكالة وتجفيف منابع تمويلها والمحاولات التي بذلت في سبيل نقل خدماتها إلى جهات أخرى. وقد أضعفت هذه الضغوط مجتمعة قدرة الوكالة على توفير الحماية الإنسانية إلى حد بعيد.

وفي الوقت الذي يجري العمل فيه على تفكيك وكالة الأونروا وإقصائها شيئًا فشيئًا، ما فتئت الدول تبدي التقاعس عن الوقوف في وجه هذه التدابير، بل وتتواطأ فيها، إذ تتخلف عن تأمين الدعم السياسي الدائم أو التمويل الكافي اللذين تقتضيهما الضرورة من أجل صون ولايتها وضمان استمرار عملياتها. وفي الوقت نفسه، تتعرض المنظمات الإنسانية ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية الأخرى لمخاطر متزايدة تهدد بإغلاق أبوابها وفرض القيود عليها وإخضاعها لعمليات التدقيق التي تحركها دوافع سياسية. فقد أُلغيت الرخص التي كانت تحملها 37 منظمة دولية غير حكومية كانت تعمل في قطاع غزة والضفة الغربية، مما أجبرها على وقف عملياتها بحلول يوم 31 كانون الأول 2025.[160] ويأتي هذا التحرك في سياق نمط أوسع ودائب يسعى إلى تقليص الوجود الدولي، ومن غير المرجح أن يتوقف عند هذه المنظمات ويقتصر عليها، مما يسرّع من وتيرة العمل على تقويض الآليات الدولية التي تعنى بإنفاذ إجراءات الرصد والحماية والمساءلة وإعمالها. وتتسبب الإجراءات والتدابير التي ينفذها النظام الإسرائيلي عن قصد وعمد في إضعاف إطار الحماية الدولية وزعزعته، وبالتالي تسهيل تهجير الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم وإدارتهم داخل جيوب معزولة وأوصالها مقطعة وتخضع لمستوى مشدد من السيطرة التي يطبقها هذا النظام عليها.

---

158 الأونروا، «المفوض العام للأونروا يندّد بالتشريع الإسرائيلي الجديد المناهض للأونروا»، الأونروا، 30 كانون الأول/ديسمبر 2025، على الموقع الإلكتروني: https://tinyurl.com/bdeh2yx4.

159 Abdel Ra'ouf Arnaout and Lina Altawell, "Ben-Gvir Leads Israeli Forces to Demolish UNRWA Buildings in Occupied East Jerusalem," AA, January 20, 2026, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/ben-gvir-leads-israeli-forces-to-demolish-unrwa-buildings-in-occupied-east-jerusalem/3804840.

160 "53 International NGOs Warn Israel's Recent Registration Measures Will Impede Critical Humanitarian Action," *United Nation Question of Palestine*, January 2, 2025, https://www.un.org/unispal/document/53-international-ngos-warn-israels-recent-registration-measures-will-impede-critical-humanitarian-action-non-un-document/.

ويفضي إقصاء الأونروا إلى تحويل المطالب السياسية الجماعية للفلسطينيين إلى احتياجات إنسانية فردية، مما ييسر محوهم وطمسهم من الوجود وينقل عبء الهيمنة الاستعمارية التي يفرضها النظام الإسرائيلي عليهم وتحويل التكلفة التي تستتبعها إلى دول أخرى. ويؤدي تقاعس الدول وتواطؤها المتواصلين دورًا فاعلًا في تيسير هذه التدابير.

ويتجاوز إقصاء الوجود الدولي ومحوه تفكيك وكالة الأونروا أو المنظمات الدولية غير الحكومية. فهو ينطوي على استبدال الإطار المؤسسي للأمم المتحدة برمته بمجلس السلام. فهذه الوكالة تعمل، استنادًا إلى الولاية القانونية التي أوكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة إليها، بموجب القانون الدولي وتقدم الخدمات التي ترتكز على الحياد للاجئين الفلسطينيين. وفي المقابل، يعمل مجلس السلام على تركيز السلطات التنفيذية والمالية والعملياتية في هيئة منفردة تولت أطراف خارجية تعيينها، وتخدم الولاية المعهودة إلى هذا المجلس الأهداف الإستراتيجية التي تتقاسمها الولايات المتحدة مع النظام الإسرائيلي.[161] ويفضي هذا النظام إلى تحويل الحكم والمعونات وآليات الرصد إلى أدوات للسيطرة، إذ يجري توجيه الخدمات الإنسانية وبرامج إعادة الإعمار والإدارة المدنية على نحو يتماشى مع الأولويات السياسية الخارجية، بدلاً من أن تنصب على احتياجات الفلسطينيين أو استحقاقاتهم القانونية. ويضمن النظام الاسرائيلي وشركاؤه الخارجيون، من خلال إحلال مجلس السلام محل آليات الإشراف الدولي القائمة، تكريس تبعية الفلسطينيين تبعية تامة للبنية الاستعمارية التي تفرضها جهات خارجية عليهم، مما يؤدي إلى تقويض الإمكانيات المتاحة أمام عملهم المستقل في الميادين السياسية والاجتماعية والقانونية وترسيخ السيطرة على مستقبلهم على كل مستوى من المستويات.

161 Al-Shabaka, hosts, Munir Nuseibah and Inès Abdel Razek, *Legitimizing Genocide: The Israel-Trump Plan and Gaza's Future*, Al-Shabaka, December 9, 2025, 16:0 - 33:54, https://al-shabaka.org/policy-labs/legitimizing-genocide-the-israel-trump-plan-and-gazas-future/.

الفصل الرابع

الوظائف السياسية لنظام المعازل

ينطوي نظام المعازل الإسرائيلي على أهداف سياسية أعم في نطاقها، إلى جانب ما يؤديه من عمل في تفتيت عرى الشعب الفلسطيني وشرذمته على الأصعدة المادية والاجتماعية والاقتصادية. فمن خلال توظيف القانون والقوة والبنية التحتية وآليات السيطرة الإدارية، يعمل هذا النظام بوصفه إستراتيجية طويلة الأمد ترمي إلى إعادة تشكيل الحياة السياسية في أوساط الفلسطينيين وإعادة تعريف مفهوم تقرير المصير الواجب لهم وتقويض أي أفق ييسر لهم بلوغ تطلعاتهم الوطنية الموحدة. كما يهيئ هذا النظام آلية تيسر إدارة أبناء الشعب الفلسطيني بوصفهم سكانًا مفككة أواصره وروابطه (ليس شبعا بل أقليات ومجموعات وتجمعات منفصلة عن بعضها بعضًا وقطاعات وأفراد)، وذلك للتنكر لهم باعتبارهم جماعة قومية لها حقوقها. ولا تقتصر المعازل، بوصفها نظامًا مكانيًا من أنظمة الفصل العنصري، على فرض القيود على المكان والتنقل بين أرجائه، بل تمتد وظيفتها لتشمل إعادة تشكيل الشروط التي تحكم وجود الفلسطينيين أنفسهم من الناحية السياسية.

يدرس هذا الفصل الوظائف السياسية التي يضطلع نظام المعازل بها من خلال وقوفه على ثلاثة أبعاد يرتبط الواحد منها بالآخر، إذ يستعرض في أولها مفاهيم الاستقلال الذاتي والسيادة وتقرير المصير، ويسلط الضوء على الطريقة التي يعمل فيها نظام المعازل على تكريس إنكار هذه المفاهيم ورفضها. ويحلل البعد الثاني الطريقة التي يعتمدها النظام الإسرائيلي في توجيه هيمنته نحو إنجاز مسعاه الذي يتمثل في محو الفلسطينيين وطمسهم من الوجود، ولا يقتصر على استغلال العمالة. أما البعد الثالث فيبين كيفية إنتاج وهم تقرير المصير لغايات إضفاء الصفة الشرعية على نظام الفصل المكاني القائم على إحكام السيطرة على الفلسطينيين وتكريسه وإضفاء سمة طبيعية عليه.

الإستراتيجية الاستعمارية الصهيونية وجذور نظام المعازل

لا يعد نظام المعازل المعاصر جديدًا ولا هو ولد من تلقاء نفسه. فلم تخفِ القيادة الصهيونية تصورها الذي رأت فيه فلسطين التي لا وجود فيها للفلسطينيين البتة منذ المراحل الأولى التي أطلقتها في إعداد مخططاتها، مما أرسى الأسس الاستعمارية والضرورة التي تستند إليها أركان الهيمنة التي يقوم عليها النظام الاسرائيلي والتي انتهى المطاف بها إلى فرض خطة الحسم وإضفاء الطابع المؤسسي على نظام إقامة المعازل وحصار الفلسطينيين وحشرهم فيها.

ففي سنة 1943، عبّر يوسيف فايتس، مدير لجنة استيطان الأراضي في الصندوق القومي اليهودي (1932–1948)، تعبيرًا لا يخالجه لبس عن هذه الإستراتيجية، إذ قال:

> ينبغي أن يكون واضحًا أنه ليس ثمة متسع في هذه البلاد للشعبين كليهما... فإذا رحل العرب عنها، ستصبح البلاد واسعة ومفتوحة لنا... الحل الوحيد هو أرض اسرائيل... بلا عرب... وما من خيار سوى ترحيل العرب من هنا إلى البلدان المجاورة، ترحيلهم كلهم، ربما باستثناء [العرب الفلسطينيين في] بيت لحم والناصرة والبلدة القديمة في القدس. ينبغي ألا تبقى قرية واحدة، ولا قبيلة واحدة.[162]

ويُعد التصريح الذي جاء على لسان فايتس واحدًا من بين طائفة من التصريحات المشابهة التي أدلى بها قادة الاستعمار الصهيوني بشأن طرد الفلسطينيين وتهجيرهم من ديارهم وأراضيهم.[163]

وهذا يدل على أن العناصر التي تتألف منها تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة وتهجير سكانها قسرًا منها ومحوهم من الوجود في نهاية المطاف تضرب جذورها في الإستراتيجية الاستعمارية التي وضعتها الحركة الصهيونية، مما يؤمن استمرار العمل لترسيخ نظام المعازل وإنكار سيادة الفلسطينيين على أرض وطنهم وحقهم في تقرير مصيرهم وفي العودة إلى ديارهم وأراضيهم التي هجروا منها.

---

162 Benny Morris, *1948 and after: Israel and the Palestinians*, with Internet Archive (Oxford : Clarendon Press, 1994), 121, http://archive.org/details/1948after00benn.

163 IMEU, "In Their Own Words: Israeli Leaders on the Expulsion of Palestinians During Israel's Establishment," The Institute for Middle East Understanding, May 9, 2007, https://imeu.org/resources/resources/in-their-own-words-israeli-leaders-on-the-expulsion-of-palestinians-during-israels-establishment/226#:~:text=David%20Ben%2DGurion%2C%20Israel%27s-%20first,144.

1،4. إنكار الحكم الذاتي والسيادة

يشير الحكم الذاتي إلى شكل من أشكال الاستقلال الذاتي الذي يُمنح بشروط ضمن إطار سياسي أعم في نطاقه. ويسمح هذا الاستقلال/الحكم الذاتي لجماعة من الجماعات أو إقليم من الأقاليم أن تستقل في إدارة طائفة من شؤونها الداخلية، التي تتراوح من السياسات الإدارية والجوانب المالية والتعليمية والثقافية إلى إدارة الموارد، على حين تبقى السلطة النهائية في يد الدولة المركزية. ويخضع الحكم الذاتي لشروط تقيده ويقوم على منح تفويض بممارسة السلطة، وقد نُظر إليه على مدى التاريخ بعين الريبة لأنه يشكل خطوة قد تفضي إلى الانفصال والانشقاق. ومع ذلك، تنظر الممارسة المعاصرة إلى الحكم الذاتي بوصفه آلية توظَّف لغايات احتواء المطالب بتقرير المصير أو الهوية المحلية أو الالتفاف عليهما، في الوقت الذي تحافظ فيه على سيادة «الدولة» ووحدة إقليمها. ويؤمّن الحكم الذاتي الحكم المحلي الذي يخضع لسلطة أعلى منه ولمستوى أعلى من الرقابة دون الإقدام على تغيير الإطار القانوني أو السياسي العام أو تحويره. وعلى الرغم من أن هذا الحكم الذاتي قد يتيح قدرًا معتبرًا من السيطرة على المستوى المحلي، الا أنه لا يرقى إلى مستوى الاستقلال القانوني أو السياسي الكامل.[164]

وتعني السيادة في مدلولها الإمساك بزمام السلطة العليا التي لا تستمد من أي جهة أخرى على إقليم من الأقاليم وسكانه، وهي تشمل احتكار السلطة السيطرة الكاملة على الحدود وسن التشريعات والأمن والعلاقات الخارجية. وتشكل السيادة القاعدة القانونية والمؤسسية التي تتيح للشعوب أن تمارس حقها في تقرير مصيرها على نحو أصيل. وتشير السيادة في القانون الدولي إلى الاستقلال والمساواة والسلامة الإقليمية بين الكيانات السياسية، وتشكل أحد الأعمدة الرئيسة التي يقوم نظام الدول القومية عليها ويستند إليها. وعلى خلاف الاستقلال الذاتي الذي يقتصر على منح قدر محدود من الحكم الذاتي ضمن إطار أوسع، تنطوي السيادة على امتلاك السلطة الكاملة والنهائية على الشؤون الداخلية والخارجية على السواء.[165]

---

164 Marc Weller and Stefan Wolff, *Autonomy, Self-Governance and Conflict Resolution: Innovative Approaches to Institutional Design in Divided Societies*, January 2005, https://www.researchgate.net/publication/242218065_Autonomy_Self-Governance_and_Conflict_Resolution_Innovative_Approaches_to_Institutional_Design_in_Divided_Societies.

165 Sir Arthur Watts, "Sovereignty," The Princeton Encyclopedia of Self-Determination, accessed February 16, 2026, https://pesd.princeton.edu/node/671.

ويعترف القانون الدولي بالحق في تقرير المصير الجماعي أو الوطني بوصفه حقًا يخول شعبًا من الشعوب أن يختار مركزه السياسي بحرية ودون أي يخضع للهيمنة أو التدخل الأجنبي أو الخارجي، كما يكفل له أن يسعى إلى إنجاز تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتصل بالإقليم الذي يرتبط به ارتباطًا عضويًا لا ينفك. ويضرب هذا الحق جذوره في طائفة من الصكوك القانونية التي تضمن للشعوب أن تملك السلطة التي تخولها أن تقرر نظام حكمها وأن تحدد مسار تنميتها، كما يقتضي مشاركة تعكس الوضع القائم وتعبر عنه في اتخاذ القرارات السياسية والسيطرة الفعلية على الأراضي التي تقيم هذه الشعوب عليها. ويُعد الحق الواجب للشعوب في تقرير مصيرها قاعدة من القواعد الآمرة القطعية، إذ لا يجوز حرمان الشعوب منه ولا عدم الوفاء به من خلال أشكال محدودة من الاستقلال الذاتي بالنظر إلى أن السيادة تمثل شرطًا مسبقًا لإنجازه إنجازًا كاملًا غير منقوص.[166]

ولا يكتفي النظام الإسرائيلي بإنكار سيادة أبناء الشعب الفلسطيني على أرضهم وحقهم في تقرير مصيرهم وحرمانهم منهما، بل يعمل بلا كلل على تفكيك هذه المبادئ والتلاعب بها وإعادة تشكيلها من خلال منظومة ترتكز على الهيمنة التي يفرضها عليهم ويديرها. فبدءًا من تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة وتفتيت عراها ووصولًا إلى نظام إقامة المعازل، يفرض النظام الإسرائيلي سيطرته التامة على هذا الإقليم وعلى حدوده وحركة سكانه وموارده وأمنه وعلاقاته الخارجية، ويعمل في الوقت نفسه على تفويض طائفة ضيقة من النخب الفلسطينية بتولي وظائف إدارية يقرها مسبقًا ويوزعها عليهم على أساس انتقائي. ويسفر هذا العمل عن تشكيل نظام يدعي فيه النظام الاسرائيلي أنه يملك زمام «السيادة» ويمارسها من جانب أحادي، على حين يُحرم الشعب الفلسطيني منها على نحو إستراتيجي وتحجب عنه عن عمد وقصد من خلال توظيف لغة قوامها «الحكم الذاتي» و«الحكم الانتقالي»، على نحو يشبه نموذج البانتوستانات في جنوب أفريقيا إبان حقبة الفصل العنصري إلى حد بعيد.

ولا يرقى «الاستقلال الذاتي» في المعازل، حتى بوصفه سلطة مفوضة، إلى الحد الأدنى من الحكم الذاتي لا في معناه ولا مغزاه، حسبما يُستدل على ذلك من خطة الحسم وخطة ترامب التي تتألف من 20 بندًا، حيث يتجلى هذا الاستقلال الذاتي ويتبدى بوصفه وهمًا في شق

166 Aureliu Cristescu and UN. Subcommission on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities. Special Rapporteur on the Right to Self-determination, eds., *The Right to Self-Determination: Historical and Current Development on the Basis of United Nations Instruments: Study* (UN, 1981), https://digitallibrary.un.org/record/25252.

كبير منه. فجميع السلطات الجوهرية – الثقافية والسياسية والاقتصادية وما يتصل منها بالإقليم نفسه – تبقى خاضعة لسيطرة النظام الاسرائيلي. إن ما يسمى بالحكم الذاتي لا يجسد السيادة ولا تقرير المصير الأصيل، بل يعمل بدل ذلك كما لو كان أداة من أدوات السيطرة، إذ يعيد تنظيم الهيمنة في الوقت الذي يلقي فيه بالمسؤولية عن ظهر المستعمِر . ولا يزال أبناء الشعب الفلسطيني يحتفظون بحقهم الثابت وغير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم، وهو حق يستلزم ممارسة سيادتهم الكاملة وبسط سيطرتهم الأصيلة على أرض فلسطين وعلى المنظومة التي يعتمدونها في حكم أنفسهم بأنفسهم في شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[167] ولا يعد الإنكار الممنهج لهذه الشروط أمرًا عارضًا، بل هو عنصر متأصل ومتجذر في هيكلية نظام المعازل الذي يفرضه النظام الإسرائيلي.

2،4. السعي إلى محو الشعب الفلسطيني من الوجود

بصرف النظر عن أوجه التشابه البنيوية التي تجمع ما بين نظام البانتوستانات في جنوب أفريقيا إبان حقبة الفصل العنصري ونظام المعازل الذي يفرضه النظام الإسرائيلي على الفلسطينيين، يختلف هذان النظامان في المنطق الاقتصادي الذي يقف وراءهما ويحكمهما، وفي الأهداف النهائية التي يتوخيان تحقيقها وإنجازها. ففي جنوب أفريقيا، كان الهدف الرئيس الذي حث نظام الفصل العنصري الخطى على تحقيقه يكمن في استغلال العمالة السوداء، مما أفضى إلى نشأة منظومة معقدة من التبعية الاقتصادية. وقد جرى تفتيت عرى اللحمة بين السكان السود في جنوب أفريقيا وحصرهم داخل البانتوستانات من أجل الوفاء بما تحتاج إليه المراكز الحضرية والصناعية الخاضعة لسيطرة البيض من العمال. وكانت الغاية المتوخاة من إقصاء هؤلاء السكان وتفسيخ عراهم وتجزئتهم تتمثل أساسًا في خدمة الأهداف الداخلية التي كانت تتجسد في الإبقاء على تفوق البيض والمحافظة على امتيازاتهم وهيمنتهم من خلال القمع والاستغلال الاقتصادي.

وفي المقابل، لا يقوم نظام المعازل الذي يفرضه النظام الاسرائيلي في أسسه على أهداف داخلية بحتة أو على استغلال العمال، بل يرتكز على الهندسة الديموغرافية، إذ يسعى إلى

167 United Nations, *Right of Self-Determination of the Palestinian People*, ST/SG/SER.F/3, The Question of Palestine (New York, 1979), https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-196558/.

إحلال المستعمرين الإسرائيليين محل الفلسطينيين بغية إقامة دولة إمبريالية تستحوذ على الدور الرئيس في فرض الهيمنة على المنطقة في سياق الإطار الاستعماري الأعم. وبذلك، لا يُنظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم قوة عاملة لها قيمتها أو تظهر الرغبة في استقطابها من أجل دمجها في الاقتصاد، بل يلقى العمال الفلسطينيون معاملة من يشكل تهديدًا ديمغرافيًا، فينبغي العمل على تهجيرهم من ديارهم وأراضيهم وإحكام السيطرة عليهم ومحوهم من الوجود واستئصال شأفتهم في نهاية المطاف.[168] وتميط هذه السياسة القائمة على محو الفلسطينيين من الوجود داخل فلسطين اللثام عن الغاية الأشمل التي يتوخاها النظام الإسرائيلي، والتي تتمثل في إعادة تشكيل المنطقة العربية، وقد برزت هذه الغاية بجلاء لا يدع مجالًا للشك خلال السنتين الماضيتين، إذ أكدها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الدعوات التي أطلقها «لتغيير وجه الشرق الأوسط»[169] والتصريح الذي قال فيه «إننا عند نقطة تحول تاريخية والجميع بدأ يدرك ذلك شيئًا فشيئًا... سوف يظهر شرق أوسط جديد»،[170] حيث يرسخ النظام الاسرائيلي قوته ونفوذه خارج حدود إقليمه.

يشكل محو الفلسطينيين وطمسهم من الوجود الهدف النهائي الذي يبتغيه نظام الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي. ويكمن هذا الهدف في بسط «سيادة» هذا النظام على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية وتقليص عدد الفلسطينيين القاطنين فيها إلى الحد الأدنى. وتتماشى تجزئة الحيز المكاني إلى معازل وإعادة تجزئته وتفتيته إلى جيوب أصغر منها وتخضع لمستوى أكبر من الكبت والقمع وتقل كثافة السكان فيها مع الإستراتيجية الاستعمارية الصهيونية الإسرائيلية. وغالبًا ما يجري ربط هذه الرؤية بفكرة «إسرائيل الكبرى»، التي تشكل مفهومًا يرتكز على التوسع ويرى أن السيادة الإسرائيلية تتجاوز فلسطين وتمتد لتشمل أقاليم أخرى، بما فيها لبنان والأردن وبقاع من سوريا ومصر والعراق.[171]

---

168 Fatma Sarıaslan, "Apartheid in South Africa and Israel: Striking Parallels, Crucial Differences," TRT Afrika, October 8, 2025, https://www.trtafrika.com/english/article/9805a1fefa29.

169 Seda Sevencan, "'We Are Going to Change the Middle East,' Says Israeli Premier," AA, October 9, 2023, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/we-are-going-to-change-the-middle-east-says-israeli-premier/3012947.

170 "Netanyahu Vows Iran Will 'Pay the Full Price' After Missile Hits Tel Aviv Hospital," Charisma Magazine Online, June 20, 2025, https://mycharisma.com/news/netanyahu-vows-iran-will-pay-the-full-price-after-missile-hits-tel-aviv-hospital/.

171 Timur Shah, "What Is 'Greater Israel'?," Middle East Eye, August 15, 2025, https://www.middleeasteye.net/explainers/what-greater-israel.

في قطاع غزة، واجه الفلسطينيون الإبادة الجماعية التي اقترفها النظام الاسرائيلي بحقهم بوصفها الصورة الرئيسية التي جاء عليها محوهم من الوجود واستئصال شأفتهم. وقد غدت هذه الإبادة متواصلة لم يهدأ لها أوار في هذه الآونة من خلال الإجراءات طويلة الأمد التي تنطوي على خنق هؤلاء الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم، وفرض السيطرة على حركتهم وتنقلهم ومواردهم والهيمنة على المعونات التي تصل إليها من خلال مجلس السلام. وفي هذه الأثناء، يعمل النظام الإسرائيلي على تفتيت الضفة الغربية وتجزئتها إلى معازل تتسم بقدر متزايد من صغر مساحاتها ويتولى إدارتها عن طريق منظومة متداخلة من القوات والأنظمة الإدارية الإسرائيلية، مما يؤدي إلى تكريس تبعيتها له وترسيخها والحد من نطاق الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي الذي يحظى الفلسطينيون به.

وفي فلسطين وفي جنوب أفريقيا إبان حقبة الفصل العنصري، يسهم التلاعب في الهياكل القيادية والسيطرة على حرية الحركة وهندسة العزل عن قصد وعمد في تحقيق غاية مشتركة تتمثل في تكريس التجزئة السياسية وتعزيز السيطرة على الأرض وتقويض حق الشعوب في تقرير المصير بما يحمله ذلك من تبعات خطيرة. وقد صُممت أنظمة الفصل العنصري في الحيز المكاني على نحو لا تقتصر فيه على الحد من إمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد والفرص الاقتصادية، بل لكي تفكك نسيج المجتمع الفلسطيني ولحمته وتقوض أواصر الفعل السياسي فيه. نظام البانتوستانات ونظام المعازل يتقاطعان في الهدف النهائي المتمثل في كبح جميع التطلعات القومية أو المقاومة بأشكالها وصورها على أية صورة كانت.

3،4. وهم تقرير المصير

لا يكفي الإكراه والقسر وحدهما لكي يتسنى لنظام إقامة المعازل أن يحافظ على قدرته على البقاء من الناحية السياسية، بل يجب عليه أيضًا أن يعمل على تشكيل انطباع يظهر فيه وجود أفق سياسي. وفي هذا المقام، يتعمد النظام الإسرائيلي إنتاج وهم يلف حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ولا يقتصر على تسويقه على المجتمع الدولي، وإنما على الفلسطينيين أنفسهم كذلك. ويعمل هذا الأفق المصطنع كما لو كان أداة من أدوات الحكم، إذ يسهم في التخفيف من وطأة الضغوط وضبط السكان

وإخفاء الطابع الاستعماري الذي يسم هذا النظام من خلال تقديم الهيمنة على أنها عبارة عن «إجراء» أو «إصلاح» أو «مرحلة انتقالية». وبهذه الطريقة، لا ينحصر عمل نظام إقامة المعازل على محو وجود الفلسطينيين وحضورهم على الساحة السياسية، بل إنه يعمل على استبداله برواية محبوكة بعناية قوامها الاستقلال والحكم الذاتيين.

وقد أرسيت القواعد التي تأسس هذا الوهم عليها في اتفاقيات أوسلو، التي مُنحت السلطة الفلسطينية بموجبها صلاحيات محدودة في المجالين الإداري والأمني. وخضعت هذه الصلاحيات للقيود الصارمة والرقابة عن كثب، وكانت مرهونة بموافقة إسرائيل، وهو أمر شكل سابقة «للاستقلال الذاتي» الذي يخضع لسيطرة أطرف خارجية عليه واستغلته خطة الحسم فيما بعد استغلالًا كاملًا. وعمل هذا الترتيب على ترسيخ تصور يرى وجود الحكم الذاتي دون أن تبصر السيادة الفعلية أو الاستقلال الذاتي الحقيقي النور فيه.

ويستند هذا المنطق إلى سابقة واضحة في جنوب أفريقيا إبان حقبة الفصل العنصري، حيث شكل ما سمي «بالاستقلال» الذي منح للبانتوستانات أحد أبرز الخيالات السياسية التي حسبت وحيكت بعناية فائقة في إطار نظام الفصل العنصري. فقد وفرت هذه البانتوستانات «التي منحت الاستقلال الزائف» لذلك النظام الآلية التي يسرت له أن يضفي طابعًا شرعيًا على تهجير السكان السود قسرًا من ديارهم وأراضيهم واستمرار هيمنته عليهم،[172] على الرغم من أن أي هيئة دولية، بخلاف جنوب أفريقيا في عهد نظام الفصل العنصري نفسها، لم تعترف بها.[173] فقد جرى استبعاد السكان السود في جنوب أفريقيا وإقصاؤهم من الحياة السياسية والمدنية في مناطق «السكان البيض» وتقاسمها معهم، وذلك من خلال منح هؤلاء السود صفة المواطنة في البانتوستانات، مما أدى إلى تجريدهم من حقوقهم في محال إقامتهم وأماكن عملهم وحرمانهم منها.[174] وكان قادة هذه الكيانات يملكون قدرًا محدودًا من الصلاحيات التي خضعت لمستوى صارم من الرقابة، على حين أمسك المستعمِرون البيروقراطيون البيض بزمام السيطرة

172 Chitja Twala and Ayanda Sphelele Ndlovu, "'Dangling the Land as a Carrot': The Bantustans and the Territorial Extension Under the Apartheid Regime in South Africa," *Histories* 5, no. 1 (2025): 12, https://doi.org/10.3390/histories5010012.

173 Joe W. (Chip) Pitts III, "The Concept of Citizenship: Challenging South Africa's Policy," *Vanderbilt Journal of Transnational Law* 19, no. 3 (1986): 534, https://scholarship.law.vanderbilt.edu/vjtl/vol19/iss3/3.

174 المصدر السابق، ص. 535.

الفعلية، بل إنهم فرضوا القيود على «الأفارقة»[175] للتأكد من أن أي أبيض لم يكن يعمل تحت إشراف مديرين/مسؤولين من السود.[176] وبهذه الطريقة، عملت البانتوستانات على تسويق وهم «الحكم الذاتي» كإنجاز عظيم بينما وظفته في نفس الوقت كغطاء قانوني لتيسير هندسة الأراضي ولتسويغ الإقصاء على أساس العرق وإنفاذ الأدوات/التشريعات والاجراءات الإدارية اللازمة لإحكام السيطرة على العمال وإعمال الهيمنة السياسية.

وتعمل الإستراتيجية التي ينتهجها النظام الاسرائيلي في إقامة المعازل على إعادة إنتاج منطق الحكم هذا نفسه، وذلك من خلال طائفة من الأطر السياساتية المعاصرة التي يتمايز الواحد منها عن الآخر. وتتمحور خطة الحسم، التي صيغت في لغة قوامها «الهدوء والسلام والتعايش الحقيقي»، حول إدارة السكان بمنطق الخضوع الدائم بدلًا من السيادة.[177] وتضفي هذه الأطر، التي تروج وهم التعايش وتسوقه، سمة شرعية على تجزئة الحيز المكاني وتفتيته وفرض الامتثال له، وعزل التجمعات السكانية وفصلها عن العمل السياسي الجماعي، بما يضمن للنظام الإسرائيلي أن يواجه المقاومة بالقمع العسكري والأمني والاجراءات الإدارية . وفي هذا السياق، انصب الدور الذي اضطلعت السلطة الفلسطينية به، بما شمله من تأدية الوظائف البلدية و«التنسيق الأمني»، على تنفيذ السياسات الإسرائيلية والمحافظة على النظام الإداري أساسًا، دون أن تتصدى لتعزيز حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم والمضي قدمًا به. وباتت السلطة الفلسطينية، بعد أن أنجزت هذه المهمة، مهمشة اليوم ولن يكون لها دور تؤديه في نظام المعازل، إذ إنها من حيث الصلاحيات والمهمات لم تكن اكثر من مسار انتقالي مؤقت . وكما هو الحال في تجربة البانتوستانات، يعد الوعد بمنح الاستقلال الذاتي أسلوبًا من الأساليب التي توظف لغايات نزع الطابع السياسي عن الواقع القائم وتكريس السيطرة عليه، مما يؤدي إلى ترسيخ إخضاع الجماعة المستهدفة وفصلها عن المشهد السياسي على الرغم مما يطفو على السطح من مظاهر «الحكم الذاتي.»

---

175 كانت «الأفرقة» في البانتوستانات تشير إلى إحلال المسؤولين البيض إحلالاً شكليًا محل الإداريين السود، ولكن هذا الإجراء كانت يخضع للرقابة المشددة التي مارستها جنوب أفريقيا إبان حقبة نظام الفصل العنصري. وكانت الأفرقة تطبق في أحوال غالبة على الوظائف الدنيا وكانت تضمن ألا يعمل أي مسؤول أبيض تحت إمرة مسؤول أسود، مما أبقى على الرقابة التي مارسها البيض على الرغم من الادعاءات التي ساقوها بشأن الاستقلال الذاتي. انظر:
V. B. Khapoya, "Bantustans in South Africa: The Role of the Multinational Corporations," *Journal of Eastern African Research & Development* 10, no. 1/2 (1980): 28–49, https://www.jstor.org/stable/24325810.

176 المصدر السابق، ص. 535.

177 Security Council, "Unanimously Adopting Resolution 2814 (2026), Security Council Renews Mandate of United Nations Integrated Office in Haiti," UN Meetings Coverage and Press Releases, January 29, 2026, https://press.un.org/en/2026/sc16285.doc.htm.

ويبلغ منطق «السياسة التي يجري التحكم بها» أكثر تجلياته في ظل الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال خطة ترامب التي تتألف من 20 بندًا، والتي تطرح نموذجًا للحكم الذي يتخذ طابعًا دوليًا في قطاع غزّة. وبموجب هذا الإطار، يحل «الحوار» الذي يدور بين النظام الاسرائيلي وممثلين فلسطينيين غير محددين محل الحل السياسي المنشود.[178] ويشير الحوار في هذا المقام إلى المشاورات التي تفتقر إلى السلطة، والنقاشات التي لا ترتكز على أي نفوذ يسندها والمشاركة التي لا تتيح القدرة على التأثير في النتائج وتشكيلها. ولا يقتصر الأمر على تأجيل التحرر الوطني، بل يجري استبعاد هذا المشروع وإقصاؤه هيكليًا واختزاله في مسألة من مسائل الإدارة، التي لا يُسمح فيها للفلسطينيين بالمشاركة فيها إلا ضمن حدود محددة سلفًا. وتولي الخطة التي تتألف من 20 بندًا، والتي تحظى بدعم دولي للأسف، الأولوية لمصالح الدول على حساب حقوق الفلسطينيين، بما يشمل تقويض حقهم في جبر الضرر الذي لحق بهم.[179] ولذلك، يصار إلى التعامل مع الفلسطينيين باعتبارهم موضوعًا من المواضيع التي تتناولها السياسات، في الوقت الذي تستحضر فيه السيادة في الخطابات على الرغم من إنكارها عمليا إنكارًا ممنهجًا بغية الإبقاء على السيطرة التي يفرضها نظام الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي.

ولا يخرج ما يعتمده المجتمع الدولي من خطاب «إقامة الدولة» عن هذا المنطق ولا يفترق عنه، بل إنه يعمل على توسيع نطاقه ومداه. فما يسمى «بالمسار الذي يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية»، الذي تطرحه قرارات صدرت مؤخرًا من قبيل ما يُعرف بإعلان نيويورك[180] وغيره من الخطط الدولية ذات الصلة، لا تتيح أفقًا سياسيًا أصيلاً بقدر ما تشكل آلية تفعل فعلها لترسيخ الهيمنة التي يمارسها النظام الإسرائيلي وإضفاء الصفة الشرعية على تفتيت عرى الفلسطينيين وتفسيخ أواصرهم ومحوهم هم وحقوقهم من الوجود. فمن خلال مأسسة الفصل القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تعمل هذه المقترحات على تقنين الانقسام الجيوسياسي الذي نشأ عن السياسات

178 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «خطة ترمب المعدَّلة لإنهاء الحرب في غزة: تكريس الهيمنة الإسرائيلية تحت غطاء السلام»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2 أكتوبر، 2025، على الموقع الإلكتروني: https:// www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/enshrining-israeli-hegemony-under-the-veil-of-peace-trumps-revised-plan-for-gaza.aspx.

179 شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، «مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تدين قرار مجلس الأمن رقم 2803 الهادف إلى إنشاء احتلال أمريكي–إسرائيلي غير قانوني مشترك لقطاع غزة»، 20 تشرين الثاني 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.alhaq.org/ar/advocacy/26842.html.

180 «إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين – المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للأمم المتحدة»، قضية فلسطين، 29 تموز/يوليو 2025، على الموقع الإلكتروني: https://docs.un.org/ ar/A/CONF.243/2025/1.

الاسرائيلية وتحويله إلى هيكلية من هياكل فصل عنصري التي تحظى بقبول المجتمع الدولي ومصادقته. ويُستخدم خطاب «إقامة الدولة» في الواقع العملي لإضفاء سمة طبيعية على تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية المحتلة وحصار سكانها ومنح الصلاحيات لجهات فاعلة اجتازت اختبار الفحص والتدقيق الذي أجرته أطراف خارجية عليها، في الوقت الذي يجري فيه تهميش أي فعل له مغزاه على صعيد ممارسة الحق في تقرير المصير.

ومما له أهميته الحاسمة في هذا المضمار أن النظام الإسرائيلي لم يوافق قط على أي مقترح أصيل بشأن السيادة الفلسطينية، أو بشأن الاعتراف الفعلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرهم، ولم يقدم شيئًا من هذا القبيل مطلقًا. وهذا التغييب/التجاهل مقصود ويتسم بطول أمده، فقد خلت اتفاقيات أوسلو – بما شملته من اتفاقات وبروتوكولات وملاحق – من أي إشارة صريحة إلى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، سواء كان منها حقهم في تقرير مصيرهم أم حقهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم، على الوجه الذي نصت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 3236 (1974).[181] ويعد تغييب هذه الحقوق أمرًا أساسيًا وليس مسألة عرضية، إذ إن الهدف البنيوي لا يتمحور حول إنهاء الاستعمار أو تحقيق المساواة، بل ينصب على محو الفلسطينيين من الوجود بصفتهم كيانًا سياسيًا. وتأسيسًا على ذلك، ما انفك الخطاب الرسمي ينطق بأفكار يلفها الإبهام والغموض من قبيل «التعايش»، في الوقت الذي يُنكر فيه سيادة الفلسطينيين على أرضهم وحقهم في العودة إلى ديارهم وسلامة إقليمهم على نحو ممنهج.

ويشترط للحكم والاستقلال الذاتيين في نظام المعازل أن يرتبطا بوجود قيادة تحظى بموافقة خارجية، والالتزام «بالتنسيق الأمني»، ونزع سلاح المقاومة، والقضاء على نزعة التطرف حسبما يرد في المطالب التي تضعها الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي. وفي هذا المقام، يعاد تصنيف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية باعتبارها امتيازات تمنح بشرط الامتثال لمعايير محددة من قبل، على حين تُؤجَّل الحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني وتفسخ عراها ويجري إنكار في واقع الحال. فحسبما يرد في خطة الحسم، «... لا مكان لحركتين قوميتين في أرض إسرائيل... وستقوم قواتنا بإخضاع مَن يُفضّلون مواصلة القتال بسرعة وبتصميم ... ثمة أمر واحد

181 الأمم المتحدة، «القرار 3236 (د-29): قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني وسائر العرب في الأراضي المحتلة»، القرار رقم (1974) ((A/RES/3236(XXIX))، على الموقع الإلكتروني: https://docs.un.org/ar/A/RES/3236(XXIX).

لا يسمح به هذا المخطط: مواصلة الوجود الموازي لطموحين قوميين عينيين بخصوص هذه الرقعة من الأرض.»[182]

فمن خلال إعادة توجيه مسيرة النضال السياسي وتحويلها عن الحقوق إلى التركيز على إصلاحات تقنية، وعن المقاومة إلى الحوار الذي يجري التحكم فيه وعن شعب يتسم بوحدته ولحمته إلى جيوب الواحد منها منفصل عن الآخر من الناحية الإدارية، يعمل نظام المعازل على إفراغ القضية السياسية لفلسطين من مضمونها وجوهرها. وينشأ عن هذا الحال نموذج من الحكم ينكر السيادة ويرفضها ويفرض القيود على الحريات الأساسية ويسوق مظاهر «الاستقلال الذاتي» باعتبارها تقرير للمصير بينما هي لا تبلغ ادنى درجات الحكم الذاتي. إن إقامة المعازل تشكل بنية إدارية صممت لإدارة الفلسطينيين إلى أجل غير مسمى والإبقاء على هيمنة النظام الإسرائيلي عليهم وقطع أي مسار يفضي إلى إنهاء الاستعمار وتفكيكه.

ولا تعكس «الدولة» التي ترتبط إقامتها بشروط خارجة عنها ولا خطاب «التعايش» ما يستحقه أبناء الشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي، فوفقًا لهذا القانون، يعد الحق الواجب للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره حقًا غير قابل للتفاوض، وهو يجسد واقعًا قانونيًا راسخًا يحظى بالاعتراف به بوصفها التزامًا تجاه الكافة وقاعدة من القواعد القطعية. وقد ورد الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تحديد مركزه السياسي بحكم القانون قبل إنشاء النظام الإسرائيلي بردح طويل من الزمن، إذ ورد في جملة صكوك منها المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم الصادر في سنة 1919.[183] وما انفكت الأمم المتحدة تؤكد هذا الحق المرة تلو المرة منذ ذلك الحين، كما جرى تقنينه في المادة الأولى المشتركة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[184] وتأسيسًا على ذلك، يعد تأطير الحقوق الواجبة للفلسطينيين في إطار الدعوات التي تطلق من أجل «التعايش» أو «الدولة» المشروطة تشويهًا لذلك الواقع القانوني. فالمطلوب هو إنهاء الاستعمار الجاثم على

182 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

183 United Nations, *Right of Self-Determination of the Palestinian People*, ST/SG/SER.F/3, The Question of Palestine (New York, 1979), https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-196558/.

184 الأمم المتحدة، «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، (الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان) (1966)، على الموقع الإلكتروني: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights.

أرض فلسطين إنهاء تامًا لا رجعة فيه من خلال إعمال حقوق أبناء الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقهم في تقرير مصيرهم وحقهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم.[185]

وفضلًا عما تقدم، تكشف التجربة التي خاضتها جنوب أفريقيا النقاب عن القيود البنيوية التي تنطوي عليها هذه الخيالات السياسية. فقد اتسمت الحياة في البانتوستانات بالحرمان ورداءة الخدمات وتفكك الأسر بسبب العمالة المهاجرة والقمع السياسي الذي كان يستشري فيها على نطاق واسع. ومع ذلك، اعتمدت المجتمعات المحلية التي فرض عليها العيش في هذه البانتوستانات إستراتيجيات للتأقلم أخذت بيدها للمحافظة على تماسكها الاجتماعي وفعلها السياسي في ظل ظروف الحصار الذي ضرب عليها. وتحولت المساحات التي كانت مصممة لفصل السكان عن بعضهم بعضًا ونزع السمة السياسية عنهم وتجريدهم منها مع مرور الوقت إلى مواقع يتنامى فيها الوعي السياسي والتضامن بين الجماعات والمقاومة المنظمة.[186] كما عملت الضغوط التي أفرزتها إجراءات الفصل وانعدام المساواة الذي أضفي عليه طابع مؤسسي على تغذية الشعور المشترك بالظلم، والذي أسفر عن تحويل هذه الجيوب المهمشة إلى طليعة مراكز التعبئة التي تخطت آثارها حقبة نظام الفصل العنصري نفسه وامتدت بعد زواله.[187] ويتضح أن وهم تقرير المصير، إذا ما نظر إليه المرء من هذه الزاوية، لا يعمل بوصفه أداة مركزية من أدوات الهيمنة فحسب، بل يعد أداة تفتقر إلى الاستقرار بحكم طبيعتها. فبينما يسعى هذا الوهم إلى إدارة التجمعات السكانية وتفتيت عراها ونزع طابعها السياسي عنها وتجريدها منه، فهو يهيئ الظروف المواتية لإعادة إنتاج المقاومة السياسية الجماعية وخروجها إلى النور في الوقت ذاته.

---

185 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «إعادة الإعمار على أساس الحقوق: إنهاء الاستعمار والحق في جبر الضرر»، ورقة موقف، (مركز بديل، 2025)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2025/08/22/pp-reconstruction-vs-reparations-ara-1755850074.pdf.

186 Facing History & Ourselves, "Introduction: Growing Resistance Meets Growing Repression," August 3, 2018, https://www.facinghistory.org/resource-library/introduction-growing-resistance-meets-growing-repression.

187 المصدر السابق.

الخلاصة

تخضع فلسطين لإجراءات ممنهجة تستهدف تجزئتها وتقطيع أوصالها وتحويلها إلى معازل في ظل إطار يستند في أساسه إلى الاستعمار والفصل العنصري وتتولاه الإستراتيجية الاستعمارية الصهيونية، التي يكمن هدفها النهائي في توطيد أواصر «السيادة» الإسرائيلية على حساب سيادة الشعب الفلسطيني وحقوقه ووجوده على أرضه. ويعمل نظام الفصل المكاني العنصري الذي يطبقه النظام الإسرائيلي على تحويل خطاب «الحكم الذاتي» إلى أداة من أدوات السيطرة، إذ يخفي الهيمنة خلف واجهة توحي بالاستقلال الذاتي الذي تجري إدارته من خلال السلطة الفلسطينية. وما كانت جنوب أفريقيا إبان حقبة الفصل العنصري تطلق عليه تسمية «التنمية المنفصلة» تحت إشراف قادة البانتوستانات الذين جرى تطويعهم واستقطابهم يعود إلى الظهور اليوم في نظام المعازل التي يقيمها النظام الإسرائيلي، مما يدل على أن السيطرة على الحيز المكاني يجسد أداة من أدوات الهيمنة وهي ثابتة وقابلة للتكييف بحسب حاجة نظام الاستعمار الاحلالي.

فمن خلال تأطير الحصار وكأنه مسألة فنية لا تعدو كونها مسألة متصلة بالحكم أو إدارة البلديات أو الضرورة الأمنية، تعمل القوى الدولية بلا كلل على إدامة واقع الاستعمار وحماية النظام الإسرائيلي من المساءلة، مما يؤدي إلى إضفاء سمة طبيعية على القمع بوصفه عملًا من الأعمال الإدارية الروتينية. ونتيجة لذلك، يواصل النظام الإسرائيلي تجزئة الحيز المكاني الفلسطيني وتفتيته بلا هوادة، ويجد ما يعينه على ذلك فيما تبديه الدول من التقاعس والتواطؤ، إلى جانب السمة الطبيعية الأعم التي أسبغها المجتمع الدولي على إجراءات القمع التي يمارسها هذا النظام. ففي جنوب أفريقيا، أسفر الضغط الدولي في نهاية المطاف عن اتخاذ الخطوات التي كفلت تفكيك نظام الفصل العنصري، بيد أن الإرث البنيوي الذي خلفته البانتوستانات - بما شملته من تجزئة الأراضي وتقطيع أوصالها وترسيخ أوجه انعدام المساواة واستمرار الإقصاء الاجتماعي والسياسي – ما زال حاضرًا يبين مدى قدرة السيطرة على الحيز المكاني على البقاء والاستمرار حتى بعد إطلاق إجراءات الإصلاح الرسمية. وفي فلسطين، ما انفك الفصل العنصري في الحيز المكاني الذي يفرضه النظام الإسرائيلي يتنامى ويترسخ، حيث يجري اختزال حياة الفلسطينيين ووجودهم وإخضاعهم للسياسات التي ترمي إلى محو ممنهج لحضورهم وطمسه.

ويخضع الحيز المكاني الفلسطيني للتقسيم على مستويات متعددة من السيطرة. ولا يقتصر نظام الإغلاق الذي يفرضه النظام الإسرائيلي – بما يشمله من الحواجز والبوابات الحديدية ونظام استصدار التصاريح وسياسات التنظيم – على كونه مجموعة من القيود وحسب، بل تشكل هذه القيود محاور أصيلة من إجراءات إقامة المعازل، والتي يجرى إنفاذها وفرضها على أساس ممنهج في شتى أرجاء فلسطين. وقد شهد هذا النظام تسارعًا في وتيرته في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى تشديد إجراءات الإغلاق التي فرضها على تلك المعازل وإحكام قبضته عليها. وتعمل المعازل التي يتولى النظام الإسرائيلي إقامتها على تفتيت عرى المجتمع الفلسطيني في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلى كل مستوى من المستويات، مما يؤدي إلى تكبيل القدرة على الحركة والحد من إمكانية الوصول إلى الموارد وتقويض القدرة على العمل الجماعي. وفي هذا السياق، يستهدف النظام الإسرائيلي المؤسسات الوطنية والهيئات السياسية الفلسطينية، ذلك انه يدرك أن أي سلطة سياسية موحدة أو مقاومة منظمة في فلسطين تهدد مشروعه الاستعماري الاحلالي على نحو ممنهج. وعليه، فقد صممت الاعتداءات، التي تستهل بتقويض السلطة الفلسطينية وتصل إلى قمع حركات المقاومة، من أجل وأد أي إمكانية تفضي إلى تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين وضمان عدم قيام أي قوة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية جماعية تملك القدرة على أن تقف في وجه هذا النظام وتتحداه وتتصدى له. ويسعى النظام الإسرائيلي إلى قمع المقاومة المنسقة وإجهاض المساعي التي ترمي إلى تجسيد التطلعات الوطنية من خلال هذه البنية التي تتعدد مستويات السيطرة التي تمارسها ويجري فرضها من خلال المعازل.

وتعمل المعازل المناطقة والموقعية التي يفرضها النظام الاسرائيلي على الفلسطينيين، حسبما توثقه هذه الورقة، على تكبيل الحيز المكاني الذي يعيش الفلسطينيون فيه وحياتهم اليومية وتقييدها على الأصعدة المادية والسياسية. ومع ذلك، لا تمثل هذه المعازل سوى المرحلة الأولى من منظومة أوسع تسعى لفرضها خطة الحسم. فلا تزال إجراءات إقامة المعازل جارية على قدم وساق، ولم تتبلور الصورة النهائية لهذا الإطار الإسرائيلي القائم على الفصل العنصري في الحيز المكاني بحذافيرها بعد.

إن الدروس واضحة لا لبس فيها: فالتجزئة والهندسة الديموغرافية تشكلان أداتين مدروستين من أدوات الهيمنة. ولا يمكن اختزال النكبة المستمرة في سلسلة من الأحداث المعزولة عن بعضها بعضًا، بل تعد مسارًا متواصلًا من فرض الاستعمار والتهجير ونزع

الملكيـة مـن أصحابهـا، وقـد اسـتهلت فـي عهـد الانتـداب البريطانـي ومـا زالـت مسـتمرة حتـى يومنـا هـذا.

ودون اتخـاذ الإجـراءات الفعالـة والتدابيـر العمليـة، تواجـه فلسـطين خطـر ابتلاعهـا بالكامـل فـي نظـام مـن المعـازل، حيـث يصبـح الوجـود فيهـا مرهونًـا بالشـروط التـي يمليهـا النظـام الإسـرائيلي وتغـدو السـيادة عليهـا متعـذرة وتواجـه الحقـوق فيهـا النكـران علـى نحـو ممنهـج. ولا يعـد إدراك المنطـق الـذي يقـف وراء نظـام الاسـتعمار والفصـل العنصـري الإسـرائيلي وفهمـه عمـلًا أكاديميًـا فـي أصلـه، بـل يمثـل التزامًـا قانونيًـا وأخلاقيًـا وسياسـيًا.

ومـن أجـل إنهـاء نظـام الاسـتعمار والفصـل العنصـري الإسـرائيلي ، يتعيـن علـى الـدول أن تؤكـد مـن جديـد وحـدة الشـعب الفلسـطيني وأن ترفـض أي قيـود تفـرض علـى حقـه فـي تقريـر مصيـره وأن تتصـدى للجرائـم الاسـرائيلية وأن تنهـي حالـة الإفـلات مـن العقـاب. وتسـتدعي الحمايـة الواجبـة لحقـوق الفلسـطينيين وضمانهـا فـرض عقوبـات اقتصاديـة وعسـكرية وسياسـية شـاملة مـن أجـل تفكيـك النظـام الإسـرائيلي والمطالبـة بمسـاءلته ومحاسـبته علـى أفعالـه وجبـر الضـرر الـذي تسـببه سياسـاته الممنهجـة التـي تسـتهدف تقويـض دعائـم حيـاة الفلسـطينيين وأرضهـم وحقوقهـم وشـطبها مـن الوجـود.[188]

فكمـا كان عليـه الحـال فـي جنـوب أفريقيـا، علـى لـدول والهيئـات الدوليـة أن تحجـم عـن الاعتـراف بالمعـازل التـي يقيمهـا النظـام الإسـرائيلي وألا تضفـي طابعًـا شـرعيًا عليهـا وألا تتعامـل معـه باعتبـاره حـلًا، بـل بوصفـه أداة مـن أدوات الهيمنـة، وذلـك تمامًـا مثلمـا رفضـت أن تعتـرف بالبانتوسـتانات. كمـا يتعيـن علـى حركـة التضامـن أن تضطلـع بـدور محـوري مـن خـلال ترسـيخ العمـل علـى تنفيـذ الإجـراءات الإسـتراتيجية والفعالـة التـي يجـري تصميمهـا مـن أجـل ممارسـة الضغـط علـى الحكومـات لكـي تضـع حـدًا لحالـة التقاعـس أو التواطـؤ مـع النظـام الإسـرائيلي أو كليهمـا، وعليهـا ألا تتوانـى عـن تأميـن الدعـم للمقاومـة التـي يخوضهـا الفلسـطينيون. ولا يمكـن تفكيـك هـذا النظـام، بمـا يشـمل المعـازل التـي يقيمهـا، إلا مـن خـلال فـرض العقوبـات عليـه، بحيـث يمهـد هـذا العمـل السـبيل أمـام إنهـاء الاسـتعمار علـى أرض الواقـع ويضـع فـي صلبـه إعمـال حـق أبنـاء الشـعب الفلسـطيني فـي تقريـر مصيرهـم وحقهـم العـودة إلـى ديارهـم وأراضيهـم.

188 مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «خطة تنفيذية في مواجهة الجرائم الإسرائيلية: ما يجب أن تفعله الدول منفردة، وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والشركات»، (مركز بديل، 2024)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2024/11/26/confront-israeli-crimes-action-plan-ar-1732633082.pdf.

تخضع فلسطين لإجراءات ممنهجة تستهدف تجزئتها وتقطيع أوصالها وتحويلها إلى معازل في ظل إطار يستند في أساسه إلى الاستعمار والفصل العنصري وتتولاه الإستراتيجية الاستعمارية الصهيونية، التي يكمن هدفها النهائي في توطيد أواصر «السيادة» الإسرائيلية على حساب سيادة الشعب الفلسطيني وحقوقه ووجوده على أرضه.

ISBN 978-9950-339-68-2